الربط النحوى و أثره في بنية النص

دراسة تحليلية

د/ نيازى محمد عبد الرازق
جامعة السويس، كلية الآداب،
قسم اللغة العربية، تخصص النحو والصرف

الربط النحوى و أثره في بنية النص
دراسة تحليلية

نيازى محمد عبد الرازق
قسم اللغة العربية، تخصص النحو والصرف، جامعة السويس، كلية الآداب
البريد الإلكتروني : Niezy.abdelrazq@arts.suezuniedu.eg

الملخص :

يدرس البحث الربط النحوي على مستوى النص دراسة تحليلية، بمعنى دراسة الوسائل التي تجعل الجملة والنص متماسكين، وتخرج الكلام من حيز اللامعنى إلى حيز المعنى.

يتبع البحث المنهج الوصفي حيث رصد الظاهرة، وتتبعها، وتحليلها، واستنتاج النتائج.

ينقسم البحث إلى مقدمة يعرف فيها بأهمية الموضوع، والخطة التي سار عليها، ثم تمهيد يعرف فيها بالموضوع، ويدرس فيها المعنى المعجمي والاصطلاحي للرابط ، وأنواعه عند النحاة، وأثره في الكلام، ثم تقسم الدراسة إلى بابين: الباب الأول يدرس أنواع الروابط، وينقسم إلى أربعة فصول: الفصل الأول يدرس روابط الخبر، والفصل الثاني يدرس روابط التوابع، والفصل الثالث يدرس روابط المكملات والحال والموصول، والفصل الرابع يدرس روابط الجملتين. ثم الباب الثاني يدرس الحذف، يدرس في الفصل الأول حذف الروابط، ويدرس في الفصل الثاني الحذف في المربوط، ويدرس في الفصل الثالث الحذف في المربوط به ، ثم الحذف في المربوط والمربوط به، ثم أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم قائمة بالمصادر والمراجع، ثم الفهارس.

الكلمات المفتاحية: الرابط النحوي– أنواع الروابط، حذف الروابط– حذف المربوط– حذف المربوط به– حذف المربوط والمربوط به– الخبر– التوابع – المكملات.

Syntactic linking and its effect on text structure An analytical study

Niazi Mohamed Abdel Razek

Department of Arabic Language, Specialization of Grammar and Morphology, Suez University, Faculty of Arts

Email: Niezy.abdelrazq@arts.suezuniedu.eg

Abstract:

The research studies the syntactic linking at the level of the text an analytical study, in the sense of studying the means by which the sentence and the text are coherent. The research follows the descriptive approach, whereby the phenomenon is monitored, tracked, analyzed, and results concluded. The research is divided into an introduction in which he knows the importance of the topic and the plan he followed, then a preface in which he defines the topic, and in which he studies the lexical and idiomatic meaning of the link, its types among grammarians, and its effect on speech, then the study is divided into two chapters: The first chapter studies the types of connections, and is divided into four Chapters: The first chapter studies the links of the news, the second chapter studies the links of the dependents, the third chapter studies the links of the supplements, the status and the connected, and the fourth chapter studies the links of the two sentences. Then the second chapter studies deletion. In the first chapter the deletion of links is studied, and in the second chapter the deletion in the bound is studied, and in the third chapter the deletion in the tied to it is studied, then the deletion in the tied and tied to it, then the most important results reached by the research, then a list of sources and references, Then the indexes.

Key words: Grammatical Link - Types Of Links - Deletion Of Links - Deletion Of Associated, Deletion Of Associated With It - Deletion Of Associated And Associated – News – Dependents - Supplements.

مقدمة

يتجه الدرس اللغوى الحديث لدراسة الترابط (التماسك) بداية من الجملة وانتهاء بالنص حتى وإن كان هذا النص مؤلفاً كبيراً، حتى نشأ ما يسمى بعلم لغة النص أو علم اللغة النصى، وهذا العلم يهتم بوسائل التماسك النصى اللغوية صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية وغير اللغوية أيضاً، وانطلاقاً من هذا الاتجاه نحاول دراسة الربط على مستوى الجملة التى هى حجر البناء فى النص، والتى لا يكون النص متماسكاً مترابطاً إلا إذا تحقق الربط النحوى على مستواها.

وتنبع أهمية الموضوع من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

-هل كل الكلام يصلح بلا رابط؟

-أي أنواع الجمل تحتاج إليه؟

- ما الوظائف الدلالية له؟

-ما الوظائف النحوية له؟

-كم نوعا تكون الروابط؟

-هل هي حروف أو أسماء؟

- هل يكفي رابط واحد في الجملة، أو قد تحتاج إلى أكثر من رابط؟

-أين يقع الرابط ؟ أيقع في العمد أم المكملات والتوابع؟

-كيف يوضع الرابط؟ هل يكون في المبتدأ أو الخبر؟، وهل يكون في الصفة أو الموصوف؟

-ماذا يربط الرابط؟ هل يربط جملة باسم مثل ربط جملة الخبر بالمبتدأ، أو يربط جملتين مثل الشرط والجزاء؟

-أيكون الرابط محذوفا؟ وما حالات الحذف؟

-متى لا يكون في الكلام رابط ، ويكون الكلام صحيحا؟

-كم عدد الجمل التي تحتاج إلى رابط؟

يتبع البحث المنهج الوصفي حيث رصد الظاهرة، وتتبعها، وتحليلها، واستنتاج النتائج المستخلصة من البحث.

ينقسم البحث إلى مقدمة يعرف فيها بأهمية الموضوع، والخطة التي سار عليها، ثم تمهيد يعرف فيها بالموضوع، ويدرس فيها المعنى المعجمي والاصطلاحي للرابط ، وأنواعه عند النحاة، وأثره في الكلام، ثم تقسم الدراسة إلى بابين: الباب الأول يدرس أنواع الروابط، وينقسم إلى أربعة فصول: الفصل الأول يدرس روابط الخبر، والفصل الثاني يدرس روابط التوابع، والفصل الثالث يدرس روابط المكملات والحال والموصول، والفصل الرابع يدرس روابط الجملتين. ثم الباب الثاني يدرس الحذف، يدرس في الفصل الأول حذف الروابط، ويدرس في الفصل الثاني الحذف في المربوط، ويدرس في الفصل الثالث الحذف في المربوط به ، ثم الحذف في المربوط والمربوط به، ثم أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم قائمة بالمصادر والمراجع، ثم فهارس البحث.

تمهيد

للربط أو التماسك النحوي في الجملة التي هي حجر الزاوية في النص دور كبير في تماسك الكلام وتآلفه، وخروجه من حيز اللامعنى إلى نطاق المعنى والدلالة، حيث إن أي جملة مترابطة تؤدى معنى يقصد إليه المتكلم ويرنو إليه، وهذه الروابط اهتم بها النحاة وأولوها عناية خاصة في مؤلفاتهم.

ولدراسة الربط نحاول أن نتعرف إلى مفهومه من الناحية المعجمية والاصطلاحية:

قال ابن فارس:" ربَط الراء والباء والتاء أصل واحد يدل على شدٍّ وثبات، من ذلك ربطت الشيء أربطه ربطاً، والذى يشد به الرِّباط، ويقال: ربطت الفرس بالرِّباط، ويقال: إن الرباط من الخيل الخمس من الدواب فما فوقها، ولآل فلان رباط من الخيل كما يقال: تلاد وهو أصل ما يكون عنده من الخيل، قالت ليلى الأخيلية:

قومٌ رباطُ الخيلِ وسط بيوتِهم وأسنةُ زرقٌ يـُخلن نـجوما(١).

ومن ثم ربط فعل ثلاثى صحيح يدل على الشد والثبات، وهو بذلك يشير إلى قضيتين هما الربط وقيمته، فالربط هو شد الشيء إلى الشيء أو شد المربوط إلى المربوط به مثل ربط الفرس بالمربوط به بواسطة الرباط،، فيؤدى ذلك إلى ثبات المربوط واستقراره، وذلك يقارب الربط من الناحية النحوية حيث ربط جزء من الكلام بغيره فيؤدىذلك إلى التواصل والتماسك واستقرار الكلام وعدم نفوره، من ذلك ربط المبتدأ بالخبر عن طريق الضمير أو غيره، فيحدث الربط والتماسك فى الجملة الاسمية.

وكذلك الربط من الناحية المجازية يدل على معنى مقارب من ذلك يقول:" ومن الباب الرِّباط: ملازمة العدو كأنهم قد ربطوا هناك فثبتوا به ولازموه، ورجل رابِطُ الجأش أى شديد القلب والنفس، قال لبيد:

(١) ابن فارس: أبو الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، الخانجى، القاهرة، ط٣، ١٣٠٢هـ، ١٩٨١م، ط٣، ٤٧٨/٢، ٤٧٩.

رابطُ الـــجأشِ على فـــرجِهم أعطفُ الجونِ بمربوعٍ مِتلّ

وقال ابن أحمر:

أربطُ جأشاً عن ذرى قومـــــــه إذ قلَّصتْ عما تُوارى الأزرُ[١].

فالرباط هو ملازمة العدو وكأن المحارب قد ربط بالعدو برباط مـــا فهو يلازمه ولا يفارقه، ورابط الجأش أى قوى شديد وكأن قلبه قـــد ربـــط بشىء يشد به فلا يتزعزع.

أما إذا عدم الرابط أو انقطع عُدم التماسك وفقد التواصل بين المربوط والمربوط به وأشار إلى ذلك بقوله:" ويقال قطع الظبىُ رباطه أى حبالته"[٢] فقطع الحبالة أو الرباط أدى إلى عدم تماسك الظبى بموضع الربط، كـــذلك يؤدى فقدان الرابط النحوى أو انقطاعه إلى فقـــدان التماســـك فـــى الجملـــة أو الكلام، فإذا قلت: يذاكر ينجح فهاتان جملتان لا صلة ولا رابـــط بينهمـــا لذلك لا يؤديان معنى، أما إذا دخل الرابط وهو أداة الشرط فقلت: من يذاكر ينجح صارتا جملة واحدة لها معنى إذ يترتب فيها الجزاء على الشرط.

أما الربط النحوى عند علماء اللغة فجزء من التماسك النصى، أو هو العلاقات بين الجمل التى تؤدى إلى تماسكها جاء فى كتـــاب Linguistic Cohesion in texts" الربط (التماسك) Cohesion فى علم اللغة يقصد به العلاقات بين الجمل التى بواسطتها يحدث الترابط في النص ويصبح وحـــدة كاملة"[٣] وقال: Leech, G " الترابط (التماســـك) هـــو الطريقـــة التـــى بواسطتها تترابط عناصر النص مع بعضها ليعطى شبكة عمل ذات علاقات متسلسلة[٤]. وقال: Halliday فى كتابه Cohesion in English " الترابط هو الوسائل التى من خلالها تنشأ العلاقات بين أجزاء الجملة والنص أو هو

(١) المرجع السابق : نفس الموضع.

(٢) معجم مقاييس اللغة :٤٧٩.

(3) Cha, Jin Soon: Linguistic Cohesion in texts, Theory and Description, Soul, Daehan Textbook Printing Co, 1985, p12.

(4) Leech ,G: This Bread I Break , Language and Interpretation, In Freeman, 1970 ,P120.

مـــجموعة الروابط (العناصر) والاحتمالات الموجودة فى اللغة التى تجعـــل أجزاء النص تترابط مع بعضها البعض"[١] وهذه الوسائل نحوية تتمثل فـــى الروابط التى عددها النحاة، يقول كلاوس برينكر:" التماســـك النحـــوى أى العلاقات النحوية الدلالية الوثيقة الصلة بربط الجمل المتعاقبة فى نص ما[٢]؛ ومن ثم" ينظر إلى التماسك النحوى على أنه المقولة المركزية للتحليل فـــى المستوى النحوى، ذلك التماسك الذى يرتكز على علاقات الـــربط النحويـــة والدلالية بين جمل النص"[٣]. فعلاقات الربط النحوى هى التى تـــؤدى إلـــى التماسك.

والربط النحوى جزء من السبك وهو المصطلح الأعم " فالسبك يعنى العلاقات أو الأدوات الشكلية والدلالية التى تسهم فى الربط بـــين عناصـــر النص الداخلية وبين النص والبيئة المحيطة، ومن ثم فالسبك يهتم بالعلاقـــات بين أجزاء الجملة والعلاقات بين جمل النص وفقراتـــه، وبـــين النصـــوص المكونة للكتاب أى أنه يحيط بالنص كاملاً داخلياً وخارجياً؛ فالنصـــية هـــى الترابط داخل الأجزاء والترابط بين الأجزاء"[٤].

ومن ثم الربط النحوى جزء من مصطلح أكبر هو التماسك النصـــى، وهذا الربط النحوى يدرس العلاقات التى تنشأ بين أجزاء الجملـــة الواحـــدة وبين الجمل المختلفة فى النص من خلال وسائل الربط المختلفة. ونحن فـــى هذا البحث نهتم فى المقام الأول بدراسة وسائل الربط النحوى على مستوى

(1) Halliday, M.A.K. and R. P. Hasan: Cohesion in English, London, Longman ,1976,p18.

(٢) كلاوس برينكر: التحليل اللغوى للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمنـــاهج، ترجمـــة د/ ســـعيد حسن بحيرى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـــ، ٢٠٠٥م، ٣١.

(٣) التحليل اللغوى للنص: ١٨٩.

(٤) محمد خطابى: لسانيات النص، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٥م، ٧٩. والربط النحوى واحد مـــن بـــين أنواع الربط اللفظى، تقول د/ عزة شبل:"الربط اللفظى يشمل الربط المعجمـــى والـــربط النحـــوى والربط الصوتى".انظر: د/ عزة شبل محمد: علم لغة النص بين النظرية والتطبيق: مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧، ١٦٠ وما بعدها.

الجملة والتى تعتبر حجر البناء فى بناء النص إذ ينبنى نحو النص فى جزء كبير منه على نحو الجملة، ولابد فى البداية من الربط النحوى على مستوى الجملة حتى نندرج بعد ذلك إلى نحو النص.

وقد أطلق النحاة على الرابط عدة أسماء منها الرابط قال ابن عصفور:" أجاز أبو الحسن الأخفش خلو الجملة من رابط مثل زيد قام أبو عمرو، وأبو عمرو كنية لزيد"(١)، ومنها الراجع قيل:" وقد تحذف الرواجع من هذه الجمل إلى المبتدأ"(٢)، ومنها علقة قال صاحب اللباب:" الخبر المفرد هو المبتدأ فى المعنى إذ لولا ذلك لم يكن بينهما علقة تربط أحدهما بالآخر، ولهذا أجاز أن يخلو من ضمير يعود على المبتدأ كقولك: زيد غلامك"(٣).

وللرابط فوائد إذ لولاه لأصبح المربوط أجنبياً عن المربوط؛ فإذا قلنا:" زيد قام؛ فزيد يرتفع بالابتداء، وقام فى موضع خبره، وفيه ذكر مرتفع بأنه فاعل، وهذا الذكر يعود على المبتدأ الذى هو زيد، ولولا هذا الذكر لم يصح أن تكون الجملة خبراً عن هذا المبتدأ، ألا ترى أنه لو قال: زيد قام عمرو لم يجز، فإن كان قام خبراً عن زيد فإنما من أجل الذكر العائد منه إلى المبتدأ، وموضع قام مع الذى فيه رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ"(٤)، ومن ثم الرابط هو الذى يصل بين عناصر الجملة ويجعلها صالحة لأن تكون كلاماً صحيحاً وبناء لغوياً ذا معنى، وكذلك" الربط بطريق الإحالة إلى مذكور لاحق صالح على نحو خاص لأن يثير لدى القارئ تشوفاً وتوقع معلومة جديدة"(٥) أى أن القارئ أو السامع يتوقع معنى جديداً يربطه بالكلام الأول وينبنى عليه.

---

(١) ابن عصفور: أبو الحسن على بن مؤمن محمد الحضرمى الإشبيلى: شرح جمل الزجاجى، ت/ د: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيرون، ط١، ١٤١٩هـ، ٦١٨/١.

(٢) أبو على: أبو على الحسن بن أحمد عبد الغفار: الإيضاح، ت د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ١٩٩٦، ٨٨.

(٣) العكبرى: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى: اللباب فى علل البناء والإعراب، ت/د: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط١، د/ت ،١ / ١٣٦.

(٤) الإيضاح: ٩٢.

(٥) التحليل اللغوى للنص: ٤٩.

وتتنوع الجمل التى يتصل بها العائد" فالخبر على نوعين مفرد وجملة، فالمفرد على خبرين خالٍ عن الضمير، ومتضمن له وذلك عمرو غلامك وعمرو منطلق، والجملة على أربعة أضرب فعليه واسمية وشرطية وظرفية، وذلك ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد فى الدار"(١). ومن ثم يتنوع الكلام الذى يتصل به العائد؛ فمثلاً الخبر يكون مفرداً جامداً ومشتقاً وجملة اسمية وفعلية كما يكون شبه جملة، وكل ذلك صالح لأن يتصل به رابط يصل بين ركنى الجملة.

وقد ينقسم النوع الواحد إلى ما يحتاج إلى رابط وإلى ما لا يحتاج إليه، جاء فى مغنى اللبيب" بدلا البعض والاشتمال لا يربطهما إلا الضمير ...، وإنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه فى المعنى كما أن الجملة التى هى نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط(٢). أى أن البدل منه ما يحتاج إلى رابط وهما بدلا البعض والاشتمال، ومنه ما لا يحتاج وهم بدل الكل والبداء والنسيان، وما لا يحتاج إلى رابط هو ما لا صلة معنوية بين ركنيه كما فى بدلى البداء والنسيان، أما بدل الكل فهو لا يحتاج إلى رابط لكون البدل هو المبدل به فى المعنى؛ فيكون بمثابة التكرار الصريح أو بمثابة الذكر مرة أخرى؛ فيكون رابطاً قوياً أو هو رابط عن طريق إعادة اللفظ بنفسه أو بمرادفه.

وقد يكون فى الجملة أكثر من رابط" فالواقعة حالاً رابطها إما الواو والضمير(٣) نحو قوله تعالى: ﴿ولاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾(٤)،أو الواو

(١) الزمخشرى: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى: المفصل فى علم العربية، دار الجيل، بيروت ، ١٣٢٣هـ، ١٩٠٣م،٢٤.

(٢) ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف: مغنى اللبيب، ت/محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدنى، القاهرة، د/ت، ٥٠٦/٢.

(٣) مغنى اللبيب: ٥٠٥/٢

(٤) سورة النساء: ٤٣.

فقط نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾(١)، أو الضمير فقط نحو قوله تعالى: ﴿ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾(٢)؛ ومن ثم قد يربط بين الحال وصاحبها الواو أو الضمير، أو الواو والضمير ويكون فى ذلك توكيد للربط.

وقد تتنوع الروابط بحسب المربوط به والمربوط، ويمكن حصرها فى عدة أنواع ذكر منها ابن هشام عشرة فى روابط الجملة بما هى خبر عنه، وذلك لأن الجملة الخبرية تكون صفة وحالاً وصلة؛ فتتوافر فيها هذه الأنواع:

الأول: الضمير: يعتبر الأصل فى الربط فى كثير مما يحتاج إلى رابط يقول ابن هشام:" روابط الجملة بما هى خبر عنه، وهى عشرة أحدها الضمير وهو الأصل؛ ولهذا يربط به مذكوراً كزيد ضربته، ومحذوفاً"(٣).

وينفرد الضمير بالربط فى بعض ما يحتاج إلى رابط فى مغنى اللبيب " بدل البعض والاشتمال لا يربطهما إلا الضمير مثل قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾(٤) وكذلك معمول الصفة المشبهة لا يربطه أيضاً إلا الضمير(٥)، وقد يكون هو الرابط غالباً قال ابن هشام:" الجملة الموصول بها الأسماء لا يربطها غالباً إلا الضمير"(٦). ومن ثم فإن الضمير هو الأصل فى الربط وقد ينفرد بالربط أو يكون هو الغالب.

(١) سورة يوسف: ١٤.
(٢) سورة الزمر: ٦٠.
(٣) مغنى اللبيب: ٨٩/٢.
(٤) البقرة :٢١٧.
(٥) مغنى اللبيب:٥٠٣/٢.
(٦) المرجع السابق: ٥٠٤/٢.

الثانى: الإشارة نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾[١] وذلك لأن الإشارة بمثابة ذكر راجع للمبتدأ بالإشارة إليه.

الثالث: إعادة المبتدأ [٢] وهو نوع من التكرار بمعنى أن تكرر الكلمة نفسها أو بمرادف أو شبه مرادف شرط أن تكون بين الكلمتين علاقة إحالية، وعندما يجعل السابق إلى اللاحق أو اللاحق إلى السابق يحدث السبك بينهما[٣] فمن إعادته بنفسه قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾[٤]؛ وذلك الذكر الصريح للمبتدأ يكون بمثابة الذكر الراجع إليه، وأكثر ما يكون فى مقامات التهويل والتفخيم.

الرابع: إعادته بمعناه: نحو زيد جاءنى أبو عبد الله؛ وذلك إذا كان كنيته[٥] لأن الكنية هى ذكر للشخص فتكون بمثابة الإحالة إليه.

الخامس: عموم يشمل المبتدأ نحو: زيد نعم الرجل؛ لأن الرجل ال فيه جنسية؛ فتشمل زيد الذى هو من جنس الرجل؛ فيدخل زيد فى عموم يكون بمثابة الذكر الراجع إليه.

السادس: أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس: قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[٦]،ونحو:

وإنسانُ عيني يحسرُ الماءُ تارة فيبدو وتاراتٍ يجم فيغرق[٧].

(١) سورة الإسراء: ٣٦.
(٢) مغنى اللبيب: ٥٠٤/٢.
(٣) د/ جميل عبد المجيد: البديع بين البلاغة العربية واللسانيات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م، ٧٩.
(٤) سورة الواقعة: ٣٧.
(٥) مغنى اللبيب: ٢/ ٥٠٤.
(٦) سورة الحج: ٦٣.
(٧) مغنى اللبيب: ٥٠٤/٢.

السابع: العطف بالواو نحو: زيد قامت هند وأكرمها، باعتبار الواو للجمع فتكون بمثابة زيد أكرم هنداً.

الثامن: شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر: نحو زيد يقوم عمرو إن قام أى زيد إن قام يقوم عمرو(١).

التاسع: أل النائبة عن الضمير: وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾(٢) على خلاف، ومنهم من قال الرابط محذوف أى المأوى له" فمن أدوات الربط Cohesive Devices أداة التعريف؛ لأنها تشير إلى الأمام أو الخلف أو خارج النص أو إلى الشيء ذاته(٣).

العاشر: كون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى: نحو قوله تعالى:﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾(٤)؛ فضمير الشأن والقصة هو نفس الخبر(٥).

تتمثل الروابط التى ذكرها ابن هشام فى الإحالة إلى المبتدأ عن طريق الضمير أو اسم الإشارة أو أل النائبة مقام الضمير، أو الإعادة الصريحة له عن طريق إعادته بلفظه أو إعادة غير صريحة عن طريق إعادته بغير لفظه، أو بعموم يشمل المبتدأ، أو الربط بحروف العطف.

هذه هى الروابط التى عدها ابن هشام، ويوجد روابط فى غير جملة الخبر هى:

أولاً: حرفا الإيجاب (أن واللام) وحرفا النفى لا وما:" تقسم بجملة ويؤكد بها جملة أخرى يعنى الجملة التى أجبت لها، ويرتبطان ارتباط الشرط والجزاء أى لا تكتفى الجملة الأولى دون الثانية، ولا الثانية دون الأولى؛ فتصير الجملتان كالجملة الواحدة، كما تصير الجملتان كالجملة الواحدة فى

(١) المرجع السابق: ٥٠٥/٢.
(٢) سرة النازعات: ٣٩.
(3) Linguistic CoheSion in texts: p, 83.
(٤) الإخلاص:١.
(٥) مغنى اللبيب: ٥٠٥/٢.

الشرط والجزاء"[١] والحروف التى تعلق المقسم به بالمقسم عليه حرفان فى النفى وحرفان فى الإيجاب أن واللام، وفى النفى ما ولا[٢]. ومن ثم القسم جملتان جملة القسم والجواب وهما أجنبيتان إلا أن يربطهما رابط فتصيرا جملة واحدة، وهذه الروابط يتلقى بها الجواب وهى أن واللام فى الإثبات، وما ولا فى النفى.

ثانياً: أدوات الشرط: تدخل أدوات الشرط على جملتين فتجعل الأولى شرطاً والثانية جواباً وتكون هى الرابطة بين الجملتين قال الشاعر:

إذا أنت لم تنزعْ عن الجهلِ والخنا أصبتَ حليماً أو أصابك جاهلُ[٣]

ثالثاً: واو الحال وتكون رابطة للحال بصاحبها إما وحدها وإما مع الضمير" فلابد فى الجملة الواقعة حالا من رابط وهو صاحبها أو الواو "[٤].

وهذه الروابط التى أضفناها منها ما يربط جملة واحدة مثل الحال وصاحبه ومنها ما يربط جملتين مثل الشرط والجزاء والقسم وجوابه.

وقد يلزم الرابط حتى وإن اختلف الموضع الإعرابى للمربوط مثل الاسم المشغول عنه " فإنه يجوز إعرابه فى بعض المواضع مبتدأ والجملة عنه خبر، أو إعرابه مفعولاً به لفعل محذوف يفسره الموجود؛ فإنه لابد من ذكر يعود"[٥] فى حالة الرفع ليربط المبتدأ بالخبر، وفى حالة النصب ليربط المفعول به (الاسم المشغول) عنه بالجملة المفسرة، قال تعالى: ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ ﴾[٦] " إن قدرت من زائدة فكم مبتدأ

(١) الشلوبين: أبو على عمر بن أحمد بن عمر الأزدى الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ت/د: تركى بن سهل بن نزال الغيبى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م، ٨٥٣/١.

(٢) شرح جمل الزجاجى: ١/ ٤٣٥.

(٣) ابن يعيش: ابن على بن يعيش النحوى: شرح المفصل، مكتبة المتنبى، القاهرة، د.ت، ٤/٩.

(٤) السيوطى: جلال الدين السيوطى، المطالع السعيدة، مكتبة سوتير، الإسكندرية، ١٩٩٢م، ٣٦٢.

(٥) مغنى اللبيب: ٥٠٣/٢.

(٦) البقرة: ٢١١.

أو مفعول لآتينا مقدراً بعده، وإن قدرتها بيانا لكم لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذٍ إلى كم، وإنما هى مفعول ثانٍ مقدم"(١).

ومن ثم كم فى موضع رفع على الابتداء أو نصب على المفعول لفعل محذوف يفسره الموجود (آتَيْنَا) باعتبار الذكر العائد إليها وأن من زائدة وإن اعتبرت بياناً لكم لم يكن ذكر ولم يصح الابتداء أو النصب على الاشتغال.

والأشياء التى تحتاج إلى رابط عد ابن هشام منها أحد عشر موضعاً" الأشياء التى تحتاج إلى الربط وهى أحد عشر أحدها الجملة المخبر بها والثانى الجملة الموصوف بها مثل قوله تعالى: ﴿ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ ﴾(٢)، الثالث الجملة الموصول بها الأسماء نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾(٣)، الرابعة الواقعة حالاً مثل ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾(٤)، الخامس: المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيد ضربته، السادس والسابع بدلا البعض والاشتمال نحو قوله تعالى:﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾(٥) ونحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ ﴾(٦) الثامن معمول الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه، التاسع جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء قال تعالى: ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ ﴾(٧) العاشر العاملان فى باب التنازع ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ

(١) مغنى اللبيب: ٥٠٥/٢.
(٢) الإسراء: ٩٣.
(٣) يسن : ٣٥.
(٤) يوسف: ١٤.
(٥) المائدة: ٧١.
(٦) البروج: ٤.
(٧) المائدة: ١١٥.

قِطْرًا ﴾[1] الحادى عشر ألفاظ التوكيد نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم[2].

هذه المواضع التى ذكرها ابن هشام صحيحة، ولكن بعضها فيه نظر؛ ففى قوله: الجملة المخبر بها، ليس فقط الخبر الجملة هو الذى يلزمه الرابط بل الخبر المفرد المشتق لأنه يتحمل الضمير، والخبر الجامد على خلاف بين النحاة، وشبه الجملة حيث ينتقل الضمير من الاستقرار المحذوف إلى شبه الجملة لكى يكون فيها رابط يربطها بالمبتدأ.

وكذلك الجملة الموصوف بها ليس فقط بل الوصف المفرد أيضاً، وكذلك الجملة الموصول بها الأسماء، وأيضاً شبه الجملة الموصول بها لأنها فى حكم الجملة حيث تتعلق بفعل، وقوله جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ليس فقط بل تحتاج جملة الشرط والجواب إلى رابط آخر هو أداة الشرط، وقد يحتاج إلى تأكيد الربط بالفاء الجزائية أو إذا الفجائية، ولم يذكر ابن هشام بعض الأشياء التى تحتاج إلى روابط مثل جملتى القسم وجوابه.

وقد يحتاج إلى رابط مع توفر الرابط؛ وذلك لعلة نحوية طرأت على المربوط، فالمبتدأ يرتبط بالخبر برابط واحد، وهذا يكفى مثل عود الضمير أو الإشارة أو غير ذلك، ولكن إذا كان المبتدأ نكرة موصوفة أو اسماً موصولاً تدخل الفاء على الخبر كرابط آخر؛ لأن المبتدأ فيه معنى الشرط والجزاء قال السيوطى:" لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف ربط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل أن لا تدخل الفاء على شيء من ضمير المبتدأ، لكنه لما لُحظ فى بعض الأخبار معنى ما تدخل الفاء فيه دخلت، وهو جزاء

(١) الكهف: ٩٦.
(٢) مغنى اللبيب: ٢/ ٥٠٢.

الشرط"[١] من ذلك قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[٢]. ومن ثم تدخل الفاء مؤكدة للربط فى الخبر إذا كان مترتبًا على المبتدأ.

وكذلك يقوم مقام الفاء فى الجملة الاسمية غير الطلبية وغير المنفية إذا الفجائية[٣] كقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٤]، فإذا أدت وظيفة توكيد الربط إذ الأصل أن يرتبط الشرط والجزاء بحرف الشرط إن، ولكن لما كان جواب الشرط جملة اسمية لا تصلح أن تكون شرطاً لأن الشرط لا يكون إلا بفعل دخلت إذا لتؤكد وتعلم ارتباط الجواب بالشرط.

وقد تتكون الجملة من أكثر من نوع من الجمل فيلزم فى كل عائد، كأن يكون المبتدأ اسماً موصولاً ويعود إليه من الصلة عائد ثم يعود إليه عائد من الخبر قال تعالى:﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾[٥]؛ فمن فى موضع رفع بالابتداء، وصبر وغفر الصلة، والعائد ضمير الفاعل فيهما، وقوله إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ فى موضع الخبر، وإن المكسورة تقدر تقدير الجمل؛ فلذلك إذا وقعت خبراً افتقرت إلى ضمير عائد إلى المبتدأ كما تفتقر الجملة إذا وقعت خبراً ولم يوجد العائد فى الآية، فكان مراداً تقديراً، وإنما حذف لقوة الدلالة عليه، والمعنى إن ذلك الصبر منه أى من الصابر[٦]. من ثم من فى موضع المبتدأ ويعود إليه من الصلة ضمير الفعل فى صبر، ويعود إليها من جملة الخبر عائد محذوف.

وتتعدد العوائد بتعدد المبتدآت فى الأصول" قد يجوز أن يأتى مبتدأ ثم مبتدأ ثم مبتدأ، وأخبار كثيرة بعد مبتدأ، وهذه المبتدآت إذا كثروها فإنما

(١) المطالع السعيدة :١٩٦.
(٢) النور: ١.
(٣) المطالع السعيدة: ٤٤٧.
(٤) الروم: ٣٦.
(٥) الشورى: ٤٣.
(٦) شرح المفصل: ١ ٨٨.

هى شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون، ولا أعرف له فى كلام العرب نظيراً، فمن ذلك قولهم: زيد هند العمران منطلقان إليها من أجله، فزيد مبتدأ أول، وهند مبتدأ ثانٍ، والعمران مبتدأ ثالث، وهند وما بعدها خبر لها، والعمران وما بعدها خبر لهما وجميع ذلك خبر عن زيد، والراجع الهاء فى قولك من أجله، والراجع إلى هند الهاء فى قولك إليها، والمنطلقان هما العمران وهما الخبر عنهما، ومنهما ضميرهما"[1]. ومن ثم إذا تعددت الابتداءات فلابد أن تتعدد الأخبار، ويكون فى كل خبر ضمير راجع إلى المبتدأ الخاص به، فالراجع إلى المبتدأ الأول الهاء فى (من أجله)، والراجع إلى المبتدأ الثانى (هند) الضمير فى (إليها)، والراجع إلى المبتدأ الثالث الضمير المستكن فى اسم العامل (المنطلقان)؛ فإذا تعددت الابتداءات فلابد لكل منها من عائد.

ليس الرابط فى كل الأحيان ظاهراً للعيان مسلماً به، وإنما قد يحتمل الرابط أكثر من تأويل خاصة حين يغيب الضمير مثل اختلافهم فى" أل النائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه قوله

(١) ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول فى النحو، ت/د:عبد الحسين الفتلى، مؤسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ، ٦٥/١. وفى شرح جمل الزجاجى: ٣٦٥/١: يعرض فى هذه كثرة المبتدآت وذلك على وجهين أحدهما: أن تذكر المبتدآت معراة من ضمير يتصل بها، فإذا كان كذلك فإنك تخبر عن المبتدأ الأخير، وتجعل الجملة من المبتدأ والخبر فى موضع خبر المبتدأ الذى قبله ثم تجعل هذه الجملة فى موضع خبر المبتدأ الذى قبلها حتى تنتهى إلى المبتدأ الأول. ولا تخلو الجملة من رابط فتأتى بعد خبر المبتدأ الآخر بالروابط على عدد المبتدآت المخبر عنها بالجمل فيكون ترتيب الروابط على حسب ترتيب المبتدآت فى الذكر فتجعل أول الروابط لآخر المبتدآت، والذى يليه من الروابط للذى يلى الأخرين من المبتدآت، وكذلك سائر الروابط يكون الأمر فيها على حسب هذا الترتيب وذلك نحو: زيد عمرو بكر هند ضاربته فى داره من أجله، فهند مبتدأ وخبره ضاربته، ومنه ضمير يعود على هند مستتر والجملة من المبتدأ والخبر التى هى هند ضاربته فى موضع خبر بكر، والضمير المنصوب فى ضاربته يعود عليه ، وبكر وخبره فى موضع خبر عمرو، والعائد عليه الضمير الذى فى داره، وعمرو وخبره فى موضع خبر زيد، والعائد عليه الضمير فى قولك: من أجله؛ فكذلك جميع ما جاء من هذه المسائل إن طالت.

تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴾[١] الأصل مأواه، وقيل التقدير هى المأوى له[٢]، ومن ثم يختلف النحاة فى تقدير الرابط فى مثل الصورة السابقة فمنهم من يقول إن أل فى (المأوى) تقوم مقام الذكر الراجع إلى المربوط به، ومنهم من يمنع ويرى أن الرابط ضمير محذوف، ومن ذلك اعتبار الواو رابطة فقط فى مثل" جاء زيد والشمس طالعة، زعم أبو الفتح أنه لابد من تقدير الضمير أى طالعة وقت مجيئه "[٣] فالواو هى الرابطة لجملة الحال، ولكن أبو الفتح يرى أنه لابد من تقدير الذكر الراجع ولا يكتفى بالواو.

ويختلف الموقع الإعرابى للرابط حسب نوعه فإن كان" الضمير فلا يخلو من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً[٤]، وإن كان اسم إشارة فغالباً ما يكون مبتدأ قال تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾[٥]، وإن كان إعادة المبتدأ بلفظه يكون خبراً قال تعالى:﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[٦]، أو بغير لفظه قد يكون فاعلاً مثل قولنا: زيد جاء أبو عمرو، وأبو عمرو كنيته، أما إن كان حرفاً فإنه لا محل له من الإعراب مثل حروف الشرط والحروف التى تقع فى جواب القسم وواو الحال.

وقد ينتقل العائد من محذوف إلى متعلقه" لما حذفت الخبر الذى هو استقر أو مستقر وأقمت الظرف مقامه صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه، وهو مغاير المبتدأ فى المعنى، ونقلت الضمير الذى كان فى الاستقرار إلى الظرف، وصار مرتفعاً بالظرف كما يرى مرتفعًا بالاستقرار، ثم حذفت الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه

(١) النازعات: ٤٠.
(٢) مغنى اللبيب: ٢/ ٥٠١.
(٣) المرجع السابق: ٢/ ٥٠٥.
(٤) شرح جمل الزجاجى: ١/ ٣٥٧.
(٥) الأعراف: ٢٦.
(٦) الحاقة:١.

بالظرف[١]. ومن ثم الظرف الواقع خبراً يتعلق باستقرار محذوف لا يجوز إظهاره، وانتقل إليه من المحذوف الضمير العائد إلى الخبر .

وقد يؤدى حذف الرابط إلى تهيئة العامل للعمل" فإن كان الضمير (العائد) مخفوضاً لم يخل أن يكون خفضه بإضافة اسم إليه أو بحرف جر، فإن كان مخفوضاً بإضافة اسم إليه لم يخرجه فى نحو زيد أبوه قائم، وإن كان مخفوضاً بحرف جر لم يخل حذفه من أن يؤدى إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه أو لا يؤدى إلى ذلك، فإن لم يؤد إلى ذلك جاز نحو: السمن منوان بدرهم ، أى منوان منه بدرهم فحذفت منه لفهم المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَى فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾[٢]؛ فقوله تعالى فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى فى موضع خبر من طَغَى، والضمير محذوف تقديره فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى له. وإن أدى ذلك إلى تهيئة العامل وقطعه عنه لم يجز ذلك نحو زيد مررت به، لا يجوز أن تقول: زيد مررت؛ لأن ذلك يؤدى إلى تهيئة مررت إلى العمل فى زيد وقطعه عنه"[٣].

يتردد الرابط بين الذكر والحذف من حيث المنع والوجوب والجواز كما يلى:

قد يجب ذكر الرابط ولا يجوز حذفه كأن يكون المبتدأ مثنى أو جمعاً والخبر جملة فعلية" القسم الثانى من خبر المبتدأ هو الذى يكون غير الأول ويظهر فيه ضمير؛ فلا يخلو من أن يكون فعلاً فيه ضمير المبتدأ نحو: زيد يقوم والزيدان يقومان؛ فإن هذا الضمير وإن كان لا يظهر فى فعل الواحد لدلالة المبتدأ عليه يظهر فى التثنية والجمع[٤] وذلك ضرورة خوف اللبس، ومن ثم يجب ذكر العائد فى خبر المبتدأ المثنى الغائب والمخاطب والغائب

(١) شرح المفصل: ٩٠/١.
(٢) النازعات: ٣٧- ٣٩
(٣) شرح جمل الزجاجى: ٣٥٨/١.
(٤) الأصول: ٦٤/١.

أيضاً" وكذلك إذا أخبر عن أنا ضمير منفصل؛ فقلت: أنا ضربت، وعن أنت فى قولك: أنت ضربت، يعود على كل واحد منهما ضمير متصل يظهر فى اللفظ وله صورة تدركها الحاسة فى الخط"(١).

ومن ثم فإن العائد يفرد مع المبتدأ المفرد تقول زيد قام أى هو، ويثنى مع المثنى تقول الزيدان قاما فالثنية فيها ألف الاثنين، وتقول الزيدون قاموا فالعائد ضمير واو الجماعة، والإخبار عن ضمير المتكلم يجب معه ظهور العائد تقول: أنا قمت ونحن قمنا، وكذلك ضمير المخاطب تقول: أنت قمت وأنتما قمتما وأنتم قمتم وأنتن قمتن، بينما ضمير الغائب لا يظهر معه الضمير تقول هو قام، ويظهر مع الغائب المثنى والجمع تقول هما قاما، وهم قاموا، وهن قاموا.

وقد يحسن حذفه للعلم به" كما فى بدل الاشتمال، قال الشاعر:

لقد كان فى حولٍ ثواء ثويته تقضى لبانات ويسأمُ سائم

ثواء بدل اشتمال من حول وحذف الضمير العائد لفهم معناه ووضوحه وعدم خفائه"(٢).

ويختلف فى الحذف" فيضعف الحذف إذا كان المبتدأ غير ذلك أى غير كل أو شبهه فى العموم والافتقار، كاسم موصول أو نكرة موصوفة كقراءة السلمى ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾(٣)، ولا يخص جوازه بالشعر خلافاً للكوفيين كالقراءة السابقة، وحاصل كلامه أنه يجوز اختياراً، ولكنه ضعيف وزعم أن هذا مذهب البصريين، وأن الكوفيين لا يجيزون حذفه مع بقاء الرفع إلا فى اضطرار"(٤)، أى اختلف فى حذف عائد المبتدأ إن كان غير

(١) شرح المفصل: ٧٦/١.

(٢) المرجع السابق: ٣/ ٦٥.

(٣) المائدة :٥٠.

(٤)ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح التسهيل المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، ت/ د: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م،٢٣٤/١، ٢٣٥. وفى شرح المفصل:٣٦/٢ "ويجوز على ضعف زيدُ ضربت".

كل أو شبهه مما يفيد العموم كالنكرة الموصوفة أو اسم الموصول فتجيزه البصرة على ضعف، وتمنعه الكوفة إلا فى ضرورة شعر.

وكذلك يحذف العائد فى موضع ويمتنع حذفه فى موضع آخر قال صاحب الأصول:" لا يجوز أن تسقط من أفعل من إذا جعلته اسماً أو نعتاً تقول: جاءنى رجل أفضل منك، ومررت برجل أفضل منك؛ فلا تسقطها، فإن كان خبراً جاز حذفها وأنت تريد أفضل منك، وزيد أفضل، وهند أفضل، قال أبو بكر جاز حذف من لأن حذف الخبر كله جائز والصفة تبين، ولا يجوز فيها حذف من كما لا يجوز حذف الصفة، لأن الصفة تبين وليس لك أن تبهم إذا أردت أن تبين"(١)؛ ومن ثم تحذف من والعائد معها من الخبر لجواز حذفه كاملاً ولا يجوز حذفه مع الصفة لأنها تبين ولا يجوز حذفها إن لم ترد أن تبهم.

وقد يكون حذفه ضرورة مثل حذف فاء جواب الشرط فى قول الشاعر:

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشرُ بالشرِ عندَ اللهِ سيانِ(٢).

ويجوز أيضاً حذف المربوط به مع وجود الرابط، ومن ذلك حذف الخبر والتوكيد وجملتى جواب القسم وجواب الشرط قال تعالى:﴿ ولو أن قرآنًا سُيرت به الجبالُ أو قطعتْ به الأرضُ أو كلم به الموتى بل للهِ الأمرُ جميعًا﴾(٣) لم يأت بجواب الشرط لعلم المخاطب، ومثل هذا كثير(٤).

ومما سبق نجد أن حذف الر ابط يكون على نية الذكر وأن هذا الحذف يجب أحياناً ويمتنع أخرى ويحسن فى مواطن ويقبح فى أخرى وقد يختلف فى تقديره.

---

(١) الأصول فى النحو:٢٨٨/١.

(٢) المفصل فى علم العربية:٣٢١.

(٣) الرعد: ٣١.

(٤) المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ت/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٤م،٧٨/٢.

وكذلك يجوز حذف المربوط مثل حذف المبتدأ وحذف جملتى القسم والشرط، بل يجوز حذف المربوط والمربوط به كما فى قول الشاعر:

قالتْ بناتُ العمِّ يا سلمى وإنْ كانَ فقيراً مُعدماً قالت وإنْ

ويتنوع المربوط (المعلق) وهو الأول فيكون مفرداً مثل المبتدأ أو المفعول به فى باب التفسير أو الاسم الموصول أو صاحب الحال، وقد يكون جملة مثل جملتى القسم والشرط، أما المربوط به (المعلَّق به) فيكون ثانياً وقد يكون اسماً مثل الخبر المفرد والبدل والتوكيد، وقد يكون جملة مثل جملة الخبر وجواب القسم وجواب الشرط، والرابط عادة ما يكون متصلاً بالمربوط به سواء أكان لفظياً مثل إعادة الضمير، أم حرفاً مثل واو الحال، أم معنوياً مثل العموم.

مما سبق نجد أن الربط النحوى يكون من خلال روابط نحوية معينة تقوم بوظيفة الربط أو التماسك بين أركان الجملة أو النص.

الباب الأول

أنواع الروابط

لابد فى الكلام من عناصر تؤدى وظيفة الربط حتى يحدث التماسك والتجانس بين أركان الجملة الواحدة بداية ثم على مستوى النص ثانياً؛ لأن الجملة هى حجر البناء فى أى نص، وهذه العناصر التى تؤدى وظيفة الربط هى معلقات تعلق المربوط بالمربوط به حتى لا يكون انفصال أو يصير المربوط أجنبياً عن المربوط به، وحتى يصل المعنى واضحاً إلى ذهن المتلقى دون أن يحث بأى نقص أو خلل فى بناء الجملة يؤثر على الفهم" فالنص كل تترابط أجزاؤه إذ يؤدى الفصل بين أجزائه إلى عدم الوضوح، كما يؤدى عزل أو إسقاط عنصر إلى عدم تحقق الفهم، ويتعلق هذا التصور بمفاهيم أخرى بشكل وثيق بخاصة الربط النحوى ووسائله وتتابع المعلومات والتماسك الدلالى ووسائله والسياق الدلالى والربط الداخلى"(١).

يفرق فى بعض البحوث اللغوية النصية بين الربط النحوى والتماسك الدلالى كما فعل بوجراند / درسلر ١٩٨١ فالربط النحوى يعنى ربط العناصر السطحية للنص بوسائل نحوية محددة، بينما يسم التماسك الدلالى بالعلاقة التصورية للنص أى الائتلاف الأساسى بين المفاهيم والعلاقات وهذا التفريق ليس ضرورياً إذ يمكن أن يكون مضللاً أيضاً حين يستخدم فى دمغ علم لغة النص الأقدم بأنه علم لغة الربط النحوى كما لدى نوسباومر، وقد لوحظت منذ البداية الصلة الوثيقة بين أشكال صريحة (مورفولوجية – نحوية) وضمنية (دلالية– إدراكية) للتماسك النصى(٢).

(١) د/ سعيد حسن بحيرى: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهر، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م، ١٠٠.

(٢) التحليل اللغوى للنص: هامش ٢٨.

ونحن حين نتحدث عن الروابط النحوية فإنما هى خطوة فى دراسة التماسك النصى ، لأن بناء الجملة وتماسكها هو الخطوة الأولى فى تماسك النص على مستوياته العليا، وندرس الربط النحوى من خلال ما أشار إليه اللغويون والنحاة من الروابط التى تؤدى إلى تآلف أركان الجملة والانسجام بينها.

الفصل الأول

روابط الخبر

ونبدأ بدراسة الروابط فى الخبر ضامين إليها دراسة المخصوص بالمدح والذم والاشتغال لأن فعلى المدح والذم وفاعلهما يكونان فى موضع خبر المبتدأ الذى هو المخصوص بالمدح أو الذم، ولأن الاسم المشغول عنه قد يكون مبتدأ والفعل وفاعله والضمير جملة فى موضع الخبر، ونثنى بالتوابع لكونها وحدة نحوية قائمة بذاتها، ثم الروابط فى المكملات وتشمل الحال ومعها روابط جملة الصلة والصفة المشبهة ثم الروابط التى تربط جملتين وتشمل التنازع والشرط والقسم.

الخبر: من المعروف فى عرف النحاة أن الخبر ما يتمم معنى الجملة، أو ما تتم به الفائدة ويصلح الوقوف عليه، ونبدأ بدراسة:

*أنواع الخبر المتصل به الرابط: ينقسم الخبر إلى خبر مفرد وجملة وشبه جملة، وللنحاة فى كل نوع كلام، ولنبدأ دراسة هذه الأنواع وعلاقة الرابط فى كل منها كما يلى:

أولاً: الخبر المفرد: وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة حتى وإن كان مثنى أو جمعاً، وينقسم إلى نوعين:

أ- الخبر المشتق: خبر المبتدأ إذا كان اسماً من أسماء الفاعلين وكان المبتدأ هو الفاعل فى المعنى وكان جارياً عليه إلى جنبه أضمر فيه ما يرجع إليه [1]. قال ابن يعيش " الخبر المفرد على خبرين يكون متحملاً للضمير ... (وهو) ما كان مشتقاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وما كان نحو ذلك من الصفات نحو زيد ضارب عمرو ومضروب، وخالد حسن، ومحمد خير منك، ففى كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لابد منه لأن هذه الأخبار

(١) الأصول فى النحو : ١ / ٦٢.

فى معنى الفعل، فلابد لها من اسم مسند إليه، ولما كانت مسندة إلى المبتدأ فى المعنى ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند أسند إلى ضميره وهذا هو التحقيق، وتحمل هذه الأشياء الضمير مجمع عليه من حيث كان الخبر منسوباً إلى ذلك المضمر، ولو أسند إلى ظاهر لم يكن فيه ضمير نحو زيد ضارب غلامه لأن الفعل لا يرفع فاعلين (١).

ومن ثم إذا كان الخبر اسماً مشتقاً من الفعل كان فيه ضمير يعود إلى المبتدأ لكي يربط المبتدأ بالخبر نحو: زيد قائم؛ ففى قائم ضمير يعود على المبتدأ والراجع وما رجع إليه اسمان مسماها واحد (٢) أى أن الراجع وما رجع إليه شئ واحد لأن الضمير هو نفس المبتدأ. وتقول الزيدان قائمان والزيدون قائمون الألف والواو ليست ضميرين إنما الألف تثنية الاسم والواو جمع الاسم وأنت محتاج إلى أن يكون فى نيتك ما يرجع إلى الزيدين فإذا ثنيت الخبر المشتق أو جمعته فإن الألف علامة إعراب (٣).

الألف إعراب المثنى والواو إعراب جمع المذكر السالم وفى الخبر ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ، ولو (أسند) إلى ظاهر لم يكن فيه ضمير نحو: زيد ضارب غلامه؛ لأن الفعل لا يرفع فاعلين(٤) أى إذا أسندت الخبر المشتق إلى اسم ظاهر لم يكن فيه ضمير لأن الضمير يضاف إلى الاسم الظاهر ولا يكون فى الفعل ضمير حتى لا يرفع فاعلين مثل زيد ضارب غلامه؛ فالذكر العائد إلى المبتدأ هو الضمير المضاف إلى غلامه.

---

(١) شرح المفصل: ١ / ٨٧، ٨٨. فى شرح جمل الزجاجى: ١ / ٣٥٧ "ولو أردت العطف لقلت: زيد قائم هو وعمرو؛ فأكدت بضمير الرفع المنفصل ثم عطفت عليه". ومن ثم إذا عطف على الخبر المفرد يبقى الضمير مستتراً ويؤكد بضمير رفع منفصل فهو هنا توكيد.

(٢)ابن برهان العكبرى: أبو القاسم عبد الواحد بن على الأسدى: شرح اللمع فى النحو، ت/د: فائز فارس، السلسلة التراثية، ط١، ١٩٨٤م،١/ ٣٥ .

(٣) الأصول فى النحو : ١ / ٦٢ .

(٤) شرح المفصل : ١ / ٨٨ .

ب- الخبر الجامد: أما القسم الثانى وهو ما لا يتحمل الضمير من الأخبار، وذلك إذا كان الخبر اسماً جامداً غير مشتق من فعل نحو: زيد أخوك وعمرو غلامك؛ فهذا لا يتحمل الضمير لأنه اسم محض عار من الوصفية، وهذه الأسماء ليست كذلك وإنما الإخبار بأنه مالك للغلام ومختص بأخوة زيد(١)، ومن ثم الخبر الجامد لا يتحمل الضمير لأنه غير مشتق.

وقد ذهب الكوفيون وعلى بن عيسى الرمانى من المتأخرين من البصريين إلى أنه يتحمل الضمير قالوا: لأنه وإن كان اسماً جامداً غير صفة فإنه فى معنى ما هو صفة ألا ترى أنك إذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم ترد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء، وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهى القرابة ومعنى الغلامية وهى الخدمة إليه، وهذه المعانى معانى أفعال، والصحيح الأول وعليه الأكثر من أصحابنا لأن تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم(٢).

ويفصل الجامد إلى مالا يتحمل الضمير وهو ما لا يؤول، وإلى ما يتحمل" ولا يتحمل غير المشتق ضميراً، فإذا قلت: هذا زيد فلا ضمير فى زيد إذ لا إشعار له بفعل، ويتحمل إن أول بمشتق نحو زيد أسد، أى شجاع ففى أسد ضمير مستتر، وكذلك فى البلسكاء فى:

تخبرُنا بأنَّك أحوذىٌّ وأنت البلسكاءُ بنا لصوقا(٣)

(١) المرجع السابق:١/ ٨٩

(٢) شرح المفصل:٨٨/١. فى اللباب فى علل الإعراب: ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ إن لم يكن الخبر مشتقاً لم يكن فيه ضمير، وقال الرمانى والكوفيون: فيه ضمير، وما قالوا فاسد؛ لأن قولك: هذا زيد، زيد لا يصح تحمله للضمير كما لا يعمل فى الظاهر ولا يقع صفة فلم يكن فيه ضمير.

(٣) شرح التسهيل:٢٢٥/١. وفيه: البلسكاء حشيشة تلصق بالثياب كثيراً، والأحوذى الخفيف فى الشىء يحذقه، وقال الأصمعى: المشمر فى الأمور القاهر لها الذى لا يشذ عنه شىء منها، وقال الكسائى: إن الجامد يتحمل الضمير وإن لم يؤول بمشتق.

ومن ثم فإن النحاة انقسموا ثلاثة تجاه الخبر الجامد مثل أخ وغلام، فريق يرى أنه يتحمل الضمير لأنه فى معنى اسم مشتق من فعل فالأخ بمعنى مختص بالأخوة والغلام بمعنى الخادم، وفريق يرى أنه لا يتحمل الضمير لكون تحمل الضمير من جهة اللفظ لا من جهة المعنى والتأول هو رأى ابن يعيش، وفريق يقسمه إلى مالا يتحمل وهو ما لا يؤول مثل زيد وعمرو، وما يتحمل وهو ما يؤول بمشتق مثل الغلام بمعنى الخادم والبلكساء بمعنى اللاصق، ونميل إلى الرأى الذى يجعله يتحمل جميعه لأن هذا زيد يمكن تأويل زيد بمشتق بمعنى المرئى أو الماشى.

ثانياً: الخبر الجملة: من المعروف أن الخبر الجملة يكون جملة اسمية أو فعلية، إضافة إلى الجملة الشرطية مع أنها تتكون من جملتين جملة الشرط وجملة الجواب، وشبه الجملة على خلاف بين العلماء نعرض له:

أ- الجملة الاسمية:" تكون مركبة من ابتداء وخبر، وذلك نحو: زيد أبوه منطلق وعمرو غلامه خارج، فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثانٍ، ومنطلق خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره جميعاً في موضع رفع لوقوعهما موقع خبر المبتدأ الأول، ولو قلت: زيد منطلق عمرو، لم يجز كما أنه لو قيل: زيد قام عمرو لم يجز "(١)" فالخبر يكون جملة اسمية، والاسمية هي جملة المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر بشرط أن يكون الناسخ للابتداء الحرف "(٢) مما سبق نجد أن الجملة

(١) الإيضاح: ٩٢ / ٩٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي: ١ / ٥٢. في الأصول ١ / ٦٤ " كل جملة تأتي بعد المبتدأ فحكمها فى إعرابها كحكمها إذا لم يكن قبلها مبتدأ: هذا الكلام موضع نظر: فإذا قلنا قام زيد فهى فعل وفاعل، أما إذا قلنا زيد قام فزيد مبتدأ وقام فعل وفاعل مستتر في موضع الخبر، وجملة قام زيد لا محل لها من الإعراب وجملة قام في موضع الخبر.

يرى ابن يعيش في شرح المفصل ٨٩/١ أن قولنا: زيد أبوه منطلق وعلى أبوه قائم أن الضمير في أبوه يعود إلى المبتدأ الأول، وأنه لا ضمير يعود على المبتدأ الثانى (أبوه) إذا أخبرت عنه بمفرد (قائم، منطلق). وهذا موضع نظر إذ إن خبر المبتدأ الثانى اسم مشتق يتحمل الضمير، وفيه ضمير مستتر يعود على المبتدأ الثانى؛ فالتقدير زيد أبوه قائم هو. ومن ثم إذا تعددت المبتدآت تعددت الروابط.

التي خبرها جملة اسمية فى الأصل جملة كبرى تتكون من المبتدأ والخبر (الجملة الاسمية)،وجملة صغرى هى جملة الخبر (المبتدأ الثانى وخبره)، ولابد من رابط بين المبتدأ وجملة الخبر لئلا تصبح أجنبية عنه، والرابط هنا الضمير المضاف إلى المبتدأ الثانى (أبوه)، وإذا لم يكن هناك عائد فإن الكلام لا يصح مثل قولهم: زيد قام عمرو؛ لأنه لا عائد إلى زيد، ففاعل قام ليس ضمير يعود على المبتدأ بل هو شخص أجنبى عنه، والمراد بالجملة الاسمية في قول ابن عصفور هى ما أصله الابتداء والخبر حتى ولو دخل عليها ناسخ مثل زيد ظننته كريماً، وزيد كان كريماً.

ب- الجملة الفعلية: جملة مركبة من فعل وفاعل كقولنا: زيد قام، وزيد قام أبوه؛ فزيد يرتفع بالابتداء، وقام في موضع خبره، وفيه ذكر مرتفع بأنه فاعل، وهذا الذكر يعود إلى المبتدأ الذى هو زيد، ولولا هذا الذكر لم يصح أن تكون الجملة خبراً عن هذا المبتدأ، ألا ترى أنه لو قال: زيد قام عمرو لم يجز، فإنما كان قام خبراً من أجل الذكر العائد منه إلى المبتدأ، وموضع قام مع الذكر الذى فيه رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ(١).

ومن ثم فالمبتدأ قد يكون خبره جملة فعلية تتكون على أقل تقدير من فعل وفاعل وقد تتكون من فعل وفاعل ومفعول أو أكثر، والمهم فى ذلك أن يكون فى هذه الجملة عائد يربطها بالمبتدأ،" والضمير الذى يكون في خبر المبتدأ لا يخلو من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً"(٢).

فالمرفوع كالمثال السابق زيد قام لأن العائد هو الفاعل المستتر، والمنصوب مثل قولنا: زيد ضربته؛ فالرابط هو الهاء العائدة على زيد، وهى فى موقع المفعول به، والمجرور مثل زيد مررت به؛ فالرابط هو الضمير

(١) الإيضاح: ٩٢، ٩٣ .
(٢) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٣٥٧ .

العائد على زيد، وهو فى موقع جر بالباء، أو زيد ضربت أخاه فيكون مضافاً إلى شيء من سببه؛ ومن ثم لابد فى جملة الخبر الفعلية من ضمير يعود إلى المبتدأ يربطها به قد يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

جـ- الجملة الشرطية:" الثالث أن تكون شرطاً وجزاء، وذلك نحو زيد إن تكرمه يكرمك، وبشر إن تعطه يشكرك عمرو، فزيد ابتداء، وقوله إن تكرمه يكرمك جملة في موضع خبره، وقد عاد الذكر منها إلى المبتدأ، والجملة فى موضع رفع لوقوعها موقع الخبر"(١). ومن ثم إذا وقع اسم الشرط مبتدأ وقعت الجملة الشرطية (الشرط والجزء) بعده في موضع الخبر، ولابد من ضمير يربطهما بالمبتدأ الذى هو اسم الشرط.

ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد نحو: زيد إن تكرمه يشكرك عمرو، فالهاء فى تكرمه عائدة إلى زيد، ولم يعد من الجزاء ذكر، ولو عاد الضمير منهما جاز، وليس بلازم نحو: زيد إن يقم أكرمه، ففى يقم ضمير من زيد، وكذلك الهاء فى أكرمه تعود إليه أيضاً (٢).

ومن ثم لابد من ذكر يربط الخبر بالمبتدأ وجاز أن يعود ذكر واحد كما مضى؛ لأن الشرط والجزاء بمثابة جملة واحدة، وجاز أيضاً أن يعود منهما عائدان وليس بلازم لأنهما جملتان ارتبطتا باسم الشرط.

د- الجملة الطلبية: ذهب بعض النحويين إلى أن الجملة الواقعة موقع الخبر يشترط أن تكون محتملة للصدق والكذب فإذا وجد فى كلامهم نحو زيد اضربه وزيد لا تضربه حمله على إضمار القول(٣) تقديره زيد أقول لك اضربه أو أقول لك لا تضربه.

(١) شرح المفصل:١/ ٨٨.
(٢) المرجع السابق: ١ / ٨٩.
(٣) شرح جمل الزجاجى: ٣٥٤/١.

ثالثاً: الظرف: الرابع أن تكون ظرفاً؛ فالظرف يقع خبراً، وهو على ضربين: ظرف من الزمان وظرف من المكان، وحقيقة الظرف ما كان وعاء، وسمى الزمان والمكان ظروفاً لوقوع الحوادث فيهما، وقد يقع الظرف خبراً عن المبتدأ نحو قولك: زيد خلفك والقتال اليوم، فإذا كان المبتدأ جثة نحو: زيد وعمرو وأردت الإخبار عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان نحو زيد عندك وعمرو، وإذا كان المبتدأ حدث نحو: القتال والخروج جاز أن يخبر عنه بالمكان والزمان[١] ومن ثم يقع الظرف خبراً عن المبتدأ، فإذا كان المبتدأ جثة لا يخبر عنه إلا بظرف المكان لتتحقق الفائدة؛ فلا تقول: زيد اليوم أو غداً لأنه ما من جثة إلا فى زمان، وإنما يخبر عنه بالمكان ليعرف مكانه واستقراره، وإذا كان المبتدأ حدثاً جاز الإخبار بظرفى الزمان والمكان تقول: القتال غداً والقتال بدر.

الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: زيد في الدار وعمرو عندك، ليس الظرف بالخبر على الحقيقة؛ لأن الدار ليست من زيد في شىء، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع أو نحو ذلك، فهذه هى الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازاً لما فى الظرف من الدلالة عليها إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص[٢] أي أن الظرف ليس هو الخبر، وإنما هو نائب عن خبر محذوف متعلق به، على خلاف بين النحويين؛ فهو إما فعل فيكون الخبر من قبيل الجملة، وإما اسم مثل مستقر أو غائب فيكون الخبر من قبيل المفرد، وهذا الحذف بشرط أن يكون الاستقرار مطلقاً لا استقراراً خاصاً، فلو أردت بقولى: زيد عندك أنه ضاحك

(١) شرح المفصل: ١ / ٨٨ .
(٢) المرجع السابق : ١ / ٩٠ .

أو مسرور لم يجز؛ لأن الظرف لا يدل عليه؛ لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار(١) أن يكون ضاحكاً أو مسروراً.

لما حذفت الخبر الذى هو استقر أو مستقر وأقمت الظرف مقامه صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه، وهو مغاير للمبتدأ في المعنى، ونقلت الضمير الذى كان فى الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار ثم حذفت الاستقرار وصار أصلاً مرتفعاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف(٢).

فلابد من رابط بين الخبر الظرف والمبتدأ، وهذا العائد هو الضمير المنتقل من الاستقرار بعد حذفه إلى الظرف،لما أثبت الظرف حذفت ما تعلق به وتحمل الضمير الذى كان فيه(٣).

ومن ثم فإن الظرف سواء تعلق بمفرد أم بجملة فلابد فيه من ضمير يربطه بالمبتدأ، وهذا الضمير هو المنتقل إليه من الاستقرار عند حذفه سواء أكان فعلاً لأن الفعل يحتمل الضمير أم اسماً لأن اسم الفاعل أيضاً يحتمله.

ومما سبق نجد أن الخبر المتصل به الضمير يكون مفرداً مشتقاً فيتحمل الضمير بلا خلاف، أو خبراً جامداً فيتحمل الضمير على خلاف بين النحاة، ويكون جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب فعلية أو اسمية أو شرطية

---

(١) شرح المفصل:١/٩٠. انظر الخلاف في تعليق الظرف في نفس المرجع وشرح اللمع للعبكرى:١/ ٣٤.

(٢)المرجع السابق: نفس الموضع. زعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر أما إذا تقدم فلا ضمير فيه. شرح التسهيل: ٢ / ٣٣٣ .

(٣) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٣٥٧ . قال ابن السراج : الليلة الهلال، والهلال جثة إنما أردت الليلة حدوث الهلال لأنك تقول ذلك عند توقع طلوعه، ألا ترى أنك تقول: الشمس اليوم، وقال ابن عصفور: لا تقع ظروف الزمان أخباراً عن الجثث ولو كان الزمان مختصاً بوصف أو بغير ذلك من أنواع الاختصاص، وما ورد منه فمؤول ومنه:

أكلَّ عام نعمٌ تحوونه يلقحُه قومٌ وتنتجونَه

وذلك على تقدير حذف مضاف، تقديره أفى كل عام حدوث، وكذلك اليوم خمر وغداً أمر أى مشرب خمر. انظر الأصول فى النحو: ١ / ٦٣ ، وشرح جمل الزجاجى: ١ / ٣٥٥.

أو طلبية يضمر لها القول حتى تحتمل الصدق والكذب، وشبه جملة تتعلق بمفرد أو فعل، وجميعها لابد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ.

* روابط الخبر: لابد من علاقة الربط بين المبتدأ والخبر حتى تتماسك الجملة، وإلا صار كل جزء فيها منفصلاً عن الآخر، وهذه العلاقة تتم من خلال أنواع مختلفة من المعلقات أو الروابط قد تكون اسماً كالضمير أو اسم الإشارة، وقد تكون حرفاً مثل ال التعريف إلى غير ذلك من الروابط التى من خلالها ينشأ الوصل بين ركنى الجملة المبتدأ والخبر، وهذه الروابط هى:

الأول: الضمير: الإعادة تكون من خلال الضمير، حيث توصف فى كتب النحو الكلمات التى تحل محل الأسماء بأنها ضمائر، وبمعنى أدق التى تقوم مقام ضمائم اسمية ولها محتوى دلالى أصغر وينحصر معناها أساساً فى وسم الجنس النحوى(١) ويربط به مذكوراً ومحذوفاً مرفوعاً نحو قوله تعالى:﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ (٢)إن قدر لهما ساحران، ومنصوب كقراءة ابن عامر فى سورة الحديد ﴿ وَكُلاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾(٣) ومجروراً نحو السمن منوان بدرهم أى منه " (٤)فالأصل فى الربط هو الضمير لأنه الذكر الراجع.

الثانى: الإشارة: قال ابن هشام:" روابط الجملة بما هي خبر عنه، وهي عشرة أحدها الضمير وهو الأصل... والثاني الإشارة "(٥) أي الإشارة إلى المبتدأ فيكون اسم الإشارة بمثابة الذكر الراجع إليه. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾(٦) الذين في موضع

(١) التحليل اللغوى للنص: ٤٤.
(٢) طه: ٦٣.
(٣) النساء:٩٥.
(٤) مغنى اللبيب٨٩/٢.
(٥) المرجع السابق: ٢ / ٤٩٨ ، ٥٠٠.
(٦) الأعراف : ٣٦. التحليل اللغوى للنص:٣٦." من الناحية النحوية تتحقق الإحالة من خلال الأعلام والضمائر وضمائم اسمية أخرى". يقصد بالإحالة الذكر الراجع إلى المبتدأ الذى يقوم بدور الربط.

المبتدأ و كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا صلة الموصول، وأُوْلَئِكَ مبتدأ ثـــانٍ، وأَصْحَابُ خبر المبتدأ الثاني، وجملة أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ في موضع خبـــر المبتدأ الأول الذين، والذكر العائد من الخبر إلى المبتـــدأ الأول هـــو اســـم الإشارة أُوْلَئِكَ إذ أُوْلَئِكَ هم الذين ... وهذا كما في شرح التســـهيل " اتحـــد بعض الجملة بالمبتدأ معنى" (١) واسم الإشارة بعض جملة الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ (٢) لباس مبتدأ والتقوى مضاف إليـــه، وذلك مبتدأ ثانٍ، وخير خبر المبتدأ الثاني، وجملة ذلك خير في موضع خبر المبتدأ الأول (لِبَاسُ)، ولابد من معلق يعلقها بالمبتدأ الأول ولـــيس هاهنـــا ضمير بل اسم إشارة يشير إلى المبتدأ وهو ذلك، وجوز الفارسي كون ذلـــك صفة، وتبعه جماعة منهم أبو البقاء ورده الحوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف (٣).

ومن ثم يقوم اسم الإشارة بدور الربط بين المبتدأ والخبر الجملـــة؛ إذ يقوم بدور الضمير الراجع إلى المبتدأ؛ حيث يشير إلى المبتدأ وهو بعـــض جملة الخبر سواء أكان اسم الإشارة جمعاً أم مفرداً.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه: وأكثر وقوع ذلـــك فـــي مقـــام التهويـــل والتفخيم(٤) وفي شرح كافية ابـــن الحاجـــب" أو أعيـــد للتعظـــيم لا يلـــزم العائد "(٥)." تكمن الإعادة الصريحة(تساوى الإشارة) لتعبيرات لغوية معينة فى الجمل المتعاقبة لنص ما إذ يكرر تعبير معين كلمة أو ضميمة مثلاً مـــن خلال تعبير أو عدة تعبيرات فى صورة مطابقة إحالية"(٦).

---

(١) شرح التسهيل : ١ / ٢٣١ .

(٢) سورة الأعراف : ٢٦.

(٣) مغنى اللبيب: ٢ / ٥٠٠ .

(٤) المرجع السابق: نفس الموضع.

(٥) بدر الدين بن جماعة: شرح كافية ابن الحاجـــب، ت/ محمـــد محمـــد داود، دار المنار،القـــاهرة، ٢٠٠٠م، ٢٢١.

(٦) التحليل اللغوى للنص: ٣٨. وفيه: المطابقة الإحالية يعنى أشخاصاً أو أشياء وأفعالاً ووقائع وأحوالاً...

ومن ثم يغنى إعادة المبتدأ بلفظه عن ذكر العائد، ويكون التكرار هنا هو الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر، قال تعالى: ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّــةُ﴾ (١). الْحَاقَّةُ مبتدأ أول، وما مبتدأ ثانٍ والْحَاقَّةُ خبر المبتدأ الثاني، وجملة مَا الْحَاقَّةُ في موضع خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه؛ فالْحَاقَّــةُ مبتدأ أول والْحَاقَّةُ الثانية خبر للمبتدأ الثاني، فكان بمثابة الذكر وكأنــه قــال سبحانه الْحَاقَّةُ ما هي؟ ولكن التكرار أوقع في النفس وأشد أثراً من الضمير، ومنه قول الشاعر:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شــئٌ نغصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا (٢)

الموت مفعول أول لأرى، وجملة يسبق الموت شــيء ســدت مســد المفعول الثاني، والأصل في هذه الجملة الابتداء والخبــر ثــم دخلــت أرى فنسخت الحكم، والرابط هنا بين ما أصله الابتداء (الموت) والخبر (يسبق الموت شئ) إعادة ما أصله الابتداء (الموت)؛ فوقع مفعولاً مقدماً (يسبق الموت)؛ فقامت إعادته بدور الذكر الراجع إلى المبتدأ وكأنه قــال لا أرى الموت يسبقه شيء، ولكن لما كان ذكر الموت أوقع أثراً أعاد ذكره.

ومن ثم يقوم إعادة المبتدأ بلفظه بدور الربط بين المبتدأ والخبر، إذ لو حذف وعوض عنه بالضمير العائد لأدى نفس الدور ولكن لنكتــة بلاغيــة وزيادة في المعنى لا تتحقق بالضمير يعاد ذكر المبتدأ بلفظه.

الرابع: إعادة المبتدأ بغير لفظه:" أجاز أبو الحسن الأخفش خلو الجملة من رابط، مثل: زيد قام أبو عمرو، وأبو عمرو كنية لزيد" (٣)؛ وذلك لكون صاحب الكنية هو نفسه الاسم فيكون بمثابة ذكر للمبتدأ بغير الضمير" وأهمية مبدأ الإعادة تكمن فى أن أوجه الإعادة المختلفة تعبر لغويــاً عــن توحــد

(١) سورة الحاقة : ١.
(٢) مغنى اللبيب: ٢ / ٥٠٠.
(٣) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٦١٨ .

موضوع النص"[١] " وأجازه أبو الحسن مستنداً إلى نحو قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسَّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾[٢]. وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون، ولئن سلم فالرابط العموم، لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضمير محذوف أي منهم، وقال الحوفي: الخبر محذوف أي مأجورون، والجملة دليله"[٣].

يعتبر الأخفش الذين مبتدأ وجملة إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ الخبر والرابط إعادة المبتدأ بغير لفظه؛ على اعتبار أن الذين يمسكون... هم المصلحون، واعترض ابن هشام بأن الرابط هو العموم أي أن لفظ المصلحين عام يشمل المبتدأ أو غيره كما في زيد نعم الرجل، على اعتبار أن ال في المصلحين جنسية لا عهدية للتعريف، وقيل الرابط محذوف أي المصلحين منهم، وقيل: الخبر محذوف أي مأجورون ويكون الرابط ضميرا مستكناً فيه، وقيل:" الذين ليست مبتدأ بل معطوف مجرور وبذلك لا يحتاج إلى رابط"[٤].

ونميل إلى رأي ابن هشام حيث إن الرابط العموم وأن لفظ المصلحين عام يشمل من تقدم ممن يمسكون بالكتاب وغيرهم؛ فأصبحوا داخلين فيه؛ فأصبح ذلك بمثابة الذكر العائد إليهم؛ فربطهم بالخبر، وهذا لا يمنع صحة قول الأخفش في مثل زيد قام أبو عمرو بأن الرابط إعادة المبتدأ بغير لفظه، لكون المسمى الواحد قد يكون له أكثر من تسمية مثل الكنية واللقب.

---

(١) التحليل اللغوى للنص: ٦١، ٦٢.

(٢) سورة الأعراف : ١٧٠.

(٣) مغنى اللبيب: ٢ / ٥٠٠. " إعادة من خلال أسماء أخرى حيث تتناول إعادة التعبير العائد من خلال أسماء أو ضمائم معينة". انظر: التحليل اللغوى للنص: ٤٢.

(٤) مغنى اللبيب: ٢/٥٠٠.

الخامس: العطف بفاء السببية: قال ابن هشام:" أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس"(١) نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾(٢)، الضمير في الجملة الثانية في موضع مبتدأ محذوف أي فهو تصبح الأرض مخضرة، والضمير يعود على الماء المنزل من السماء. يرى ابن هشام أن العطف بفاء السببية لهذه الجملة التي بها ضمير يعود على ما قبلها يغنى عن الرابط ويقوم بدور الربط. وفي هذا نظر؛ إذ هذا الضمير لا يربط بين المبتدأ والخبر، وإنما هو يعود على المفعول به ماء، وهو يقع في موضع المبتدأ ، وجملة تصبح الأرض مخضرة في موضع الخبر عنه؛ لذلك وجب أن يوجد رابط بين المبتدأ وخبره خاصة أنه ذكر في موضع آخر أنه" قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل: أحدها أن يكون معطوفاً بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو أو ثم هو"(٣). ومن ثم فإننا نرى أن الرابط بين الخبر والمبتدأ محذوف والتقدير– والله أعلم – فهو تصبح الأرض مخضرة به.

الموضع الآخر أن يعطف بفاء السببية جملة خالية من الضمير على جملة ذات ضمير وهذا ما قصد بقوله السابق (أو العكس)، ومنه قوله:

وإنسانُ عَيني يَحسرُ الماءُ تارةً فيبدو، وتارات يجمُّ فيغرقُ

كذا قالوا(٤). إنسان مبتدأ، وجملة يحسر الماء في موضع الخبر، ويرى ابن هشام أن الرابط هو عطف الجملة التي بها الضمير (يبدو) على جملة المبتدأ والخبر، وفيه نظر؛ إذ يحتمل أن يكون الرابط محذوفاً تقديره يحسر الماء عنه، وقد قال ابن هشام ذلك في قوله " والبيت محتمل لأن يكون

(١) المرجع السابق: نفس الصفحة.
(٢) سورة الحج: ٦٣.
(٣) مغنى اللبيب: ١ / ٤٩٩ .
(٤) مغنى اللبيب: ١ / ٥٠١ .

أصله يحسر الماء عنه "[١]، وأيضاً أن هذا الضمير يحتمل أن يكون عائداً على مبتدأ محذوف فيكون التقدير فهو يبدو أي أن جملة يبدو خبر لمبتدأ محذوف والضمير يربطها بمبتدئها.

السادس: العطف بالواو: باعتبار أن الواو للجمع فيكون الضمير العائد من الجملة المعطوفة رابط للخبر الذي هو التركيب العطفي، قال ابن هشام: " العطف بالواو، أجازه هشام وحده نحو: زيد قامت هند وأكرمها، ونحو: زيد قام وقعدت هند؛ بناء على أن الواو للجمع "[٢].إلا أن هذا فيه نظر؛ إذ يقول ابن هشام:" وإنما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد، دون هذان يقوم وقعد "[٣].

ومن ثم إذا كانت الواو لا تصلح للجمع في الجمل فإنه لا يصح أن يغنى العطف بالواو عن الرابط؛ لأن الرابط في الجملة المعطوفة لا يشمل المبتدأ على رأي ابن هشام ويصلح على رأي غيره، هذا بالنسبة للمثال الأول وهو زيد قامت هند وأكرمها، أما المثال الثاني زيد قام وقعدت هند فلا شاهد فيه لأنها مكونة من زيد قام وفيها ضمير عائد وجملة قعدت هند جملة فعلية وعطف الجملة الفعلية على الاسمية فيه خلاف.

السابع: شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر: نحو: زيد يقوم عمرو إن قام[٤]، أصل الكلام زيد إن قام يقوم عمرو، وقدم جواب الشرط فاعتبر محذوفاً ودل عليه ما تقدم، فأصبح زيد يقوم عمرو إن قام، فزيد مبتدأ وجملة يقوم عمرو دليل جواب الشرط، وجملة الشرط في موضع الخبر، والرابط هو الضمير المشتمل عليه فعل الشرط قام، وأصل الكلام زيد إن قام يقوم عمرو، ونرى أن هذا النوع من الروابط إنما هو ربط

(١) المرجع السابق: نفس الموضع .
(٢) المرجع السابق: نفس الموضع.
(٣) المرجع السابق: نفس الموضع.
(٤) المرجع السابق: نفس الموضع.

بالضمير؛ لأن الرابط هنا هو الضمير الذي يعود على المبتدأ من فعل الشرط؛ لذلك نرى أن يضم إلى الربط بالضمير.

الثامن: أل النائبة عن الضمير:" وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنه﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (١)، الأصل مأواه وقال المانعون: هى المأوى له (٢).

التاسع: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى: أي " إن اتحدت (جملة الخبر) بالمبتدأ معنى نحو: هجيرى أبي بكر لا إله إلا الله، أي قوله في الهاجرة " (٣). هجيري مبتدأ، ولا إله إلا الله في موضع الخبر، والرابط هو كون المبتدأ هو نفس الخبر في المعنى، فالقول هو لا إله إلا الله؛ ففي شرح كافية ابن الحاجب " إن كان نفس المبتدأ لم يلزم العائد"(٤) والمقصود بقوله لا يلزم العائد أي عائد لفظي، وإنما العائد هنا معنوي، وهو كون معنى المبتدأ هو نفس معنى الخبر.

العاشر: إقامة بعض جملة الخبر مقام المضاف إلى العائد: جاء في شرح التسهيل إن " قام بعضها(جملة الخبر) مقام مضاف إلى العائد استغنت عن العائد"(٥)قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ (٦). قال ابن هشام: " الرابط النون على أن الأصل وأزواج الذين، وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الأصل يتربص أزواجهم، ثم جئ بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع .....؛ لأن النون لا تضاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم فقام الظاهر مقام المضاف

(١) سورة النازعات : ٤٠.
(٢) مغنى اللبيب : ٢ / ٥٠٢ .
(٣) شرح التسهيل: ١ / ٢٣ .
(٤) الموطأ: كتاب الصلاة باب ما جاء في الدعاء ١٠٥.
(٥) شرح التسهيل: ١ / ٢٣١.
(٦) سورة البقرة : ٢٣٤.

للضمير"[١]، جاء في شرح التسهيل أيضاً" المعنى يتربصن أزواجهم، فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف إلى ضمير الذين "[٢]. ومن ثم الذين في موضع الخبر ويتوفون... صلة الموصول، وجملة يتربصن بأنفسهن في موضع خبر الذين، والرابط هو النون التي قامت مقام ذكر الأزواج.

* فاء الخبر: الفاء تدخل على خبر المبتدأ فى تراكيب محددة لتؤذن أن الخبر مترتب على المبتدأ وذلك حين تشبه الجملة الاسمية الجملة الشرطية هذا إضافة إلى وظيفة الربط قال ابن يعيش:" وإذا كان فيه الفاء أذن ذلك بأن الخبر مستحق بالفعل الأول، ألا ترى أنك إذا قلت الذى يأتينى فله درهم أذن ذلك بأن الدرهم مستحق له بإتيانه؛ لأن الفاء للتعقيب والمسبب يوجد عقيبه السبب، وإذا قلت: الذى يأتينى له درهم يدل على استحقاق الدرهم من غير أن يدل على أنه بالإتيان"[٣]؛ ومن ثم فإنه لما لحظ فى بعض الأخبار معنى ما تدخل فيه الفاء دخلت وهو جزاء الشرط [٤].

الأصل فى الربط هنا الضمير لكن الفاء دخلت رابطة لتؤذن أن الخبر مترتب على المبتدأ كما أن الجزاء مترتب على الشرط، ودخول الفاء في الخبر على أمرين:

الأول: وجوباً: وذلك بعد أما نحو" أما زيد فمنطلق، قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ ﴾[٥] ومن ثم تدخل الفاء فى خبر المبتدأ وجوباً بعد أما والأصل مهما يكن من شيء فزيد منطلق.

(١) مغنى اللبيب: ٢ / ٥٠٢ .

(٢) شرح التسهيل: ١ / ٢٣١ . وفيه: قد يكون الرابط كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدريج وتقديرهما: ما قبل يتربصن أي أزواجهم يتربصن وهو قول الأخفش، أو ما بعده أي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء.

(٣) شرح المفصل: ١١ – ١.

(٤) المطالعة السعيدة: ١٩٦ .

(٥) سورة البقرة: ٢٦.

الثانى: جوازاً: فى المواضع الآتية:

أ – أن يكون المبتدأ ال الموصولة بمستقبل عام نحو قوله عز وجل: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾(١) ومن ثم إذا كان المبتدأ ال الموصولة بمستقبل عام دخلت الفاء على الخبر أى الذى أو التى تزنى فَاجْلِدُوا.

ب– أن يكون المبتدأ غير ال من الموصولات وصلته ظرف أو مجرور أو جملة تصلح للشرطية، وهى الفعلية غير الماضية وغير المصدرة بأداة شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف أو لن أو قد أو ما النافية، ومثال الظرف قوله:

ما لدى الحازمِ اللبيبِ مُعارا فمصُون وما لهُ قد يَضيعُ

دخلت الفاء على الخبر(فمصون) لكون المبتدأ اسم موصول عام موصول بظرف (لدى) (٢).

ومثال المجرور قوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ﴾(٣) دخلت الفاء على الخبر فمن الله لكون المبتدأ اسم موصول عام (ما) وصلت بمجرور (بكم).

أو بفعل صالح للشرطية مثل ﴿ وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾(٤).

جـ– أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة: سواء هذا الوصف بظرف أو جار ومجرور أو جملة فعلية مثل رجل عنده حزم فسعيد، وعبد كريم فلن يضيع، ونفس تسعى فى نجاتها فلن تخيب (٥).

---

(١) سورة النور: ٢.

(٢) المطالع السعيدة : ١٩٧.

(٣) سورة النحل: ٥٣.

(٤) سورة الشورى : ٣٠. ويدل على أن ما موصوله لا شرطية سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر. انظر شرح التسهيل: ١ / ٢٤٤ .

(٥) شرح التسهيل : ١ / ٢٤٤ .

د- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النكرة (الموصوفة) مشعراً بمجازاة كقوله:

وكـــــلُ خيـــــرٍ لديـــــه فهـــــوَ مَســـــئولُ (١)

دخلت الفاء على خبر المبتدأ (فهو مسئول) لكون المبتدأ مضافاً إلـى نكـرة (خير) موصوفة بالظرف (لديه).

هـ- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول نحو:

وكـــــلُ الـــــذى حملتـــــه فهـــــو حامـــــلُ (٢)

كل مبتدأ مضاف لموصول لذلك دخلت الفاء على خبره (فهو حامل).

و- أن يكون المبتدأ معرفة موصـوفة بالموصـول نحـو قولـه تعـالى: ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاء اللاتِي لا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَـاحٌ ﴾(٣) ومنع بعضهم دخول الفاء فى هذه الصورة وأول الآية(٤).

س- أو موصوف بغير ما ذكر كقوله:

كـــلُ أمـــرٍ مُباعـــدٍ أو مُـــدانٍ فمنُـــوطٌ بحكمُـــه المتعـــال (٥)

كل مبتدأ مضاف إلى نكرة موصوفة بغير ظرف أو شـبهه أو فعـل صالح للشرطية، ودخلت مع ذلك الفاء على خبره (فمنوط).

حـ- أو خبر موصول غير واقع موقع من الشرطية ولا ما أختها، كقولـه تعالى:﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللّهِ﴾(٦). فدخلت الفـاء والفعل ماضٍ معنى، ومن منع ذلك احتاج إلى التأويل وأولت على معنى التبيين أى ما يتبين إصابة إياكم (٧).

---

(١) المرجع السابق: ١ / ٢٤٥ .
(٢) المطالع السعيدة : ١٩٨ .
(٣) سورة النور : ٦٠.
(٤) المطالع السعيدة : ١٩٨ .
(٥) شرح التسهيل : ١ / ٢٤٦ .
(٦) سورة آل عمران : ١٦٦.
(٧) شرح التسهيل : ١ / ٢٤٦ .

ومن ثم تدخل الفاء فى خبر المبتدأ لتشعر أنه مترتب علـــى المبتـــدأ، وذلك فيما شابه الشرط والجزاء من كون المبتدأ اسماً موصـــولاً، أو نكـــرة موصوفة أو لمضاف إليها، وهذه الفاء تؤدى إضافة إلى الـــرابط الموجـــود معنى زائداً إضافة إلى معنى الربط الذى فيها.

ومن ثم تتنوع الروابط التى تحدث التماسك داخل الجملة من الضمير الذى هو ذكر عائد إلى المبتـــدأ أو اســـم الإشـــارة العائـــد إلـــى المبتـــدأ أو أل التعريف التى تحل محل الضمير أو إعادة المبتدأ بلفظه أو بغير لفظه أو العطف بالفاء أو الواو فى تراكيب معينة أو إقامة بعض الجملـــة مقـــام الضمير ...، وقد تدخل الفاء على الخبر رغم وجود الرابط لتؤذن أن الخبر مترتب على المبتدأ ترتب الجزاء على الشرط وذلك فى تراكيب معينة أيضاً.

أفعال المدح والذم: للمدح والذم أفعال معينة فى اللغة العربية من هذه الأفعال:

* نعم وبئس: وهما فعلان ماضيان لإنشاء المدح والذم، وقد اختلـــف النحاة فى إعراب المخصوص بالمدح؛ ومن ثم اختلف في تقدير الرابط؛ جاء فى الإيضاح" فأما عبد الله في قولك: نعم الرجل عبـــد الله فارتفاعـــه علـــى وجهين أحدهما: أن يكون أراد به الابتداء فأخره، وكأنه قال قبـــل التـــأخير: عبد الله نعم الرجل، فأخر عبد الله والنية به التقديم (١)، وقال ابن

عصفور:" يكون مبتدأ نعم الرجل، وخبر المبتدأ قد يتقـــدم عليـــه وإن كان جملة، كقول الشاعر:

إلى مَلِكٍ مـــا أمـــه مـــن مُحـــاربٍ أبوه ولا كانـــت كليـــبُ تُصـــاهرُه

(١) الإيضاح: ١١١، ١١٢ . فمنهم من يجعل الظرف من قبيل الجمل لجواز جعله صلة، ومـــنهم مـــن أجاز كونه من المفردات، ومنهم من جعله قسماً قائماً بذاته وهو مذهب أبي بكـــر بـــن الســـراج، والصحيح أنه من قبيل المفردات؛ وسواء أكان من المفردات أم من الجمل ففيه ضـــمير لأن اســـم الفاعل يستكن فيه الضمير مثل الفعل. شرح جمل الزجاجى :١ / ٣٥١.

يريد أبوه ما أمه من محارب فقدم" (١)؛ ومن ثم نعم الرجل عبد الله- في رأى- جملة مكونة من خبر مقدم هو الجملة الفعلية نعم الرجل، ومبتدأ مؤخر هو عبد الله، ويجوز تقديم الخبر الجملة كما سبق ولكن ما الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر؟

يقول صاحب الإيضاح: " فأما الراجع إلى المبتدأ فإن الرجل لما كان شائعاً ينتظم الجنس كان عبد الله داخلاً تحته فصار بمنزلة الذكر الذى يعود إليه ولذلك شبهه سيبويه بقولهم: زيد ذهب أخوه، ومثل ذلك قول الشاعر:

فأمَّـــا القتـــالُ لا قتـــالَ لـــديكمُ ولكنّ سيراً في عراضِ المواكـــبِ (٢)

ويقول ابن يعيش:" وأما الراجع إلى المبتدأ فإن الرجل لما كان شائعاً ينتظم الجنس كان عبد الله داخلاً تحته إذ كان واحداً منه فارتبط به، والقصد بالعائد ربط الجملة التى هى خبر بالمبتدأ ليعلم أنها حديث عنه، فصار دخوله تحت الجنس بمنزلة الذى يعود عليه، فأجروا الذكر المعنوى مجرى الـــذكر اللفظى، ومثله قول الشاعر:

فأمَّا الصـــدورُ لا صُـــدورَ لجعفـــر ولكن أعجـــازاً شـــديداً ضَـــريرُها

فالصدور مبتدأ وقوله لا صدور لجعفر جملة في موضع الخبر، ولما كان النفى عاماً شمل الصدور الأول، ودخل الأول تحته، فصار لذلك بمنزلة الذكر العائد (٣).

ومن ثم فإن الرابط فى نعم الرجل عبد الله، ذكر معنوى هو العمـــوم وليس ربط لفظى كأن يكون ضميراً أو غيره، وذلك أن فاعل نعـــم يشـــمل

(١) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٦١٨ .
(٢) الإيضاح : ١١٢ .
(٣) شرح المفصل: ٧ / ١٣٤. وفى شرح جمل الزجاجى: ١ / ٦١٥ . قاعدة التعميم" كـــل تصـــور قضوى يرد فى التصورات التى يستوعبها تصور علوى، تحل محله قضية بهذا التصور العلوى". انظر: التحليل اللغوى للنص: ٦٩.

المبتدأ فصار المبتدأ جزءاً منه؛ فأصبح بذلك العموم الذى يشـــمله الفاعـــل ويدخل تحته المبتدأ بمثابة الذكر اللفظى.

ومن النحويين من يقدر الرابط مضمراً قبل نعم وبئس، كأنه قال: عبد الله نعم الرجل، وهذا فاسد لأن جملة نعم تكون هنا لغو، فيحتاج إلى رابـــط آخر، ومنهم من قال: إن فاعلها لعمومه أغنى عن الضمير[١]. أي أننـــا إن قدرنا الرابط ضميراً في قولنا: عبد الله نعم الرجل أصبح الكلام عبد الله هو نعم الرجل فيكون عبد الله مبتدأ وهو مبتدأ ثانٍ ونعم الرجل خبـــراً المبتـــدأ الثانى؛ فيحتاج المبتدأ الثانى الذى هو الرابط إلى رابط آخر فتفسد المســـألة، ويحتاج إلى كثرة التأويل، وإنما الصواب ما تقدم من أن الرابط بين المبتـــدأ والخبر هو العموم، جاء فى شرح التسهيل " لا يضر خلو الجملة من ضمير يعود على المبتدأ لأن الفاعل هو المبتدأ فى المعنى فلم يحتج إلى رابط إذ هو مرتبط بنفسه كما لم يحتج إلى رابط إذا كانت الجملة نفس المبتدأ نحو كلامى الله ربنا [٢] .

وهنا يرى أن الرابط هو كون الفاعلِ المبتدأ فى المعنى؛ ومن ثم فإن ال فى الرجل فى نعم الرجل ال التعريف فيكون الفاعل هو نفـــس المبتـــدأ، وهو رأى، إلا أن الجمهور على أن ال فى الرجل ال الجنسية؛ فتشمل جنس الرجل، ومنهم المبتدأ الذى هو عبد الله؛ فيكون الرابط العموم إذ يشمل جنسُ الرجال (الفاعلُ) عبدَ الله (المبتدأ).

وأما الوجه الآخر في إعراب نعم الرجل عبد الله فقد قـــال صـــاحب الإيضاح: " والوجه الآخر أن يكون عبد الله في قولك: نعم الرجل عبـــد الله خبر مبتدأ محذوف، كأنه لما قيل: نعم الرجل قيل: من هذا الذى أثنى عليه؟ فقيل: عبد الله، أى هو عبد الله " [٣] ومن ثم الإعراب الآخـــر يعتبـــر نعـــم

(١) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٦١٤ .
(٢) شرح التسهيل: ٣ / ١٦ .
(٣) الإيضاح: ١١٣ .

الرجل جملة قائمة بذاتها، وكأن المتكلم حين قال: نعم الرجل تخيل أن أحداً يسأله من الذى تثنى عليه وتمدح، فقال زيد أى هو زيد، وكما قال الزمخشرى:" الأول على كلام، والثانى على كلامين"(١). أي أننا حين نقدر نعم الرجل عبد الله خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخراً فالكلام جملة واحدة يربط بينها الذكر المعنوى، أو العموم، وحين نقدر أن عبد الله خبر لمبتدأ محذوف يكون هنا " جملتان جملة أولى فعلية لا موضع لها من الإعراب، وجملة ثانية اسمية كالمفسرة للجملة الأولى، وليست إحداهما متعلقة بالأخرى تعلق الخبر كما كانت الأولى كذلك"(٢).

وعلى هذا الإعراب لا يحتاج الكلام إلى رابط بين جملة نعم الرجل (جملة فعلية) ابتدائية، وجملة (هو عبد الله) اسمية مفسرة لأنهما جملتان مستقلتان.

ومما سبق فإن نعم الرجل إذا كان خبراً مقدماً وعبد الله مبتدأ مؤخراً وجب رابط قيل هو كون الفاعل هو المبتدأ في المعنى، وقيل العموم حيث يشمل الفاعل المبتدأ وهو الأرجح، ومنهم من يقدر الرابط قبل بئس وهو فاسد، أما إذا جعل عبدالله خبراً لمبتدأ محذوف أصبحنا إزاء جملة ابتدائية هى نعم الرجل وجملة تفسيرية هى هو عبدالله، وهنا ينعدم الرابط بين جملة نعم الرجل وجملة هو عبد الله.

* حبذا ولا حبذا: وهما مما يشبه نعم وبئس فى المدح والذم، وللنحاة كلام فيها" منهم من زعم أن حب وذا كلمة واحدة فعلاً، وهنا يكون الاسم الواقع بعده مرفوعاً به، ومن جعل حبذا كله اسماً واحداً كان حبذا عنده من باب المبتدأ والخبر فيجوز عنده أن يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره أو عكسه، وكأنه قال الممدوح زيد(٣).

(١) المفصل: ٢٧٤ .
(٢) شرح المفصل: ٧ / ١٣٥ .
(٣) شرح جمل الزجاجى : ١ / ٦١٤ .

ومن ثم من جعل حبذا كلمة واحده في قولنا: حبذا زيد يكون حبذا فعل وزيد فاعل، ومن جعله كله اسماً يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره، أو حبذا خبراً مقدماً وزيد مبتدأ مؤخراً.

ومنهم من جعل" حبذا مركبة من حب ذا، قيل حب فعل، وذا فاعل، والاسم الواقع بعد اسم الإشارة يجوز فيه ما يجوز فى اسم الممدوح أو المذموم في باب نعم وبئس فيكون خبر ابتداء مضمر أى هو زيد، أو مبتدأ والخبر محذوف أى زيد المحبوب، أو مبتدأ وحبذا فى موضع خبره، واستغنى باسم الإشارة عن الضمير[1] كما فى قوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾[2] ومن ثم يجوز في حبذا زيد أوجه إعرابية باعتبارها مركبة:

الأول: حب فعل وذا فاعل وزيد خبر مبتدأ مضمر، الثانى: زيد مبتدأ والخبر مضمر، الثالث: زيد مبتدأ مؤخر وحبذا فى موضع الخبر، وهذا الوجه هو الذى يهمنا؛ لأنه لابد من رابط بين المخصوص بالمدح (زيد) المبتدأ، وبين جملة المدح (الخبر) حبذا، وهو هنا اسم الإشارة ذا الذى يقوم مقام الضمير فى دور الربط، أما الأوجه السابقة فلا حاجة بها إلى رابط باعتبار أن الكلام على جملتين جملة حبذا وهى جملة ابتدائية والجملة المفسرة زيد أى هو زيد الممدوح، أو أن زيد فاعل لحبذا فلا حاجة للرابط.

ومما سبق يجب رابط يربط المخصوص بالمدح أو الذم إذا كان مبتدأ وجملة نعم الرجل وبئس الرجل خبراً مقدماً يكون كون الفاعل هو المبتدأ فى المعنى أو العموم الذى يشمل المبتدأ، وأيضاً حبذا ولا حبذا زيد إذا كان زيد مبتدأ وجملة حبذا الخبر فإن اسم الإشارة يقوم بدور الربط بين المبتدأ والخبر.

---

(١) المرجع السابق:١ / ٦٢١ . " فلما صار حبذا فى الحكم كلمة واحدة غلب عليها بعضهم جانب الاسمية واعتقدوا أنه اسم له موضع من الإعراب، وموضعه هنا رفع بالابتداء، وما بعده من الاسم المرفوع الخبر، وليس فى العربية فعل وفاعل جعلا فى موضع مبتدأ إلا حبذا لا غير. شرح المفصل: ٧ / ١٤٠ .

(٢) سورة الأعراف : ٢٦.

الاشتغال: أن يتقدم معمول على عامله ويشغل هذا العامل بضميره أو بسببه، ولولا هذا الضمير لما صح الاشتغال ولعمل فى الاسم المتقدم، وللاسم المتقدم على عامله المشغول عنه حالات من النصب والرفع تتردد بين الوجوب والاختيار والتساوى كالآتى:

أولاً: وجوب النصب : قال الزمخشرى:" واللازم أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل"(١) وعبر عن اللزوم بالوجوب فى شرح التسهيل" وجب نصب السابق إن كان كلاماً يختص بالفعل" (٢) وذلك مثل وقوع الجملة بعد إنْ وهلا وألا ولولا ولو ما لأنهن يطلبن الفعل ولا يبتدأ بعدها الأسماء" (٣)؛ ومن ثم يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يطلب الفعل مثل أدوات الشرط؛ لأن الشرط والجزاء لا يكونان إلا بالأفعال، وكذلك أدوات العرض والتخصيص لأنه لا يعرض إلا فعلاً ولا يحض إلا عليه، قال الشاعر:

لا تَجزعـــــى إن مُنفســـــاً أهلكتُـــــه (٤)

التقدير إن أهلكت منفساً أى المال الكثير أهلكته، فيكون منصوباً بفعل محذوف يفسره الفعل الموجود، والرابط الضمير فى (أهلكته)، ولولاه أعرب منفساً مفعولاً مقدماً. ومن ثم إذا تقدم فعل على فاعله، ووقع هذا الاسم بعد ما يطلب الفعل واشتغل العامل بضميره وجب نصبه مفعولا به لفعل محذوف يفسره الموجود، والعائد إلى الاسم المنصوب هو الضمير المشتغل به العامل الأول.

ثانياً: اختيار النصب:" ترى النصب مختاراً ...أن يقع موقعاً هو بالفعل أولى، وذلك أن يقع بعد حرف الاستفهام، كقولك: أعبد الله ضربته

(١) المفصل : ٥٣ .

(٢) شرح التسهيل: ١ / ٤١٣ .

(٣) المفصل: ٥٣ . ويجعل ابن يعيش ذلك من المختار. شرح المفصل : ٢ / ٣٦ . وهو رأى لأنه قد يقال: إذا زيدُ جلس جلست فيكون الفعل لازماً وليس متعدياً.

(٤) شرح المفصل:٢/٣٦.

ومثله آلسوط ضرب به عمرو وآلخوان أكل عليه اللحم وأزيداً أنت محبوس عليه وأزيد ضربت عمراً وأخاه" (١).

ومن ثم يختار نصب الاسم المتقدم فى باب الاشتغال أياً كان العامل فيه سواء أكان فعلاً أم مشتقاً وسواء عمل فى الضمير أم ملابسه إذا وقع بعد حرف هو بالفعل أولى مثل حرف الاستفهام، قال ابن يعيش:" وذلك إذا ولى الاسم حرف هو بالفعل أولى، وجاء بعده فعل واقع على ضميره؛ فالاختيار نصب الاسم بإضمار فعل وذلك إذا وقع بعد حرف استفهام؛ لأن السؤال يكون عما وقع الشك فيه وأنت إنما تشك فى الفعل لا فى الاسم" (٢). وكذلك " بعد حرف النفى كقولك: ما زيداً ضربته، وقال جرير:

فلا حَسباً فَخرتَ به لتيم ولا جداً إذا ازدحمَ الجدودُ (٣)

" وإنما صار النصب مختاراً لشبه حروف النفى بحروف الاستفهام والجزاء وحروف الأمر والنهى، ووجه الشبه أن ما بعد النفى غير واجب كما أن ما بعد كل واحد من هذه الأشياء غير واجب... وقوله فلا حسباً فخرت نصبه بإضمار فعل تقديره فلا ذكرت حسباً فخرت به" (٤).

ومن ثم يختار نصب حسباً؛ لأنها وقعت بعد حرف نفى هو بالفعل أولى، وشغل عنه عامله بضميره فى (به)، ولولا ذلك ما جازت المسألة.

ومنه" أن يقع فى الأمر والنهى كقولك: زيداً اضربه ...وزيداً ليضربه عمرو، قال أبو الأسود:

فكُلاً جزاهُ اللهُ عنّى خيرا (٥)

(١) شرح المفصل: ٣٦/٢..

(٢) المرجع السابق: ٢ / ٣٤.

قال ابن هشام: أن يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل. انظر شرح شذور الذهب: ٤٣١.

(٣) المفصل: ٥١ .

(٤) شرح المفصل : ٢ / ٣٦ . وأيضاً أجاز يونس أن تكون فتحة حسبا بناء.

(٥) المفصل : ٥٢ .

المختار النصب والرفع جائز؛ لأن الأمر والنهى لا يكونان إلا بالأفعال " فإنما تأمر بإيقاع فعل وتنهى عن إيقاع فعل"(١). ومن ثم كلاً مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل الموجود وذلك لاشتغال عامله بضميره فى (جزاه) ولولا الضمير ما صحت المسألة ولا حصل الربط، وأعرب (كلاً) مفعولاً مقدماً، ويجوز إعرابه مبتدأ والجملة سدت مسد الخبر؛ لأنها طلبية والخبر يحتمل الصدق والكذب؛ فيكون التقدير كل أقول جزاه الله خيراً.

ومما يترجح نصبه" أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية" (٢)، وذلك لأن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليهم المعانى، فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى وفيها فعل كان الاختيار تقدير الفعل فى الثانية وبناء الاسم عليه سواء ذكرت فى الجملة الأولى منصوباً أم لم تذكره"(٣).

ومن ثم إذا ابتدأت بجملة فعلية ثم عطفت بجملة أخرى، وقد قدمت المعمول وشغلت العامل بضميره أو سببيه فالمختار نصب المتقدم بفعل مضمر يفسره الموجود؛ لأن الجملة الأولى فعلية وحتى تكون الأولى أيضاً فعلية فيكون عطف جملتين متطابقين، قال تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَآئِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ (٤) فنصب كلاً لأن قبله فعلاً هو ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ ﴾ (٥)، وأضمر له فعلاً نصبه به ثم عطفها على الأولى لتشاكلها فى الفعلية، وإذا كان النصب من غير تقدم فعل جائزاً كان مع تقدمه مختاراً إذ فيه تشاكل الجملتين من غير نقص للمعنى(٦)، ومن ثم إنسان مفعول به لفعل

(١) شرح المفصل : ٢ / ٣٧ .
(٢) المفصل : ٥٠ .
(٣) شرح المفصل: ٢ / ٣٢ .
(٤) سورة الإسراء : ١٣.
(٥) سورة الإسراء : ١٢.
(٦) شرح المفصل : ٢ / ٣٢ .

محذوف يفسره الفعل الموجود ألزمناه، واختير النصب لأن قبله جملة فعلية هى وجعلنا الليل؛ فيكون عطف جملة فعلية على شاكلتها دون تغيير أو إخلال بالمعنى، والرابط بين المفعول به والجملة المفسرة ضمير الغائب وتكرر ثلاث مرات فى ألزمناه طائره فى عنقه، ولولاه لم تصح المسألة.

ويجوز الرفع فى الجملة الثانية، وإن كان قبله جملة فعلية فتكون الجملة الثانية كجملة مبتدأة وليس قبلها فعل، وذلك قولك: لقيت زيداً ومحمدُ أكرمته، لم تحتفل بتقدم الفعل الذى هو لقيت زيداً إذ كانت جملة قائمة بنفسها؛ فصار كأنك قلت: محمد أكرمته ابتداء فعطفت جملة على جملة، كقولك: قام زيد ومحمد أفضل منه؛ فهذا لا يجوز فيه إلا الرفع (١).

ومن ثم يجوز إعراب الاسم المتقدم مبتدأ والجملة بعده خبر ولابد فيها من الضمير، عند ابن هشام المختار نصبه يقول:" ما يترجح نصبه، ومنه أن يقترن الاسم بعاطف مسبوق بجملة فعلية لم تبن على مبتدأ"(٢).

ويجوز رفع ما بعد حرف الاستفهام على الابتداء، وذلك أن المبتدأ والخبر قبل الاستفهام يوجب فائدة؛ فإذا استفهمت فإنما تستفهم عن تلك الفائدة إلا أن النصب أرجح (٣).

ولابد من رابط بين المبتدأ وخبره، وإلا أصبح الخبر جملة أجنبية عن المبتدأ، وأوجب نصب المتقدم مفعولاً مقدماً.

رابعاً: تساوى النصب والرفع: وذلك إذا قلت:" زيداً لقيت أخاه وعمراً مررت به ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه؛ لأن الجملة الأولى ذات وجهين" (٤)؛ ومن ثم زيد لقيته فيه جملتان إحداهما اسمية وهى الجملة الكبرى التى هى المبتدأ والخبر وهى زيد لقيته بكمالها، والثانية فعلية وهى

(١) شرح المفصل : ٢ / ٣٢.
(٢) شرح شذور الذهب : ٤٣١.
(٣) شرح المفصل: ٢ / ٣٤.
(٤) المفصل: ٥/ ٥١ .

الخبر الذى هو لقيته وهى الجملة الصغرى ...وإذا قد تقرر ذلك فأنت بالخيار إن شئت رفعته وإن شئت نصبته؛ لأنه قد تقدمه جملتان اسمية فإن عطفت عليها رفعت عمراً لأن صدر الجملة اسم، وإن عطفت على الفعلية نصبت لأن صدر الجملة فعل وليس إحداهما أولى من الأخرى" (١)؛ ومن ثم يتساوى الرفع والنصب فى الاسم المشغول عنه إذا سبقته جملة اسمية خبرها جملة فعلية، فإذا نظرنا إلى الجملة الاسمية (الجملة الكبرى) زيد لقيته رفعنا عمراً مبتدأ والجملة بعده خبر والضمير الذى شغل به الفعل رابط بين المبتدأ وخبره، ويكون عطف جملة على جملة اسمية تشاكلها.

وأما إذا نظرنا إلى جملة الخبر (لقيته) الجملة الصغرى نصبنا الاسم المشغول عنه الفعل فى الجملة الثانية بفعل محذوف يفسره المذكور، والعائد عليه الضمير المشغول به الفعل؛ فيكون عطف جملة فعلية على شاكلتها، والوجهان متساويان دون مفاضلة لأن فى كليهما عطف على ما يشاكله، قال ابن هشام " ما يستوى فيه الأمران " (٢).

ومن ثم فى كلا الوجهين لابد من رابط يعود على الاسم المشغول عنه سواء أكان مفعولاً به لمحذوف أو مبتدأ والجملة بعده خبر.

خامساً: اختيار الرفع: يختار الرفع إذا وجد قبل الاسم المشغول عنه ما يصرف الكلام إلى الابتداء، قال الزمخشرى:" فإن اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام إلى الابتداء ... عادت الحال الأولى جذعة" (٣) قال ابن يعيش:" أى صار الاختيار الرفع ويصير المعترض من قبيل المانع، وذلك قولك: لقيت زيداً وأما عمرو فقد مررت به، ورأيت زيداً وإذا عبد الله يشتمه عمرو، فالرفع ههنا هو الوجه المختار، وإن تقدمت جملة فعلية؛ لأن أما وإذا ليسا من حروف العطف كالفاء والواو؛ فتحمل بهما الثانى على الأول، وإنما

(١) شرح المفصل : ٢ / ٣٣ .
(٢) شرح شذور الذهب: ٤٣١ .
(٣) المفصل: ٥١ .

هما حرفا ابتداء يقطعان ما بعدهما عما قبلهما؛ فيكون ما بعدهما بمنزلة جملة ليس قبلها شيء "(١).

ومن ثم يختار الرفع مع الحروف التى تصرف الكلام إلى الابتداء وتقطعه عما قبله مثل أما وإذا الفجائية وإن كان قبلهما جملة فعلية؛ لأنه يصير كلاماً مقطوعاً عن الأول؛ فقولنا: رأيت عمراً وإذا عبد الله يشتمه، الجملة الثانية مبتدأة، وإذا حرف للمفاجأة، وعبد الله مبتدأ، ويشتمه خبر عنه، والضمير فى يشتمه ذكر يعود إلى المبتدأ، قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾(٢) فالقراءة بالرفع على الابتداء وإن كان قبله: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا ﴾ (٣)، وقد قرأ بعضهم وأما ثمودَ فهديناهم بالنصب، والذى حسنه ما فى أما من معنى الشرط والشرط يقتضى الفعل" (٤).

ومن ثم يجوز بعد أما رفع ثمود على الابتداء والعائد إليها الضمير فى فهديناهم، ونصبها بفعل محذوف يفسره الفعل الموجود لما فى أما من معنى الشرط الذى يقتضى الفعل، ولابد من ذكر يعود إليه وهو الضمير فى (فهديناهم).

ومن المترجح رفعه بالابتداء ما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوباً أو رجحاناً: نحو زيدُ ضربته؛ وذلك لأن النصب محوج إلى التقدير ولا طالب له، والرفع غنى عنه فكان أولى، لأن التقدير خلاف الأصل؛ ومن ثم منعه بعض النحويون، ويرده أنه قرئ: ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ (٥) و﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾ (٦) بنصب جنات وسورة (٧).

---

(١) شرح المفصل: ٢ / ٣٣ .
(٢) سورة فصلت: ١٧.
(٣) سورة فصلت : ١٦.
(٤) شرح المفصل : ٢ / ٣٤ .
(٥) سورة الرعد: ٢٤.
(٦) سورة النور : ١.
(٧) ابن هشام : أبو محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى: شرح شذور الذهب، ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ٤٣١.

ومن ثم إذا لم يتقدم ما يطلب الفعل على الاسم المشغول عنه رجح رفعه على الابتداء والجملة بعده الخبر والضمير المشغول به هو الرابط، ويجوز النصب مفعولاً لفعل محذوف يفسره الموجود إلا أنه مرجوح للحاجة إلى التقدير، وما لا تقدير فيه أولى، ويكون الرابط أيضاً الضمير بين الاسم المشغول عنه والفعل المشغول.

ومما سبق نجد أن الاسم المشغول عنه الفعل يجوز فيه حالات منها وجوب النصب، أو ترجيحه، أو التساوى بين النصب والرفع، أو ترجيح الرفع، وفى كلتا الحالتين سواء أنصب أم رفع لابد من ذكر يعود إليه، فى النصب حتى يربط بين المفسر والجملة المفسرة أى بين الاسم المشغول عنه الفعل حتى يصح النصب بفعل يفسره الفعل الموجود، وفى الرفع حتى يربط بين الاسم المتقدم الذى ارتفع بالابتداء وجملة الخبر.

ومما سبق يتضح السبب فى دراسة المخصوص بالمدح والاشتغال مع روابط الخبر وذلك لكونهما جملة اسمية من مبتدأ وخبر، ويتضح أيضاً تنوع الروابط التى تربط المبتدأ بالخبر حيث الضمير واسم الإشارة وحروف العطف فى مواضع معينة وإعادة المبتدأ بلفظه وبغير لفظه ....،أما جملة المدح والذم فيربط المبتدأ بالخبر العموم مع نعم وبئس، واسم الإشارة مع حبذا ولا حبذا، وأما المبتدأ المشغول عنه الفعل فيربطه بخبره الضمير، وهذه الروابط لابد منها حتى تتجانس الجملة وتنسجم أركانها ولا يكون بينها انفصال.

الفصل الثانى
روابط التوابع

وهى ما تتبع المتبوع فى الإعراب سواء اختصت بالاسم مثل النعت والتوكيد أم شملت الاسم والفعل مثل العطف والبدل، وهذه التوابع لابد فيها من رابط حتى تتماسك ثلاثية المتبوع والتابع والرابط، ونبدأ بدراسة:

البدل: هو أن تعلم السامع بالبدل والمبدل بياناً أو تأكيداً على أن المعنى للثانى أى للبدل وليس للأول قال ابن عصفور: "هو إعلام السامع بمجموعى الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ"(١)،

والبدل على أربعة أضرب بدل الكل من الكل كقوله تعالى: ﴿ اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ ﴾(٢) وبدل الغلط مثل مررت برجل حمار أردت أن تقول بحمار فسبقك لسانك إلى رجل ثم تداركته، وهذا لا يكون إلا فى بداية الكلام وما لا يصدر عن روية وفطنة (٣) وبدل البعض أو ما أبدل من الأول وهو بعض مثل ضربت زيداً رأسه وأتيت قومك بعضهم، والرابع بدل الاشتمال وهو ما كان من سبب الأول وهو مشتمل عليه نحو سلب زيد ثوبه وسرق زيد ماله؛ لأن المعنى سلب ثوب زيد وسرق مال زيد(٤)؛ ومن ثم البدل فى الأول هو المبدل منه، وفى الثانى ليس هو، وفى الثالث جزء منه، وفى الرابع مما اشتمل عليه، ولابد فى البدل من ركنين أساسيين المبدل منه والبدل.

---

(١) شرح جمل الزجاجى:١/ ٢٨٤.

(٢) سورة الفاتحة :٥.

(٣) المفصل : ٢١ . وفى شرح جمل الزجاجى: ٢٨٨/١: من البدل بدل النسيان وبدل البداء. ولا يلزم فيهما ضمير.

(٤) بدل الاشتمال لا يكون إلا بالمصادر وبالأشياء المتلبس بها، وبدل البعض بأجزاء المبدل منه وبه يفسد قول من جعل بدل الاشتمال من قبيل بدل البعض، ولأن فى بدل الاشتمال لا يتوقف تشوف النفس على المبدل منه بخلاف بدل البعض فإنها لا تتوقف على غير المبدل. ألفية ابن معطى: ٢ / ٨١١ . وفى التحليل اللغوى: ٥١ " أى أن بينهما قرباً مفهومياً وتماساً مضمونياً ".

ولكن هل يجب توافر الرابط فى جميع الأنواع السابقة؟ يقول ابن عصفور:" يشترط فى بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال أن يكون فى الاسم الثانى ضمير يعود على المبدل منه، ولا يأتى دون ضمير إلا قليلاً "(١)، وفى شرح المفصل" لابد فيه من ضمير يعلق بالأول"(٢) وفى شرح التسهيل" يختص بدل البعض والاشتمال بإتباعهما ضمير الحاضر كثيراً، ويتضمن ضميراً أو ما يقوم مقامه"(٣).

ومن ثم لا يجب الرابط فى بدل الكل وبدل الغلط لأن البدل هو نفس المبدل فيكرر بلفظه أو بلفظ مرادف، وفى الغلط هو غيره فلا يحتاج إلى رابط، بينما فى بدل البعض هو جزء منه، وفى الاشتمال ليس إياه ولا بعضاً وإنما هو شيء اشتمل عليه، والمراد بالاشتمال كما قال ابن يعيش أن يتضمن الأول الثانى؛ فيفهم من الكلام أن المراد غير المبدل منه" (٤).

ومن ثم تقول فى بدل البعض:" أتيت قومك بعضهم، ورأيت قومك أكثرهم ولقيت قومك ثلاثتهم، ورأيت بنى عمك ناساً منهم، وضربت وجوهها أولها، قال سيبويه: فهذا يجئ على وجهين: على أن أراد أكثر قومك، وثلثى قومك، وضربت وجوه أولها، ولكن ثنى الاسم تأكيداً، والآخر أن يتكلم فتقول: رأيت قومك ثم يبدو أن يبين ما الذى رأى منهم فيقول ثلاثتهم وأناساً منهم"(٥). ومن ثم نجد أن البدل يرتبط بالمبدل منه عن طريق الضمير العائد على المبدل منه فى بعضهم، وأكثرهم، وثلاثتهم، وأولها، وهذا الضمير له دور فى وضوح المعنى حيث يوضح أن المبدل جزء من المبدل منه، سواء أكان موجوداً أم محذوفاً، وإلا صار البدل غريباً منفصلاً عن المبدل منه، فقد يكون بذلك جزءاً من غيره وليس منه؛ فحين تقول: ضربت زيداً رأساً

(١) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٢٩٠ .
(٢) شرح المفصل : ٣ / ٦٤ .
(٣) شرح التسهيل: ٣ / ٣٢٩.
(٤) شرح المفصل : ٣ / ٦٤ .
(٥) الأصول فى النحو: ٢ / ٤٧١ .

أو ضربت زيداً يداً، احتمل المعنى أن تكون يداً نائباً عن المصدر أى ضربة يد، وبذلك لا تكون اليد يد زيد بل يد الضارب.

أما بدل الاشتمال " فلابد له من ضمير يربطه بالأول، إما ظاهراً أو مقدراً كبدل البعض، وفيه ثمانى مسائل: المعرفة من المعرفة مثل أعجبنى محمد جماله، والنكرة من المعرفة نحو: أعجبنى محمد جمال له، والمعرفة من النكرة، والمظهر من المظهر، والمظهر من المضمر نحو: الجارية حسنها أعجبت هو؛ فهو ضمير الحسن بدل من ضمير الجارية، والمظهر من المضمر نحو: الجارية أعجبتنى حسنها، والمضمر من المظهر نحو: حسن الجارية أعجبتنى الجارية هو، ويضمر ضمير المتكلم والمخاطب قال:

ذرينى إن أمرَك لن يُطاعا وما ألفيتنى حِلمى مضاعا(١)

وفى الأنواع السابقة لبدل الاشتمال نجد أن فيها ضميراً رابطاً للمبدل منه بالبدل، وهذا الضمير يطابق المبدل منه فى العدد والنوع؛ فنجد: محمداً جمال له، والجارية حسنها. مما سبق نجد أن بدل البعض والاشتمال يجب فيهما رابط حتى لا ينتقل البدل عن المبدل منه، وهذا الرابط هو ضمير يعود على المبدل منه ويطابقه عدداً ونوعاً.

ومما مضى نجد أن بدل الكل والغلط لا يحتاجان إلى رابط لأن الأول– فى رأينا – هو نفس المبدل منه، والآخر لا علاقة له بالمبدل منه إذ هو ليس من جنسه، أما بدلا البعض والاشتمال فلابد فيهما من رابط، وهو

(١) شرح ألفية ابن معطى: ٢ / ٨١ . وفيه: إذا ترادف فعلان لفظاً وزمناً على معنى جاز إبدال أحدهما من الآخر إبدال الكل من الكل؛ لأن الترادف يقتضى كون الثانى عبارة عن الأول فى المعنى، فلا وجه للاشتمال والبعضية، ومنهم من جوز فيه جميع الإبدال إلا بدل البعض؛ لأن الفعل لا يُبعض وذلك نحو: إن تأتنى تجىء أكرمك، فتجىء مجزوم بدل من تأتنى لأنه فى معناه، وفى التنزيل ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ الفرقان:٨. لأن مضاعفة العذاب ملقى الآثام وهو المراد بقوله: إذا كان بمعناه، واحترز إذا كان الفعل مبايناً للآخر فإنه يمتنع البدل نحو: إن تأتنى تضحك أكلمك؛ فتضحك مرفوع فى موضع الحال من الفاعل لأنه ليس فى معنى تأتنى.

الضمير الذي من خلاله يتضح أن البدل جزء من الأول أو يشمله، وأن الثانى ليس أجنبياً عن الأول.

التأكيد: التوكيد يؤدى وظائف دلالية محددة، يكون بتكرير اللفظ اسماً وحرفاً وفعلاً وجملة ويسمى توكيداً لفظياً، ويكون بتوكيد اللفظ بلفظ آخر ويسمى توكيداً معنوياً.

قال الزمخشرى:" التوكيد على وجهين تكرير صريح وغير صريح، فالصريح نحو قولك: رأيت زيداً زيداً، وغير الصريح نحو قولك: فعل زيد نفسه وعينه والقوم أنفسهم وأعيانهم، والرجلان كلاهما، ولقيت قومك كلهم، والرجال أجمعين والنساء جمع"(١).

ومن ثم التوكيد لفظى من خلال تكرار لفظ المؤكد وهو صريح، ومعنوى غير صريح من خلال ألفاظ استخدمتها العرب مثل كلا وكلتا فى المثنى، ونفس وعين لما لا يتبعض، وكل وجميع لما يتبعض" وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به فى نفس السامع ومكنته فى قلبه وأمطت شبهة ربما خالجته أو توهمت غفلة، أو ذهاباً عما أنت بصدده فأزلته، وكذلك إذا جئت بالنفس والعين فإن لظانٍ أن يظن حين قلت: فعل زيد أن إسناد الفعل إليه مجاز أو سهو أو نسيان،وكل وأجمعون يجديان الشمول والإحاطة"(٢).

ومن ثم فإن التأكيد لإزالة الشك والوهم من حديث المتكلم فى نفس السامع؛ وذلك إذا كان لفظياً أو معنوياً مؤكداً بالنفس والعين، والتوكيد بكل وأجمعين للشمول والعموم بالمؤكد، والتوكيد اللفظى لا يحتاج إلى رابط لذا

(١) المفصل : ١١١ .

(٢) المفصل: ١١٢. قال جماعة: مالا يعقل تعامل تارة معاملة جماعة المؤنث وتارة معاملة الواحدة المؤنثة فتقول انكسرت الجذوع كلهن وكلها، أهل الكوفة وبغداد يثنون ما بقى من الألفاظ قياساً، والصحيح أنه لا يجوز ذلك لا فى المذكر ولا فى المؤنث لاستغناء العرب عنه بكلا وكلتا. شرح جمل الزجاجى: ١ / ٢٦٩

فهو ليس من مجال الدراسة، أما التوكيد المعنوى فمجال الدراسة، ونقسمه إلى توكيد المعارف وتوكيد النكرات:

* توكيد المعارف: والذى يهمنا" التوكيد الذى يراد به إزالة الشك عن المحدث بالتأكيد بالألفاظ التى وضعتها العرب لذلك، وهى للواحد المذكر نفسه وعينه وكله أجمع أكتع، وزاد أهل الكوفة أبصع، وأهل بغداد أكتع، وللاثنين أنفسهما أعينهما كلاهما خاصة، وأجاز أهل الكوفة وبغداد تثنية ما بقى قياساً، وللجماعة المذكرين أنفسهم أعينهم كلهم أجمعون أكتعون ومن زاد أبتع وأبصع فى حالة الإفراد أجازهما فى حال الجمع، والواحدة المؤنثة نفسها عينها كلها جمعاء بصعاء بتعاء عند من يقول فى المذكر أبتع وأبصع...، وللاثنين أنفسهما أعينهما كلتاهما خاصة، ولجمع المؤنثات أنفسهن أعينهن كلهن جمع كتع ومن زاد بتعاء وبصعاء فى حال الإفراد قال فى الجمع بتع بصع"(١).

ومن ثم لا يجوز تثنية كل وجمعاء وبصعاء وبتعاء ومذكرهم لأن كلا وكلتا تغنى عنهم، ومن ثم فألفاظ التوكيد المعنوى هى الألفاظ التى يتصل بها الضمير، وكما لوحظ فإن هذا الضمير يطابق المؤكد من حيث الإفراد والتثنية والجمع(العدد)، و(النوع) من حيث التذكير والتأنيث.

وهذه الألفاظ ليست على وتيرة واحدة ولكل منها دراسة:

أولاً: كلا وكلتا:" كلا وكلتا إن أكدت وجب أن تضيفهما إلى مضمر، وتعربهما فى حالة الرفع بالألف وفى حالة النصب والجر بالياء كسائر المثنيات، وإن لم تؤكد بهما كانا اسمين مقصورين، وأضفتهما إلى ظاهر،

---

(١) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٢٦٩ ، ٢٧٠. وفيه: أهل الكوفة يجيزون كلاهما فى المؤنثتين، ويستدلون على ذلك بقول:

كلا عقيبها قد تشعب رأسها من الركض فى جنبى ثقالٍ مباشر

وذلك قليل جداً لم يجىء إلا فى الشعر .

تقول: كلا الرجلين قام ولا يجوز قاما، فأما: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾[١] لم يقل أتتا "[٢]؛ ومن ثم إذا أكد بكلا وكلتا وجب إضافتهما إلى ضمير مثنى وهنا يعرب إعراب المثنى، بينما إذا أضيف إلى اسم ظاهر أعربا حسب موقعيهما فى الجملة وأعربا إعراب الاسم المقصور بحركات مقدرة " ولا يستعملان إلا مضافين إما إلى ظاهر وإما إلى مضمر"[٣] ومن ثم لا يجوز قطعهما عن الإضافة لا لفظاً ولا معنى ولا لفظاً ومعنى مثل كل.

ويؤكد بهما بشروط:

أن يكون المؤكد بهما دالاً على اثنين، وأن يصح حلول الواحد محلهما؛ فلا يجوز على المذهب الصحيح اختصم الزيدان كلاهما، وأن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف فى المعنى، فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما، وأن يتصل بهما ضمير عائد إلى المؤكد بهما[٤]، ومن ثم لا يؤكد بهما الواحد والجمع، وما لا يحل الواحد محلهما ولا ما اختلف إسناده إليهما وأن يكون رابط بينهما وبين المؤكد.

ثانياً: كل وما فى معناها: لا يؤكد به إلا ما يتبعض بذاته كالدرهم لأنها تتبعض مع كل عامل، أو بحسب عامله نحو: رأيت زيداً ألا ترى أن زيداً يتبعض مع رأيت ولا يتبعض مع تكلم، فتبعض زيد إذن بحسب العامل الداخل عليه فتقول: قبضت الدراهم كلها، ورأيت زيداً كله"[٥]؛ ومن ثم يؤكد بها وبما فى معناها ما يتبعض سواء بذاته مثل الدرهم والرغيف والإردب ... أم ما يتبعض بحسب العامل، وهو ما يتبعض تارة مع عامل ولا يتبعض

(١) سورة الكهف: ٣٣.

(٢) الصنعانى: سابق الدين محمد بن على بن أحمد بن يعيش الصنعانى: التهذيب الوسيط، ت/د: فخرصالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١، ١٥٢.

(٣) شرح ألفية ابن معطى: ١ / ٧٦٢ .

(٤) ابن هشام: أبو محمد بن جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام: شرح قطر الندى، ت: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، ٣٩٣ ، ٣٩٤ .

(٥) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٢٧٠ .

أخرى مثل تبعض زيد أو الإنسان عموماً مع بعض العوامل مثل رأى، وعدم تبعضه مع الأخرى مثل سمع وتكلم.

والتوكيد بكل وما فى معناها لرفع ما كان يحتمله اللفظ من إرادة التجزئة والتبعيض به، قال الزمخشرى:" ومتى أكدت بكل وأجمع غير جُمع فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه كقولك قرأت الكتاب كله، وتبحرت الأرض وسرت الليلة كلها جمعاء "(١).

وإنما تؤكد بها بشروط: أن يكون المؤكد بها غير مثنى وهو المفرد والجمع، الثانى أن يكون متجزئاً بذاته أو بعامله فالأول: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾(٢) والثانى اشتريت العبد كله؛ فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراء وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته، الثالث أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد(٣)، فليس من التأكيد قراءة بعضهم:﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾ (٤) ومن ثم يشترط فى المؤكد بكل ألا يكون مثنى لأن المثنى يؤكد بكلا وكلتا، وأن يكون متجزئاً بعامله أو بذاته، وأن يربطه ضمير بالمؤكَد؛ لذا ليس من التوكيد الآية الكريمة إنا كل فيها؛ لأنه لا يوجد فى كلٍ ضميرٌ رابط.

ثالثاً: نفس وعين:" قسم لا يراد به الإحاطة والعموم، وهو النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما، ويؤكد به ما يتبعض وما لا يتبعض تقول: تكلم زيد نفسه وقبضت المال نفسه...فائدة التأكيد بالنفس رفع ما يحتمله المخبر عنه من أن لا يكون صاحب حقيقة "(٥)؛ فالنفس والعين يجوز بهما توكيد المفرد والمثنى والجمع تقول: قابلت محمداً نفسه والمحمدين نفسيهما والمحمدين أنفسَهم، وتؤكد به ما يتبعض فتقول: أكلت الرغيف نفسه، وما لا يتبعض تقول: قابلت زيداً نفسه، وكل هذا شرط الإضافة إلى ضمير،

(١) المفصل: ١١٣ .
(٢) سورة الحجر: ٣٠.
(٣) شرح قطر الندى: ٣٩٢ . وفيه: ابن هشام لا يرى أن زيداً لا يتبعض بذاته أو بعامله.
(٤) سورة غافر: ٤٨.
(٥) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٢٧٠ .

وألا تغير الإعراب: تقول: شاهدت زيداً عيناً فتكون بدل بعض من كل، أو حال بتأويل مشتق أى محدثاً أو منتبهاً.

رابعاً: أجمع: " لا يستعمل أجمع وما بعدها إلا تابعاً لكل، ومنهم من أجاز حذف كل مع وجوب رعاية الترتيب بين الثلاثة الباقية، أجمع وأكتع وأبصع وأبتع، واحتج بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (١) فأكد الضمير بأجمعين بدون كل،... ومنهم من أجاز حذفه مع عدم الترتيب مع الباقية"(٢)؛ ومن ثم يجوز استخدام أجمع وأخواتها بعد كل، أو استخدامها بدون كل كما ورد فى الآية الكريمة.

والفرق بين كلهم وأجمعين أن كلهم يفيد الإحاطة مطلقاً، وأجمعين تفيدها مع زيادة هى حصول الفعل من الجميع فى وقت واحد، وأما جمعاء وتوابعها فيؤكد بها المؤنث المفرد بعد كلها بشرط التجزى مطلقاً؛ فيقال: رأيت داره كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء، وليس جمعاء وتوابعها تأنيث أجمع على الأصح حمراء من أحمر(٣)؛ ومن ثم ليس التوكيد بهذه الألفاظ من قبيل العبث بل فيها زيادة معنى، فكل لإفادة الشمول، وجمعاء لإفادة الشمول مع حدوث الفعل فى وقت واحد، بينما جمعاء المؤنثة وتوابعها لا يجوز أن تستخدم إلا بعد كل، وهنا فارق بين أجمع فى المذكر الذى يجوز استعمالها بعد كل أو بدونها وبين جمعاء المؤنثة التى لا تستخدم إلا بعد كل.

" وأكتعون وأبتعون وأبصعون إتباعات لأجمعين لا يجئن إلا على أثره، وعن ابن كيسان تبدأ بأيتهن شئت بعدها، وسمع أجمع أبصع، وجمع كتع، ....، وعن بعضهم جاءنى القوم أكتعون"(٤)؛ ومن ثم أجمع وما بعدها توابع، ولا يأتى ما بعد أجمع إلا بعدها، وأجاز ابن كيسان عدم الترتيب بينها

(١) سورة الحجر: ٤٣. وقيل إن أجمعين فى الآية حال لا توكيد وحينئذٍ لا تستعمل أجمع إلا بعد كل. ألفية ابن معطى: ١/٧٦٠.

(٢) شرح ألفية ابن معطى: ١ / ٧٥٩ ، ٧٦٠ .

(٣)المرجع السابق: ١ / ٧٦٣.

(٤) المفصل: ١١٤ .

بل ذكرها بدون أجمع، قال ابن عصفور: " إذا اجتمعت هذه الألفاظ فى التوكيد بدأت بالنفس ثم العين ثم بكل ثم بأجمع ثم بأكتع وأما أبصع وأبتع عند من يزيدهما؛ فلا يقال: أيهما قدمت على الآخر، فإن أتيت بالنفس والعين أتيت بما بقى على الترتيب المتقدم، فإن لم تأت بكل أتيت بأجمع وما بقى، فإن لم تأت بأجمع تأت بما بعده، وسبب ذلك أن أكتع تابع لأجمع فلا يؤتى به إلا بعده، إذ لا يجوز أن يؤتى بالتابع المرفوع على التبعية دون المتبوع، أما قوله:

تَرى الثورَ فيها مُدخل الظل رأسَه وسائرُه بادٍ إلى الشمسِ أكتعُ

فاستعمل أكتع غير تابع لأجمع، ووجهه أنه محمول على البدل لا على التأكيد" (١) ومن ثم لا يجوز عنده بأكتع إلا مع أجمع وإذا ورد يحمل على غير التوكيد.

ومما سبق نجد التوكيد اللفظى لا يحتاج إلى رابط، والذى يحتاجه التوكيد المعنوى ويكون بألفاظ وضعتها العرب وهى كلا وكلتا يؤكد بهما المثنى شرط توافر الضمير، وكل وما فى معناها ويؤكد بها ما يتبعض بذاته أو حسب العامل أو ما يتبعض تارة وما لا يتبعض أخرى بشرط وجوب العائد، أما نفس وعين فيؤكد بهما ما يتبعض وما لا يتبعض شرط الإضافة لضمير، وأجمع وأخواتها يكن توابع على نية الضمير.

* توكيد النكرة: لم يختلف النحاة فى تأكيد النكرة توكيداً لفظياً " التوكيد إذا كان لفظياً فلا خلاف بين النحاة فى جواز توكيد النكرة منه مطلقاً نحو: جاء رجل رجل، وقرأت كتاباً كتاباً(٢).

وأما التوكيد المعنوى فاختلف فيه جاء فى شرح الزجاجى " النكرة لا تؤكد على كل حال خلافاً لأهل الكوفة"(٣)؛ فقد" منعه البصريون مطلقاً،

(١) شرح جمل الزجاجى : ١ / ٢٧١ ، ٢٧٢ .
(٢) شرح ألفية ابن معطى: ١ / ٧٦٤ .
(٣) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٢٧٢ .

وأجازه الكوفيون فى النكرة المحدودة حيث تقارب المعرفة من حيث إنها معلومة القدر ممتازة من غيرها، يقول الشاعر:

يَا ليتَ عدةَ حولٍ كلِّه رجبُ " (١)

وضعفه المؤلف فى قوله: " والحجة ضعيفة لأن التعيين لا يخرجها عن العموم المنافى للتخصيص"(٢)، واعتبره ابن هشام من الشاذ(٣).

ومن ثم فإن النكرة لا تؤكد عند البصريين لا بالنفس ولا بالعين" ولا بكل ولا بما فى معناها، لأن أسماء التأكيد كلها معارف إما بالإضافة نحو: نفسه وعينه وكله، وإما بالعلمية نحو أجمع وأكتع، أو بنية الإضافة تريد أجمعه وأكتعه، وينبغى أن يحمل على البدل لا التأكيد... فساغ إبدال المعرفة من النكرة، ويكون الشذوذ فى استعمال أجمع وأكتع فى غير باب التوكيد ولا يقاس على شىء من ذلك"(٤).

ومن ثم يعلل البصريون عدم توكيد النكرة بأن ألفاظ التوكيد معارف، فلا يؤكد النكرة بالمعرفة وما ورد منها فيحمل على البدل، وأما أجمع وأكتع فيكون استعمالهما من الشاذ الذى لا يقاس عليه.

أما الشاهد السابق فيعتبره الكوفيون توكيداً؛ إذ حول نكرة محددة يمكن تجزئتها، وتوكيدها بكل يذهب معنى البعضية ويؤدى إلى الشمول والعموم، ودفع توهم السامع أن يكون عاماً أراد به خاصاً أو كلاً أراد به جزءاً، ونحن نميل إلى رأى الكوفيون وإن كان تعليل البصريين أصوب من الناحية النحوية، ولكن قد وردت شواهد تؤكد النكرة وتؤدى معنى أشمل قال الشاعر:

قدْ صرت البكرة يوماً أجمعا

---

(١) شرح ألفية ابن معطى: ١ / ٧٦٥ .

(٢) المرجع السابق: نفس الموضع.

(٣) شرح شذور الذهب: ٤٣٢ . والبيت: لكنه شاقه أن قيل ذا رجبُ يا ليت عدةَ حولٍ كلّه رجب

(٤) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٢٣، ٢٧٤.

فأكد يوماً وهو نكرة بأجمع ويقويه قول الآخر:

أَرمي عليها وهــى فــرعٌ أجمــعُ وهـــى ثـــلاثُ أذرعٍ وإصـــبعُ

فأكد فرعاً وهو نكرة بأجمع" (١).

ومن ثم ورد السماع بتأكيد ما يمكن تجزئته بأجمع توكيــداً معنويــاً لإفادة الإحاطة والشمول، فلا مانع إذن من توكيد النكرة عند الكوفيون، وهى أوفق للمعنى، ويحمل البصريون توكيده بكل على البدل حتى لا تؤكد النكرة بالمعرفة، وبغيرها يجعلونه شاذاً.

ومما سبق نجد أن التوكيد اللفظى لا يحتاج إلى رابــط، وأمــا التوكيد المعنوى للمعرفة فيحتاج إلى عائد إلى المؤكد يكون بمثابــة الــرابط حتى لا يكون أجنبياً عنه، ولولا ذلك الرابط لا يكون توكيداً سواء ما صرح فيه بالضمير أم ما كان على نية الإضافة، أما النكرة فلا خلاف فى توكيدها توكيداً لفظياً، ولا يحتاج هنا إلى رابط، أما توكيدها معنوياً ففيه خلاف، وما ورد منه فيحمل على البدل، وما ورد مؤكداً بأجمع فشاذ لا يقــاس عليــه، ويكون فيها ضمير منوى.

الصفة: من المشهور أن التابع يتبع المتبوع فى الإعراب، ولكنه فى المعنى قد لا يكون للمتبوع؛ فإذا نظرنا إلى النعت الحقيقى وجدناه ينصــب على المتبوع فى المعنى فهو له فى اللفظ والمعنى، أما النعت السببى فينصب على شىء من سببه مثل جاء رجل كريم أبوه، وفى نعت المجاورة نجد أنه فى الإعراب يتبع لفظاً وفي المعنى ينصب على غيره، فهل كل هذه النــواع لابد لها من رابط؟ هذا ما سنعرض له بإذن الله تعالى من خلال الحديث عن أنواع النعت المتصل به العائد:

أولاً: النعت الحقيقى: النعت عند النحويين عبارة عن اسم أو ما هــو فى تقدير اسم يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو لإزالة اشتراك عــارض فــى

(١) المرجع السابق : ١ / ٢٧٢، ٢٧٣ . ويقصد بالمحدود هنا ما هو محدد يمكن تجزئته حتى يشــمل التوكيد جميع أجزائه.

معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد مما يدل على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصة من خواصه[١]. ومن ثم هو تابع يتبع ما قبله فى الإعراب والعدد والنوع والتعريف والتنكير؛ لأداء وظائف دلالية مثل التخصيص للنكرات، أو إزالة الاشتراك فى المعارف، وكذلك المدح كما فى بسم الله الرحمن الرحيم، أو الذم مثل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو الترحم مثل مررت بزيد المسكين أو المدح أو التوكيد، وهذا النعت أنواع:

أ- النعت بالجملة: تقع الجمل صفات للنكرات، وتلك الجمل هى الخبرية المحتملة للصدق والكذب، وهى التى تكون أخباراً للمبتدأ وصلات للموصولات[٢] وهى أربعة:

١- جملة مركبة من فعل وفاعل: مثل قولك: هذا رجل قام وقام أبوه، فهذا مبتدأ ورجل الخبر وقام فى موضع رفع بأنه صفة، قال تعالى: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾[٣] فقوله: أنزلناه فى موضع رفع على الصفة لكتاب، يدل على ذلك رفع مبارك بعده وفيه ذكر مرتفع بأنه الفاعل، وهذا الذكر يعود إلى الموصوف الذى هو رجل، ولولا هذا الذكر لما جاز أن تكون هذه الجملة صفة لأن الصفة كالخبر، فكما لابد فيه من عائد إلى المبتدأ إذا وقعت خبراً كذلك لابد منه فى الجملة إذا وقعت صفة"[٤].

ومن ثم جملة الصفة مثل جملة الخبر لابد فيها من رابط، وإلا أصبحت جملة أجنبية عن الموصوف، ففى جملة قام رابط يربط بينها وبين الموصوف رجل والصفة قام هو ضمير الفاعل، وفى كتاب أنزلناه ضمير رابط هو ضمير المفعول.

---

(١) شرح جمل الزجاجى: ١ / ١٩٥ .
(٢) شرح المفصل: ٣ / ٥٢ .
(٣) سورة الأنعام:٩٢.
(٤) شرح المفصل: ٣ / ٥٢ .

٢- جملة مركبة من مبتدأ وخبر: قال ابن يعيش:" والثانى كقولك: هذا رجل أبوه منطلق، فأبوه مبتدأ ومنطلق خبره، والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع رفع بأنها صفة رجل، والهاء فى أبوه عائدة إلى الموصوف"(١)؛ فرجل موصوف والجملة الاسمية فى موضع الصفة والضمير فى أبوه يربط بين الصفة والموصوف.

٣- جملة مركبة من شرط وجزاء:" وذلك نحو: مررت برجل إن تكرمه يكرمك، فقولك: إن تكرمه يكرمك فى موضع الصفة لرجل، وقد عاد الذكر منها إلى الموصوف"(٢) والجملة المكونة من الشرط والجزاء فى موضع جر صفة، وقد توافر فيها عائدان أحدهما من جملة الشرط (تكرمه) والآخر من جملة الجواب (يكرمك).

ويجوز أن يعود ذكر واحد قال ابن يعيش: " ولو عاد من أحدهما لكان كافياً، نحو: مررت برجل إن تضربه تكرم خالداً، فالذكر ههنا إنما عاد من الشرط وحده، وإن عاد منهما فأجود شيء"(٣)، وعود الضمير من جملتى الشرط والجزاء أقوى لأن الصفة تكون من جملتى الشرط والجزاء معاً فيكون العائد موجوداً فى الجزأين.

٤- الجملة الطلبية: يتحرز فى الصفة من الأمر والنهى والاستفهام نحو: قم واقعد ولا تقعد وهل يقوم زيد؟، فإن هذه الجمل لا تقع صفات للنكرات كما لا تقع أخباراً ولا صلات؛ لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ليست المشاركة فى اسمه، والأمر والنهى والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها إنما هو طلب واستفهام لا اختصاص له بشخص دون شخص"(٤).

(١) شرح المفصل: ٥٢/٣.
(٢) المرجع السابق: نفس الموضع.
(٣) المرجع السابق : ٣ / ٥٣ .
(٤) المرجع السابق: ٥٢/٣.

ومن ثم لا يوصف إلا بالجمل الخبرية التي يدخلها الصدق والكذب، أما الجمل الطلبية فلا يوصف بها لأنها ليست أحوالاً ثابتة للموصوف، ولا اختصاص فيها، وإنما يؤول مثل هذه الجمل على إضمار القول، قال الزمخشرى:" وأما قوله:

جَاءوا بمذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطْ

بمعنى مقول عنده هذا القول لورقته، لأنه سمار"(١)، وفى شرح جمل الزجاجى " وصف المذق بما لا يحتمل الصدق والكذب كأنه قال بمذق أغبر، فإنه يتخرج على إضمار القول، كأنه قال: بمذق تقول فيه إذا رأيته هل رأيت الذئب قط، والقول كثيراً ما يحذف"(٢)؛ ومن ثم إذا ورد الوصف جملة طلبية فى موضع خرج على إضمار ما يحتمل الصدق والكذب مثل قال أو مقول، ويكون فيه ضمير عائد.

ب – شبه الجملة: ويشترط فى الظروف والمجرورات أن تكون تامة أى فى وصف الموصوف بها فائدة، وإلا فلا يجوز الوصف بها نحو: مررت برجل اليوم وبرجل لك، ألا ترى ذلك غير مفيد(٣)؛ فلابد فى الظرف والجار والمجرور أن يكون فيهما فائدة فلا توصف الجثث بظرف الزمان مثلاً لعدم وجود فائدة لأن الرجل لابد أن يوجد فى زمان، وإنما يوصف بالمكان.

وهما " فى حكم الجملة من حيث كان الأصل فى الجار والمجرور أن يتعلق بفعل لأن حرف الجر إنما دخل لإيصال معنى الفعل إلى الاسم(٤) وهو فى حكم الجملة حيث يقع صلة؛ ومن ثم فإن الصفة شبه الجملة إنما يكون

---

(١) المفصل:١١٥. وفى شرح جمل الزجاجى:١/١٩٥، ١٩٦. البيت قبله:

ما زلت أسعى بينهم وأختبط حتى إذا جنَّ الظلامُ واختلط .

جاءوا بمذق هل رأيت الذئبَ قط.

(٢) شرح جمل الزجاجى: ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٣) المرجع السابق: ١ / ١٩٥.

(٤) شرح المفصل: ٣ / ٥٣ .

فيها عائد ليس فى الظرف نفسه بل فيما تعلق به من فعل؛ فمعنى هذا رجل عندك أى استقر عندك ففى الفعل المحذوف ضمير يعود على الموصوف، وهذا رجل فى الدار أى استقر فى الدار ففى استقر ضمير يعود على الموصوف.

جـ- النعت بالمشتقات: إذا كان النعت اسماً مشتقاً فقد يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو اسم تفضيل أو صيغة مبالغة أو صفة مشبهة أو مصدراً على رأى من يري أن المصدر مشتق من الفعل، وفى هذه الحالة يكون فى النعت ضمير يعود على المنعوت يربطه به حتى لا يصير أجنبياً عنه، قال ابن يعيش:" إذا قلت: مررت بالضارب فتقديره مررت بالرجل الضارب، فالضمير يعود إلى الرجل الموصوف المحذوف لأنه فى حكم المنطوق"(١).

وكذلك إذا قلت: مررت بالرجل المضروب أو الضروب أو الضرب ... فإن فى النعت ضمير يعود على المنعوت (الرجل) أى هو، وهو يطابقه فى الجنس والعدد، فإذا قلت الرجلان الضاربان كان الرابط (هما) وإذا قلت النساء الضاربات كان العائد (هن).

مما سبق نجد أن النعت يكون جملة تحتمل الصدق والكذب فعلية أو اسمية، وما ورد غير ذلك فإنه يحمل على ذلك؛ فشبه الجملة تتعلق بفعل محذوف، والجملة الطلبية يضمر لها ما يحتمل الصدق والكذب مثل مقول، وفي كل ذلك لابد من ضمير يعود على الموصوف حتى يتحقق الارتباط، أما الوصف بالمشتقات ففيها ضمير يربطها بالموصوف أيضاً لأن المشتق يتحمل الضمير.

ثانياً: النعت السببى: " يصفون الاسم بفعل ما هو من سببه كما يصفونه بفعله، والغرض بالسبب ههنا الاتصال أى بفعل ما له به اتصال،

(١) شرح المفصل: ٣ / ٤٤.

وذلك نحو قولك: هذا رجل ضارب أخوه زيداً، وشاكر أبوه عمراً، لما وصفته بضارب ورفعت به الأخ وأضفته إلى ضمير الموصوف صار من سببه، وحصل بذلك من الإيضاح والبيان ما يحصل بفعله"(١).

ألا ترى أنك إن قلت: مررت برجل قائم أبوه أو غلامه فقد تخصص وتميز من رجل ليس بهذه الصفة، كما إذا قلت مررت برجل قائم، ولو قلت: مررت برجل قائم عمرو وضارب زيد لم يحصل بذلك تخصيص ولا تميز من غيره إذ ذلك ليس شيئاً يخصه، فإذا قلت: مررت برجل كثير عدوه فقد اتصل المضمر بالفاعل، وإذا قلت: قليل من لا سبب بينه وبينك فقد اتصل الضمير بالفاعل، وإذا قلت: مررت برجل ضارب أخاه فقد اتصل الضمير بالمفعول فكان من سببه لذلك(٢).

" الصفة إذا لم تكن له بل سببه لم يكن فيها ضمير يرتفع بها، بل كانت مستندة إلى الظاهر" (٣)؛ قال تعالى ﴿ من هذه القريةِ الظالمِ أهلُها﴾(٤)؛ القرية موصوف والظالم نعت سببى وعاد الضمير من الفاعل المرتفع بها (أهلها).

ومن ثم فالنعت السببى، النعت فيه لا ينصب على الموصوف بل على شيء من سببه، وهذا السبب يتصل بضمير الموصوف، وقد يكون فاعلاً مثل مررت بزيد الضارب أخوه عمراً، أو مفعول مثل زيد الضارب أخاه. ولولا

---

(١) المرجع السابق: ٣/٥٤.

(٢) شرح المفصل :٣/٥٤. الوصف بالمصدر: نوعان من قبيل ما هو فى حكم المشتق، وله فى الوصف طريقان: أحدهما أن تريد المبالغة، والثانى أن لا تريدها، فإن لم ترد المبالغة فهو عندنا على حذف مضاف نحو مررت برجل عدل تريد ذى عدل، فإن أردت المبالغة فعلى جعل الموصوف هو المصدر مجازاً لكثرة وقوعه منه نحو: مررت برجل ضرب، تريد أن رجلاً نفسه هو الضرب لكثرة وقوعه منه. انظر: شرح جمل الزجاجى: ١/١٨٩. وهو رأى، ونرى أن عدم اللجوء إلى الحذف والتقدير أولى وأن تأوله بالمشتق أنسب أى ضارب وعبر بالمصدر للمبالغة فى الوصف.

(٣) شرح ألفية ابن معطى: ١ / ٧٤٨ .

(٤) سورة النساء:٧٥.

الضمير ما صحت المسألة ولما صح النعت السببى، بل أصبح حقيقياً تقول: مررت بزيد الضارب أخًا، ومن ثم وجب الضمير العائد من السبب إلى الموصوف.

ثالثاً: المجاورة:" ربما تبع اللفظ فى الجر غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس(أشرت) إلى قولهم: هذا جحر ضبٍ خرب وأمثاله، فحق خرب أن يرتفع لأنه نعت جحر، وجحر مرفوع، لكنه جعل تابعاً لضب لمجاورته إياه مع أمن اللبس"(١).

حق خرب أن تكون نعتاً لجحر أى هذا جحر خرب، ولكن لما فصل بين جحر وخرب بكلمة ضب وكان معلوماً أن خرب ليست صفة لضب، ولو تبعته فى الإعراب ما أحدث لبساً جاز جرها لمجاورتها إياه، وهذا النوع لا يتوافر فيه رابط أو ضمير يعود على ضب إذ ليس هو الموصوف، فهو وصف لجحر فى المعنى وتابع لضب فى العلامة الإعرابية.

ومثله قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾(٢) بخفض المتين، فحق المتين الرفع خبراً ثانياً أو نعتاً للفظ الجلالة، ولكن جاورت المتين لفظ القوة وهى مجرورة بالإضافة، وكان جرها لا يحدث لبساً ولفهم المعنى جرت لمجاورتها مجروراً، فهى نعت للفظ الجلالة فى المعنى تابعة فى العلامة الإعرابية للمتين. ومن ثم لا يلزم توافر رابط فى المجرور على المجاورة إذ هو نعت فى المعنى للفظ ويتبع غيره فى الإعراب.

(١) شرح التسهيل: ٣ / ٣٠٨ . وفيه من الشواهد الشعرية على جر المجاورة:

كأنما ضربت قدام أعينها قطناً بمستحصد الأوتار محلوج

ومثله: تريك سُنَّة وجهٍ غير مقرفة بلساء ليس بها خالٌ ولا ندبُ.

(٢) سورة الذاريات: ٥٨.

ومما سبق نجد أن النعت يكون على ثلاثة أنواع:

الأول: النعت الحقيقى: وفيه ينصب النعت على المنعوت، ويكون بالجملة وشبهها وبالمفرد ويجب فيهم جميعاً ضمير يربطهم بالموصوف.

الثانى: النعت السببى: وفيه لا ينصب النعت على الموصوف بل على شىء من سببه، ولابد فيه من ضمير يتصل بما هو من سببه يربطه بالموصوف.

الثالث: النعت بالمجاورة: ويكون النعت فى المعنى للفظ، ويتبع فى الإعراب لفظاً آخر ولا يحتاج إلى رابط.

عطف النسق: حروف العطف تربط وتتوسط بين المعطوف والمعطوف عليه فتشرك المعطوف فى حكم المعطوف عليه، ولابد من تماثل المعطوف والمعطوف عليه من حيث يكونان اسمين أو فعلين أو جملتين وإن اختلف الركنان وجب التأويل حتى يتماثلا، فعطف النسق" هو حمل اسم على اسم أو فعل على فعل أو جملة على جملة بشرط توسط حرف من الحروف التى وضعتها العرب لذلك، فإن وجدت اسماً معطوفاً على فعل أو فعلاً معطوفاً على اسم فلابد أن يكون الاسم فى تقدير الفعل أو الفعل فى تقدير الاسم، وكذلك إن وجدت جملة معطوفة على مفرد أو مفرداً معطوفاً على جملة فلابد أن تكون الجملة فى تقدير المفرد أو المفرد فى تقدير الجملة"(١).

والحروف التى وضعتها العرب لذلك " عند البصرة الواو والفاء وثم وحتى وأو وإما وأم وبل ولابل ولكن ولا، وهذه الحروف ثلاثة أقسام: قسم اتفق النحويون على أنه ليس بحرف عطف إلا أنهم أوردوه مع حروف العطف لمصاحبته لها وهو إما، والآخر اختلف النحويون فى كونه من حروف العطف وهو لكن، فمذهب يونس أنها ليست عاطفة وذلك لدخول حرف العطف عليها، ومذهب سيبويه أنها عاطفة لأنها إذا دخل حرف

(١) شرح جمل الزجاجى:١/٢٢٦.

العطف عليها تخلصت للاستدراك ولم تكن عاطفة، وقسم لا خلاف بينهم أنه من حروف العطف وهو ما بقى"[١].

ومن ثم حروف العطف قسم لاخلاف فيه وهو ثم والواو والفاء وحتى وأو، وقسم قيل ليس من حروف العطف وهو إما، ولكن اختلف فيها والأرجح أنها عاطفة.

الواو للجمع بين الشيئين من غير ترتيب ولا مهلة، وزعم الكوفيون أنه للترتيب قال تعالى: ﴿ إذا زلزلتْ الأرضُ زلزالَها وأخرجتِ الأرضُ أثقالَها﴾[٢] قالوا: زلزال الأرض قبل إخراجها أثقالها والذى دل على ذلك الواو، ولا حجة فيه لكون ذلك فهم عن طريق المعنى[٣].

وحتى بمنزلة أو فى أنها للجمع من غير ترتيب ولا مهلة، إلا أنها تفارق الواو فى أن ما بعدها لا يكون أبداً إلا جزءاً مما قبلها، فلو قلت: قام زيد حتى عمرو لم يجز لكون عمرو ليس جزءاً من زيد[٤].

وأما الفاء ففيها خلاف" البصرة على أنها للترتيب فى كل موضع والفراء موافق لهم أنها للترتيب إلا فى الفعلين اللذين أحدهما سبب الآخر ويؤولان لمعنى واحد فإنها لا تكون عنده إذ ذاك مرتبة نحو: أعطيتنى فأحسنت إلى، وأحسنت إلى فأعطيتنى، وذهب الجرمى أنها للترتيب إلا فى الأماكن والمطر، والصحيح فى ذلك كله القول الأول"[٥].

وأما ثم فللجمع والترتيب والمهلة، وزعم بعضهم أنها بمنزلة الواو لا ترتب واستدل بقوله تعالى:﴿خلقكم من نفسٍ واحدةٍ ثم جعلَ منها

(١) شرح جمل الزجاجى: ٢٢٦/١.

(٢) الزلزلة: ١.

(٣) شرح جمل الزجاجى: ٢٢٨/١.وفيه: زاد البغداديون فى حروف العطف ليس قال الشاعر:

وإذا ولُيتَ قرضاً فأجزه إنما يجزى الفتى ليس الجملُ

ولا حجة لاحتمال كون الجمل اسم ليس والخبر محذوفاً لفهم المعنى أى ليس الجمل جازياً.

(٤) الأصول فى النحو: ٥٩/٢.

(٥) شرح جمل الزجاجى:١/ ٢٣٢/٢٣١

زوجَها﴾[١] ومعلوم أن جعل زوج آدم منه إنما كان قبل خلقنا، ولا حجة فى ذلك فالفعل الذى هو جعل معطوف على ما فى واحدة من معنى الفعل، كأنه قال: من نفس وحدت أى أفردت، ثم جعل منها زوجها ومعلوم أن جعل زوجها منها إنما كان بعد إفرادها[٢]. ومن ثم الواو للجمع من غير ترتيب ولا مهلة، والفاء للترتيب، وثم للجمع والترتيب والمهلة.

وأما إما فلها ثلاثة معانٍ: الشك نحو قام إما زيد وإما عمرو إذا كنت لا تعلم القائم منهما، والإبهام نحو قام إما زيد وإما عمرو إذا كنت قد علمت القائم منهما إلا أنك قصدت الإبهام على المخاطب، والتخيير نحو خذ من مالى إما ديناراً وإما درهماً[٣]. فالفرق بين الشك والتخيير علم المتكلم إضافة لأداء معنى التخيير.

والأفصح أن تستخدم مكررة وقد تستخدم غير مكررة، وذلك إذا كان فى الكلام ما يغنى عن تكرارها نحو أو وإلا قال المثقب:

فإمَّا أنْ تكونَ أخى بحق فأعرفَ منكَ غثّى من ثمينى
وإلا فاطَّرحنى واتخذنى عَدواً اتَّقيك وتَتقينى

فلم يكرر إما استغناء عنها بإلا، وقد تستخدم غير مكررة وإن لم يكن فى الكلام ما يغنى عنها، وذلك قليل جداً قال الشاعر:

تهاض بدارٍ قد تقادمَ عهدُها وإما بأمواتٍ ألمَّ خيالُها

يريد تهاض إما بدار وإما بأموات[٤].

ومن ثم تستخدم مكررة وغير مكررة إذا دل عليها دليل لفظى أو إذا لم لم يدل؛ وذلك لفهم المعنى.

(١) سورة الزمر: ٦.
(٢) شرح جمل الزجاجى :١/ ٢٣٤، ٢٣٥.
(٣) المرجع السابق: ١/ ٢٣٥.
(٤) المرجع السابق:١/٢٣٦.

أما أو فلها خمسة معانٍ: الشك والإبهام والتخيير والإباحة والتفصيل نحو قوله تعالى: ﴿ وقالوا كُونوا هوداً أو نَصارَى﴾(١) فليست للتخيير أو الإباحة بل التفصيل، وزاد الكوفيون معنيين أنها للجمع بمنزلة الواو واستدلوا بقول الشاعر:

فلو كانَ البكاءُ يردُ شيئًا بكيتُ على بجيرٍ أو عفاق

على المرأينِ إذ هلكا جميعًا لشأنِهما بشجوٍ واشتياق

ويحتمل أن تكون بمعنى أو، والمعنى الثانى أن تكون بمعنى بل قال الشاعر:

بدتْ مثلَ قَرنِ الشَّمسِ فى رَونق الضُّحى وصُورتها أو أنتِ فى العينِ أملحُ

معناه بل أنت فى العين أملح، والصحيح أنها للشك فمن فرط حسنها لا يدرى هل هى مثل الشمس أو أملح؟(٢). ومن ثم أو لها معانٍ محددة وقد تخرج إلى معانى حروف أخرى مثل الواو وبل والسياق هو الذى يحدد ذلك.

أما أم فتكون متصلة ومنفصلة، وتسمى المنقطعة، يتقدمها الاستفهام والخبر وتقدر وحدها ببل والهمزة وجوابها نعم أو لا ومثال ذلك أقام زيد أم عمرو ؟ وسميت المنفصلة لأن ما بعدها كلام مستأنف منقطع مما قبلها وليست بعاطفة(٣).

والمتصلة لا يتقدمها إلا الهمزة ولا يقع بعدها إلا المفرد أو ما هو فى تقديره وتقدر مع الهمزة بأى، وجوابها أحد الشيئين أو الأشياء، ومثالها أقام زيد أم عمرو؟، والأحسن فى أم المتصلة أن توسط ما لا تسأل عنه وتؤخر أحد المسؤولين عنهما وتقدم الآخر تقول: أزيد قام أم عمرو؟ وقد يجوز حذف الهمزة مع أم المتصلة لفهم المعنى وذلك قليل قال:

لعمرُك ما أدرى وإن كنتُ دارياً بسبعٍ رمينَ الجمرَ أم بثمانِ

(١) سورة البقرة : ١٣٥.

(٢) شرح جمل الزجاجى: ١/ ٢٣٧،٢٣٨.

(٣) شرح شذور الذهب: ٤٤٩.

يريد أبسبع رمين الجمر(١).

أم منفصلة وما بعدها كلام مستأنف، وتجاب بنعم أو لا، وليست حرف عطف لأن ما بعدها منقطع عما قبلها فليست برابطة، أما أم المتصلة فعاطفة رابطة للمعطوف بالمعطوف عليه، وقد تحذف قبلها همزة الاستفهام إن فهم المعنى.

أما بل ولا بل إن وقعت جملة بعدهما كانا حرفى ابتداء وكان معناهما الإضراب عن الأول وإثبات القصة التى بعدهما تقول: قام زيد بل قعد عمرو ولا بل قعد عمرو وما قام زيد بل خرج بكر، وإن كان الواقع بعدهما مفرداً كانا حرفى عطف، وإن وقعا بعد إيجاب كانا للإضراب فى حق الأول والإثبات فى حق الثانى نحو قام زيد بل عمرو أضربت عن القيام فى حق زيد وأثبته فى حق عمرو، وإن وقعا بعد نفى فالمعنى عند سيبويه على الإضراب فى حق الأول والإيجاب فى حق الثانى نحو ما قام زيد بل عمرو ومعناه بل قام عمرو، وعند المبرد على الإضراب فى حق الأول وإيجاب ما أضربت عنه فى حق الثانى، أى بل ما قام عمرو ويجوز عنده ما ذهب إليه سيبويه والصحيح ما ذهب إليه سيبويه(٢). ومن ثم بل إذا وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء لا تؤدى وظيفة الربط بين معطوف ومعطوف عليه لأن ما بعدها غير محمول على ما قبلها، وإذا وقع بعدها مفرد كانت عاطفة تؤدى وظيفة الربط، تقع بعد النفى والإيجاب؛ فتكون للإضراب فى حق الأول والإثبات فى حق الثانى على اختلاف بين سيبويه والمبرد فيما بعد النفى.

وأما لا فلإخراج الثانى مما دخل فيه الأول ولا يعطف بها إلا بعد إيجاب نحو يقوم زيد لا عمرو؛ فلا أخرجت عمراً من القيام الذى دخل فيه زيد، واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضى، واختلفوا فى

(١) شرح جمل الزجاجى:٢٤٢/١.
(٢) شرح جمل الزجاجى: ٢٤٢/١، ٢٤٣.

العطف بها بعد الماضى نحو قام زيد لا عمرو، فمنهم من أجاز ذلك وهم الأكثر، وذهب أبو القاسم الزجاجى إلى المنع لأن المعنى عنده لا قام زيد ولا قام عمرو، وهذا فاسد بدليل قوله تعالى في نفي الماضى: ﴿ فلا صدَّقَ ولا صلَّى﴾[1] يريد فلم يصدق ولم يصل. وقال الشاعر:

كأنَّ دثاراً حلَّقتْ بلبونِه عقابُ تنوفىٍّ لا عقابُ القواعلِ

فعطف بلا بعد حلقت وهو ماضٍ[2]. ومن ثم لا يعطف بها بعد الإيجاب ويعطف بها حتى بعد الماضى على خلاف بين النحاة.

أما لكن فقد يقع بعدها جملة فتكون حرف ابتداء وتخرج من باب العطف ويكون معناها الاستدراك وتكون الجملة التى بعدها مضادة لما قبلها على خلاف تقول: قام عمرو لكن زيد لم يقم وما قعد بكر لكن قعد عمرو، وإن وقع بعدها مفرد كانت حرف عطف ويكون معناها الاستدراك ولا يعطف بها إلا بعد نفى نحو ما قام زيد لكن عمرو؛ فاستدركت القيام الذى نفيته عن زيد لعمرو بلكن[3]. فلكن تكون حرف ابتداء إذا وقع بعدها جملة فلا تؤدى وظيفة الربط بين معطوف ومعطوف عليه، وتكون عاطفة رابطة إذا وقع بعدها مفرد ويعطف بها بعد النفى.

ومما سبق نجد أن حروف العطف الواو والفاء وثم ...وأضاف إليها النحاة ليس وكيف وهلا وأين ولكن ذلك مردود، وهذه الحروف منها ما يعطف فى حال الإثبات والنفى، ومنها ما يعطف فى حال النفى، ومنها ما إذا ورد بعده جملة كان حرف ابتداء مثل لكن وبل، وإذا ورد بعده مفرد كان حرف عطف، ومنها ما يستخدم مع الاستفهام والخبر مثل أم وقد تحذف معها همزة الاستفهام، ولا يعطف فعل على فعل إلا إذا اتفقا زمناً وإن اختلفت الصيغة، ويعطف على اللفظ تارة وعلى اللفظ أو المحل تارة أخرى.

(١) القيامة: ٣١.
(٢) شرح جمل الزجاجى: ٢٤٤/١.
(٣) المرجع السابق: نفس الموضع.

ويجوز عطف الأسماء بعضها على بعض من غير شرط إلا ضمير الرفع المتصل وضمير الخفض، فأما الأول فلا يعطف عليه إلا بعد تأكيد بضمير رفع مثله منفصل مثل قوله تعالى: ﴿ اسكنْ أنتَ وزوجُك الجنةَ﴾[١] زوجك معطوف على ضمير الفاعل المستتر وجوباً بعد تأكيده بضمير رفع أنت،"أو بفاصل ما"[٢] أى طول يقوم مقام التأكيد مثل أن يقع قبل حرف العطف والمعطوف معمول للعامل فى الضمير المعطوف عليه مثل قوله تعالى :﴿ وهو الذى يصلِّى عليكم وملائكتُه ﴾[٣] ملائكته معطوف على الضمير الذى فى يصلى فلم يحتج إلى تأكيد لطول الكلام بعليكم الذى هو معمول ليصلى العامل فى الضمير المعطوف عليه الملائكة [٤]. ومن ثم لا يعطف على ضمير الرفع إلا بعد تأكيده أو بفاصل يقوم مقام التأكيد.

"ولا يجوز العطف بدون ذلك إلا فى ضرورة شعر:

قُلتُ إذ أقبلتْ وزهرٌ تَهادَى كنعاجِ الفلا تَعسفنَ رملا

فزهر معطوف على الضمير فى أقبلت من غير تأكيد ولا طول"[٥].

وقال الألوسى:" القياس تأكيده بضمير رفع منفصل وما ورد فى الشعر مخالفاً فهو من الضرائر الشعرية قال الشاعر:

وأُقسمُ أنْ لو التقينا وأنتم لكانَ لكم يومٌ من الشرِّ مُظلمُ

الوجه أن يقال التقينا نحن وأنتم إلا أن ضرورة الوزن أوجبت حذف الضمير المؤكد[٦]، وفى شذور الذهب" ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل مررت برجل سواء والعدم سواء صفة لرجل وهو بمعنى مستو، وفيه ضمير مستتر عائد على رجل، والعدم معطوف على ذلك الضمير

(١) البقرة: ٣٥.
(٢) شذور الذهب: ٤٤٨.
(٣) سورة الأحزاب:٤٣.
(٤) شرح جمل الزجاجى: ٢٣٦/١.
(٥) المرجع السابق: نفس الموضع.
(٦) الضرائر الشعرية: ١٧٠.

ولا يقاس على هذا خلافاً للكوفيين"[١]. ومن ثم ما ورد بدون توكيد أو فصل من الضرورة ومما لا يقاس عليه.

وأما ضمير الخفض" فلا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض نحو مررت بك وبزيد، ولا يجوز غيره إلا فى ضرورة شعر نحو:

الآنَ قــرَّبتَ تــَهــجونا وتــَشتمُنا فاذهبْ فما بكَ والأيام منْ عجبِ

والوجه فما بك وبالأيام[٢]. لكنه حذف الجار مــن المعطــوف عليــه لإقامة الوزن.

أما قوله تعالى:﴿ وكفرٌ به والمسجدِ الحرامِ ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿واتقوا اللهَ الذى تساءلونَ به والأرحامَ ﴾[٤] بخفض الأرحام فى قراءة حمزة، فقــد يتخرج على القسم أو من باب حذف حرف الجر لنيابــة حــرف العطــف منابه[٥].

ولا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا الفعل علــى الاســم إلا فــى موضع يكون الفعل فيه فى موضع الاسم أو الاســم فــى موضــع الفعــل؛ فالموضع الذى يكون فيه الاسم فى موضع الفعل اسما الفاعل والمفعــول إذا وقعا فى صلة الألف واللام نحو جاءنى الضارب وقام، وقــام زيــد الــذى ضرب وقائم، قال تعالى:﴿ إن المصدقينَ والمصدقاتِ وأقرضوا اللهَ قرضــاً حسناً﴾[٦]، فعطف وأقرضوا على المصدقين كأنه قال: إن الــذين تصــدقوا وأقرضوا الله.

والموضع الذى يقع فيه الفعل موقع الاسم أن يقع خبراً لــذى خبــر، أعنى خبراً لمبتدأ أو لكان أو لإن وأخواتها أو لما أو حالاً لذى حال أو صفة

(١) شذور الذهب: ٤٥١.
(٢) شرح جمل الزجاجى: ٢٤٨/١.
(٣) البقرة: ٢١٧.
(٤) النساء:١.
(٥) شرح جمل الزجاجى: ٢٤٨/١.
(٦) سورة الحديد: ١٨.

لموصوف أو فى وضع المفعول الثانى لظننت أو الثالث من باب أعلمت، فمما جاء من عطف الاسم على الفعل لوقوع الفعل موقع الاسم قوله:

فألفيتُه يوماً يبيرُ عدوَه وبحرَ عطاءٍ يستخفُ المعابرا

ومما جاء من عطف الفعل على الاسم لكون الفعل فى موضع الاسم قوله تعالى:﴿ أو لم يرَوا إلى الطيرِ فوقَهم صافاتٍ ويقبضنَ﴾[١] تقديره صافات قابضات أى وقابضات.[٢]

ولا يجوز عطف فعل على فعل إلا بشرط أن يتفقا فى الزمان؛ فلا يجوز أن تعطف ماضياً على مستقبل ولا مستقبلاً على ماضٍ، والأحسن أن يتفقا فى الصيغة مع اتفاقهما فى الزمان تقول زيد قام وخرج، وزيد يقوم ويخرج، وقد يجوز أن تختلف الصيغ فى الأفعال المعطوفة مع اتفاق الزمان نحو: إن قام زيد ويخرج يقم عمرو؛ فعطف يخرج على قام لاتفاقهما فى الاستقبال، قال تعالى:﴿ ألم ترَ أن اللهَ أنزلَ من السماءِ ماءً فتصبحُ الأرضُ مخضرةً﴾[٣] ألا ترى أن المعنى أنزل من السماء ماء فأصبحت الأرض مخضرة، قال:

ولقد أمرٌّ على اللئيمِ يسبُنى فمضيتُ ثمَّتَ قلتُ لا يعنينى

فعطف فمضيت وهو ماضٍ على أمر لأن أمر فى المعنى ماضٍ ألا ترى أن المعنى: لقد مررت على اللئيم يسبنى فمضيت، أما إذا اختلف الزمان فلا يجوز العطف فلا تقول: زيد قام ويذهب، تريد قام فيما مضى وذهب فيما يستقبل[٤].ومن ثم لا يعطف من الأفعال إلا ما اتفقا زمناً، وقد تختلف الصيغة ويتفق الزمن كما فى إن قام عمرو ويخرج لأن أداة الشرط

(١) الملك: ١٩.
(٢) شرح جمل الزجاجى: ٢٥٣/١.
(٣) الحج: ٦٣.
(٤) شرح جمل الزجاجى: ٢٥٣/١.

تخلص الفعل للاستقبال، وفى الآية لدلالة السياق، وفى بيت الشعر لفهم المعنى.

المعطوف أبداً يكون إعرابه على حسب إعراب المعطوف عليه من رفع أو نصب أو جر أو جزم، إلا أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فإنه يجوز أن يعطف تارة على اللفظ وتارة على الموضع، مثل اسم أن ولكن ولا التبرئة فإن عطفت على اللفظ نصبت، وإن عطفت على الموضع رفعت، وقد قرئ﴿ إنَّ اللهَ بريء من المشركينَ ورسولُه ﴾[1] برفع رسوله على موضع اسم إن على أحد الوجوه، ومن ذلك قول الشاعر:

لا نَسَبَ اليوم ولا خُلَّةُ اتَّسعَ الخرقُ على الراقعِ

روى برفع خلة على موضع نسب ونصبه على لفظه[2]. ومن ثم يعطف على اللفظ إذا كان المطعوف عليه لا يحتمل إلا إعراباً واحداً، أما إذا كان له لفظ ومحل فإنه يجوز العطف على اللفظ وعلى المحل كالعطف على اسم الحروف الناسخة لأن اسمها قبل دخولها كان مبتدأ مرفوعاً، وحينما دخلت غيرت حكمه، ومما سبق نجد أن حرف العطف يربط بين المعطوف والمعطوف عليه مهما كان نوع المعطوف فيشركه فى إعراب المعطوف عليه، سواء عطفت اسماً على اسم أم فعلاً على فعل وسواء عطفت اسماً على فعل أم فعلاً على اسم بعد تحقق الشروط، وسواء عطفت على اللفظ أم المحل.

مما سبق نجد الربط فى التوابع كان فى البدل ومنه ما يحتاج إلى رابط وهما بدلا البعض والاشتمال، ومنه ما لايحتاج إلى رابط وهم بدل الغلط والنسيان والكل والبداء، وفى التوكيد ومنه ما يحتاج إلى رابط وهو التوكيد المعنوى سواء للمعرفة أم النكرة، ومنه ما لا يحتاج وهو التوكيد

(١) التوبة: ٣.

(٢) شرح جمل الزجاجى:١/٢٥٦.

اللفظى، وفى النعت ومنه ما يحتاج إلى رابط وهما الحقيقى والسببى، ومنه ما لا يحتاج وهو المجاورة، وفى العطف وجميعه يحتاج إلى رابط.

وهذه الأنواع من التوابع التى يجب فيها الرابط لا تكون إلا به لتحقيق التماسك، أما الأنواع التى لاتحتاج إلى رابط فإنما ذلك – فى رأينا– لعلة، أما بدل الكل فلأن البدل هو المبدل منه فكأنه بمثابة الذكر الراجع، وأما بدل النسيان والغلط والبداء فلأن البدل غير المبدل منه وليس بينهما علاقة فهو إعراض عن الأول وإثبات للثانى فلا يحتاج إلى ما يربط بين البدل والمبدل منه، وأما التوكيد اللفظى فلأنه إعادة للمؤكد بلفظه فكان بمثابة الذكر الراجع، وأما نعت المجاورة فلأن المعنى للفظ والإعراب يتبع لفظاً آخر.

الفصل الثالث

روابط المكملات – الموصول–الصفة المشبهة

نتناول فى هذا الفصل أنواعاً مختلفة، وهى الحال والموصول والصفة المشبهة، ورأينا ذلك لأن الرابط فيها جميعاً هو الضمير عدا الحال يجوز فيها الضمير وواو الحال، ولكون المربوط اسماً فصاحب الحال يكون اسماً والموصول الذى يشترط فيه الرابط يكون اسماً إضافة إلى ال، وصاحب الصفة المشبهة اسم؛ لذا رأينا جمعهم بدلاً من التجزىء.

الحال: اسم منصوب على تقدير فى يكون اسماً وجملة وشبه جملة ولابد فى الجملة الواقعة حالاً من رابط وهو صاحبها أو الواو ، والجمل التى يتصل بها الرابط هى:

أولاً:الجملة الاسمية: إن كانت اسمية يجوز ترك الضمير، كقولك: جاء زيد وعمر ضاحك، وأقبل بكر وخالد يقرأ، وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال، من قِبل أن الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها؛ فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها" (١) جاء فى المفصل" فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ "(٢).

قال ابن يعيش:" قوله: إن كانت اسمية فالواو إشارة إلى أنه إن وقعت حالاً فيلزم الإتيان بالواو فيها وليس الأمر كذلك، إنما يلزم أن تأتى بما يعلق الجملة الثانية بالأولى؛ لأن الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه، فإذا وقعت الجملة حالاً فلابد فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها بها لئلا يتوهم أنها مستأنفة، وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو وإما ضمير يعود منها إلى ما قبلها... وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب لأن استعمال الواو فى

(١) شرح المفصل: ٢ / ٦٥.
(٢) المفصل: ٦٤ .

هذا الكلام أكثر لأنها أدل على الغرض وأظهر فى تعليق ما بعدها بما قبلها" (١) .

فمن الربط بالواو قول امرئ القيس:

وقد أغْتدى والطيرُ فى وكناتِها بمنجردِ قيدِ الأوابدِ هيكلِ

بربط الواو، فهذه الواو وما بعدها فى موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل التى يجوز بها نصب الحال(٢).

وإذا لم تذكر واو فلابد من ضمير، وذلك أقبل محمد على رأسه قلنسوة، ولو قلت: أقبل محمد على عبد الله قلنسوة، وأنت تريد الحال لم يجز لأنك لم تأت برابط الجملة بأول الكلام لا واو ولا ضمير يعود من آخر الكلام إلى أوله؛ فيدل على أنه معقود بأوله(٣) ومن ثم إذا لم توجد الواو فلابد من ضمير راجع يربط الحال بصاحب الحال، ولا يصح خلو الجملة من أى رابط مذكور أو مقدر، قال تعالى: ﴿ اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ (٤) فجملة بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فى موضع الحال والرابط فيها الضمير الراجع من المبتدأ بَعْضُكُمْ، ومنه أن تكون مصدرة بأن، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ (٥). وكذلك مصدرة بكأن نحو: ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ كِتَابَ اللّهِ وَرَاء ظُهُورِهِمْ

(١) شرح المفصل: ٢ / ٦٦.
(٢) المرجع السابق: نفس الموضع.
(٣) شرح المفصل: ٢ / ٦٥ .
(٤) سورة البقرة : ٣٦.
وفى شرح التسهيل: ٢ / ٦١. إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو؛ لأنه وجد فى الحال وشبهها وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى به عن الضمير لم يوجد إلا فى الحال فكأن إفراد الضمير مزية على إفراد الواو.
(٥) سورة الفرقان : ٢٠.

كَأَنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ ﴾[١] أو مصدرة بلا التبرئة نحو:﴿ وَاللّهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾[٢] أو مصدرة بما كقول عنترة:

فرأيتُنا ما بينَنا من حاجزٍ إلا المجنُّ وحدُّ أبيضُ مفصلُ[٣]

فهذه الأنواع خلت من واو الحال، إلا أنها لم تخل من ضمير يعود على صاحبها؛ ففى إنهم ليأكلون ضميران يعودان إلى المرسلين، وفى كأنهم لا يعملون ضميران يعودان إلى فريق، وفى لا معقب لحكمه ضمير يعود على لفظ الجلالة وفى بيننا من حاجز ضمير يعود على ضمير المفعولين فى فرأيتنا، وهذه الضمائر بمثابة معلقات تربط بين الحال وصاحبها حتى لا تصير أجنبية عنها.

وقد يجتمع رابطان فى الاسمية مثل أقبل محمد ويده على رأسه، وجاء أخوك وثوبه نظيف الواو وتجئ بالضمير معها تأكيداً لربط الجملة بما قبلها[٤]؛ ومن ثم قد يجتمع رابطان فى جملة الحال الاسمية الواو والضمير الراجع إلى صاحب الحال، ويكون فى ذلك تأكيد للرابط ففى ويده على رأسه الرابط واو الحال أو واو الابتداء كما يسمونها، والراجع فى يده ورأسه.

وكذلك" اجتماع الواو والضمير فى المصدرة بليس قال تعالى:﴿ وَلاَ تَيَمَّمُواْ الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ﴾[٥] وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ جملة اجتمع فيها الواو والضمير فى لستم، واجتماعها فى الاسمية والمصدرة بليس أكثر من انفراد الضمير[٦].

ثانياً: الجملة الماضوية: إن صدرت الجملة بفعل ماضٍ لفظاً وليس قبله إلا ولا بعده أو وتضمنه ضمير صاحب الحال فالأكثر أن يكون الفعل

(١) سورة البقرة : ١٠١.
(٢) سورة الرعد : ٤١.
(٣) شرح التسهيل : ٢ / ٣٦٠ .
(٤) شرح المفصل: ٢ / ٦٥.
(٥) شرح التسهيل: ٢ / ٣٦١.
(٦) المرجع السابق: ٢ / ٣٥٩ .

مقروناً بالواو وقد [١] قال تعالى: ﴿آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾[٢] فجملة وقد عصيت فى موضع الحال واقترنت بالواو والضمير لكونها ماضية غير مسبوقة بإلا.

وانفراد الضمير مع التجرد من قد والواو أكثر من اجتماعه مع أحدهما، قال تعالى: ﴿ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[٣] فجملة حصرت صدورهم فى موضع الحال والرابط فيها الضمير فى (صدورهم) وهو يعود على صاحب الحال ضمير المفعول فى جاؤوكم، والانفراد أكثر من الاقتران بالواو.

وقد يجتمع الضمير مع الواو وحدها، قال تعالى:﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً ﴾[٤] فقد اجتمع رابطان الواو والضمير العائد فى كنتم، وقد يجتمع الضمير مع قد وحدها قال:

أتينَاكم قدْ عمَّكم حذرُ العِدى فنلتُم بنا أَمناً ولم تَعدموا نَصرا [٥]

فجملة قد عمكم... فى موضع الحال، واجتمع فيها الضمير فى (عمكم) وقد.

ثالثاً: الجملة المضارعة: إن كانت الجملة مصدرة بمضارع منفى بلم جاز فيها ما يجوز فى الجملة الاسمية من إفراد الضمير قال تعالى:

---

(١) المرجع السابق:٢ / ٣٦٩ .

(٢) سورة يونس : ٩١.

(٣) سورة النساء : ٩٠.

فى شرح كافية ابن الحاجب: ١٥٢. "لابد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة أو مقدرة، و لا داعى لهذا التقدير؛ لأن الكلام قد ورد بذلك" والأفضل التقدير، جاء فى الأصول فى النحو: ٨ / ٢١٦. تأتى بقد ليعلم أن قد ابتداء بالفعل ومر منه جزء والحال معلوم أنها تتطاول فإنما صلح الماضى هنا لاتصاله بالحاضر فأغنى عنه، ولولا ذلك لم يجز.

(٤) سورة البقرة : ٢٨.

(٥) شرح التسهيل : ٢ / ٣٧٠ . وفيه ٢ / ٣٥٩ . ويكون قد مع الماضى غير التالى لإلا والمتلو بأو أكثر من تركها وإن وجد الضمير، وانفراد الواو حينئذٍ أقل من انفراد قد، وإن عدم الضمير لزمتا.

﴿ فَانقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ ﴾(١) فجملة يمسسهم سوء فى موضع الحال والرابط فيها الضمير فى يمسسهم، ومنه قول زهير:

كأنَّ فتاتَ العِهنِ فــى كــلِّ منــزلٍ نزلنَ به حَبُّ الفنا لــم يُحطَّــم (٢)

فجملة لم يحطم فى موضع الحال من حب الفنا، وفيه ضمير مســتتر يعود على صاحب الحال.

أو إفراد الواو، ومنه قول عنترة:

ولقد خَشيتُ بأنْ أموتَ ولم تكــنْ للحربِ دائرةٌ على ابنَى ضَمضــمِ

وكقوله:

وقد كنتُ أخشَى أنْ أموتَ ولم تكنْ قرائبُ عمروٍ وسطَ نَوْحٍ مُسَلّب (٣)

فجملتى ولم تكن للحرب ولم تكن قرائب فى موضع الحال والــرابط فيهما الواو، وقد عريت من ضمير يعود على صاحب الحال، وهو ضــمير المتكلم فى خشيت وأخشى.

ويجوز فيه أيضاً اجتماع الواو والضمير، قال تعالى: ﴿ أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ (٤) فجملة ولم يوح ... فى موضع الحال، اجتمع فيها رابطان واو الحال والضمير العائد على صاحب الحال فى إليه، ومنــه قول الشاعر:

لا تأخذنى بــأقوالِ الوشــاةِ ولــم أذنبْ وإن كثرتْ فىَّ الأقاويــلُ (٥)

---

(١) سورة آل عمران : ١٧٤.

(٢) شرح التسهيل: ٢ / ٣٦٨ .

(٣) المرجع السابق:٢ / ٣٦٩.

(٤) سورة الأنعام : ٩٣.

(٥) شرح التسهيل:٢ / ٣٦٩ . وفيه: والمنفى بلما كالمنفى بلم فى القياس إلا أنى لم أجده مســتعملاً إلا بالواو، كقول الشاعر: بانت قطامِ ولما يحظ ذومقة منها بوصل ولا إنجاز ميعاد.
فاجتمع فى جملة الحال رابطان الواو والضمير فى منها.

فجملة ولم أذنب فى موضع الحال من ضمير المتكلم فى تأخذنى وفيها ضمير المتكلم المستتر (أنا) العائد على صاحب الحال.

وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفى بلا فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر مثل قمت وأصك عينيه، قال عنترة:

علقتهـــا عرضـــاً وأقتـــلُ قومَهـــا زعماً وربِ البيتِ ليسَ بـــزعمِ (١)

أى وأنا أقتل قومها ولهذا أدخلت الـــواو والضـــمير فـــى المضـــارع المثبت.

ومن ثم لابد فى جملة الحال اسمية أو فعلية مضارعة أو ماضية مـــن رابط قد يكون الضمير وقد يكون الواو وقد يكون الواو والضمير، ولابد من هذا الرابط حتى يرتبط صاحب الحال بها.

الموصول: الموصول سواء منه الاسمى والحرفى هو الـــذى لا يـــتم معناه بذاته بل يحتاج إلى ما يتمم معناه وهو الصلة، وبذلك يقع فى موضـــع الرفع والنصب والجر، يقول ابن يعيش:" معنى الموصول أن لا يتم بنفســـه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به؛ ليتم اسماً، فإذا تم بما بعده كان حكمه حكـــم سائر الأسماء التامة، يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ومبتدأ وخبراً (٢). وهذه الصلة لابد لها من عائد يربطها بالموصول، وهذه الصلة علـــى أنواع، وهذا العائد يتخذ مواقع إعرابية مختلفة، ونبدأ:

* أنواع الصلة التى يتصل بها العائد: تتنوع كما يأتى:

أولاً: الفعل والفاعل:" الذى يوصل بالفعل والفاعـــل، والفعـــل الـــذى يوصل به فعل غير متعدٍ وفعل متعدٍ إلى مفعول واحد وفعـــل متعـــدٍ إلـــى مفعولين وفعل متعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل، وفعل غير حقيقى نحو: كان ولـــيس،

(١) شرح التسهيل: ٢ / ٣٦٧ .

(٢) شرح المفصل : ٣ / ١٨٣.

وهذه أفعال يوصل بها الذى مع جميع ما عملت فيه"[١] ومن ثم يوصل بالأفعال اللازمة والمتعدية، والأفعال التامة والناقصة مثل كان وأخواتها.

ثانياً: الابتداء والخبر: يوصل بجملة المبتدأ والخبر سواء ممطولة مثل: جاء الذى هو فى البيت مسروراً، أو غير ممطولة مثل جاء الذى فى البيت.

ثالثاً: الظرف: نحو: الذى خلفك زيد، كأنك قلت: الذى استقر خلفك زيد، والذى عندك والذى أمامك وما أشبه ذلك[٢]، والظرف إذا وقع صلة فإنه يتعلق" بفعل محذوف نحو: استقر أو حل ونحوه، ولا يتعلق باسم فاعل لأن الصلة لا تكون بمفرد، إنما تكون بجملة، وأكثر النحويين يسمى هذه الجملة صلة وسيبويه يسميها حشواً ... أى زيادة يتم بها الاسم ويوضح بها معناه، وفلان من حشو بنى فلان أى من أتباعهم وليس من صميمهم"[٣].

وفى استقر وشبهه ضمير مستتر مرفوع أو ملابس له نحو: جاء الذى عندك أو فى الدار أبوه[٤] وشرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين[٥] أى تتم بهما الفائدة ويصلح المعنى؛ فلا يقال: جاء الذى اليوم، أو الذى بك؛ لأنه لا فائدة فى ذلك.

ومن ثم يوصل بالظرف والجار والمجرور بشرط أن يكونا تامين، وهنا يتعلقان بفعل محذوف، يعود منهما ضمير على الاسم الموصول يربط بين الصلة وموصولها " والضمير الذى كان مستقراً فى الفعل انتقل منه إليهما "[٦].

---

(١) الأصول فى النحو: ٢ / ٢٦٦ .
(٢) الأصول فى النحو: ٢ / ٢٦٦ / ٢٦٧ .
(٣) شرح المفصل: ٣ / ١٥١ .
(٤) شرح التسهيل : ١ / ١٥٨ ، ١٥٩ .
(٥) شرح شذور الذهب : ١٧٢ .
(٦) شرح قطر الندى: ١٧٠ .

رابعاً: الشرط والجزاء: وأما وصله بالجزاء نحو" الذى إن تأته يأتك عمرو، والذى إن جئته فهو يحسن إليك، ولا يجوز أن تصل الذى إلا بما يوضحه ويبينه من الأخبار " ولما كان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة اقتضى كل واحدة من الجملتين الأخرى كفى عود الضمير إلى الموصول من إحداهما إذا كانت صلة"(١).

ومن ثم يجوز الصلة بجملتى الشرط والجزاء، ويعود منهما ضمير على الاسم الموصول، ويكتفى بضمير واحد؛ لأنهما فى حكم الجملة الواحدة.

خامساً: القسم: زعم قوم من قدماء النحويين أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه، إذ جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول فلا يجوز: جاء الذى أقسم بالله لقد قام أبوه" (٢) والقياس أن الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى؛ فاكتفى فيها بضمير واحد كما يكتفى به فى الجملة الواحدة، وأما السماع فقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (٣) فما موصولة فى موضع خبر إن واللام الداخلة عليها لام إن وليوفينهم جواب القسم المحذوف والقسم بجوابه فى صلة ما"(٤).

ومن ثم يجوز الوصل بجملة القسم لأن القسم وجوابه قد صارتا بمنزلة جملة واحدة، ويكتفى بضمير واحد يعود على الاسم الموصول، وإن منع البعض ذلك، ودليل ذلك الآية الكريمة؛ فإن عاملة وكلاً اسمها واللام مزحلقة. وما موصولة وليست زائدة حتى لا يدخل توكيدان على بعض، وهذا غير جائز.

---

(١) شرح المفصل : ٣ / ١٥٩ . والبعض يمنع الوصل بالشرط والجزاء إذا عريت إحدى الجملتين من عائد. انظر: شرح جمل الزجاجى: ١ / ١٨٣ .

(٢) شرح جمل الزجاجى : ١ / ١٨٣.

(٣) سورة هود: ١١.

(٤) شرح جمل الزجاجى: ١ / ١٨٤. كل فعل تصل به الذى أو تصف به النكرة لا يجوز أن يتضمن ضمير الموصول أو الموصوف فغير جائز أن تصل به الذى. الأصول فى النحو: ٢ / ٢٦٧ .

سادساً: الطلب: لا يجوز الصلة بغير الجملة المحتملة للصدق والكذب لأنها غير بائنة فى نفسها، فلا يجوز الوصل بالجملتين الطلبية والإنشائية، فلا يقال: الذى اضرب أو لا تضربه خلافاً للكسائي، ولا جاء الذى ليته صديقى خلافاً لهشام(١).

ومن ثم لا يجوز الصلة بالجمل غير الخبرية مثل جملة الأمر والنهى أو التمنى... ويجعل لذلك مخرجاً بأن تضمر قولاً؛ فتتحول إلى جمل خبرية، يقول ابن السراج:" فإن أضمرت مع جميع هذا القول جاز فيهن أن يكن صلات لأن الكلام يصير خبراً فتقول: مررت بالذى نعم الرجل هو، أى بالذى يقول نعم الرجل هو"(٢). ومنه قول الشاعر:

وإنِّى لرامٍ نظرةً قبلَ التى لعلِّى وإنْ شطتْ نواها أزورُها

ويحتمل وجهين أن يكون أزورها صلة التى وفصل بينها وبين التى بلعل، وإن شطت نواها على جهة الاعتراض؛ فيكون خبر لعل محذوفاً تقديره لعلى أبلغ ذلك ، والآخر أن يكون على إضمار القول، كأنه قال: أقول لعلى(٣)؛ ومن ثم لا يلى الموصول إلا خبرية.

ومن ثم الجمل الذى يوصل بها هى الجمل التى تحتمل الصدق والكذب، أى الجمل الخبرية سواء فعلية أم اسمية، أما شبه الجملة فتعلق بفعل، ولا يجوز الوصل بالجمل الطلبية حتى يضمر ما يحتمل الصدق والكذب مثل القول.

* الأسماء الموصولة التى يعود إليها الضمير: تختلف الموصولات فهى اسمية وحرفية وأسماء إشارة تؤدى دور الموصول، ومن ثم يختلف كلام النحاة فى كل نوع من حيث عود الضمير الرابط كما يلى:

(١) شرح جمل الزجاجى: ١ / ١٨١ .
(٢) الأصول فى النحو: ٢/٢٦٨،٢٦٧.
(٣) شرح جمل الزجاجى: ١٨٢/١.

أولاً: الموصول الاسمى:" هو الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما والألى والذين واللائى واللاتى وما بمعناهن، وهو من للعالم وما لغيره، وذو عند طىء، وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين إن لم تلغ، وأى وأل فى نحو الضارب والمضروب"(١) فالاسم الموصول إما أن يكون خاصاً أى يدل على مفرد أو مثنى أو جمع مذكراً أو مؤنثاً، وإما أن يكون عاماً غير مختص يشمل المثنى والمفرد والجمع، والمذكر والمؤنث، وهى موصولات اسمية إضافة إلى ال.

والموصولات الاسمية لا خلاف فيها " فالموصول ما لابد له فى تمامه اسماً من جملة تردفه من الجمل التى تقع صفات، ومن ضمير يرجع إليه"(٢)؛ فلابد فى هذه الموصولات من رابط للاسم الموصول بجملة الصلة، تقول: جاء الذى أكرمته، وجاء الذى هو عندك، وجاء الذى عندك.

ففى جملة الصلة ضمير يعود على الاسم الموصول حتى لا يكون أجنبياً عنها.

ثانياً: الموصول الحرفى:" الموصول من الحروف ما أول مع ما يليه بمصدر فالحروف الموصولة تؤول بمصادر مع ما يليها من صلاتها نحو: أريد أن أضرب زيداً أى ضربه، ولم يحتج إلى عائد "(٣)؛ ومن ثم الموصول الحرفى هو ما أول مع ما يليه بمصدر فيكون بمثابة الاسم الموصول المفتقر إلى صلته ليتم معناه، ويكون ما يلى الحرف بمثابة الصلة، وهذه الصلة قد تكون فعلاً إذا كان الموصول الحرفى " أن وما وكى المصدريات (حيث) جعلت هذه الحروف دون غيرها، وإن كان كل حرف لابد من الذى يكون بعده لأنها وما بعدها فى تأويل اسم واحد كالموصولات التى هى مع ما بعدها فى تأويل اسم واحد"(٤) فإذا قلت أحب أن تنجح وذاكر كى تنجح

(١) شرح شذور الذهب: ١ / ١٧٣ .
(٢) المفصل: ١٤٢.
(٣) شرح التسهيل: ١ / ١٣٧ .
(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢ / ٥٩٨ .

وأحب ما تفعل؛ فإن أن تنجح وكى تنجح وما تفعل فى تأويل مصادر فى محل نصب مفعول به، أى نجاحك وفعلك، وهنا لم ترد إلى الحرف المصدرى ضميراً رابطاً.

ومن الحروف المصدرية غير العاملة ما " إن أردت بما معنى الذى فذاك ما ليس فيه كلام، لأنه الباب والأكثر، وهو الأصل، وإنما خروجها إلى المصدر فرع"(١)؛ ومن ثم تكون ما اسماً فيعود إليها ضمير، وتكون حرفاً مصدرياً، وتؤول وما بعدها مصدراً ولا يعود إليها ضمير، وفى التنزيل ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ (٢) فإذا اعتبرنا ما موصولة فهناك عائد محذوف أي اصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ به، إن عديته بالجار أو تؤمره إن عديته بنفسه (٣)،

وإن جعلتها مصدرية فليس هناك عائد من الفعل لأنها هى والفعل بمثابة اسم واحد.

وقد تكون صلة الحرف جملة اسمية إذا كان الحرف الموصول أنَّ المشددة الناصبة للأسماء (٤) تقول: أود أنك ناجح فصلة أن اسم وخبر، وهى واسمها وخبرها مصدر مؤول فى محل نصب مفعول به، ولم يتردد ضمير من الصلة والجملة الاسمية إلى الحرف الموصول (أنَّ).

ومن ثم فإن الحرف الموصول هو ما لابد فى تمام معناه من غيره، ويكون مع ما بعده بمثابة الصلة لأنها تتمم معناها، ولا يجوز أن يتردد من هذه الصلة فعلاً أو جملة اسمية ضمير يعود على هذا الحرف الموصول وقد عد هذه الحروف النحاة فى أن الناصبة للأسماء وأن وما وكى المصدريات.

الألف واللام بمعنى الذى والتى اختلف النحويون فيهما، هل هى اسم أو حرف، فمذهب الجمهور أنها اسم، واستدلوا على ذلك بعود الضمير عليها فى مثل قول العرب: مررت بالقائم أبوهما، والضمائر لا تعود إلا على

(١) المقتضب: ٣ / ٢٠١ .
(٢) الحجر : ٩٤.
(٣) الإيضاح : ١٥٥ ، ١٥٦ .
(٤) شرح المقدمة الجزولية: ٢ / ٥٩٨ . وفيه : ولا يدخل فى الموصول الحرفى أن التى هى حرف عبارة وتفسير وأن الزائدة وما غير الموصولة وكى التى هى حرف جر.

الأسماء، وذهب المازنى ومن أخذ بمذهبه أنها حرف، والضمير عنده عائد على موصوف محذوف أى بالرجلين القائم أبوهما"(١)؛ فمن يرى أنها اسم يجعل الضمير عائد إليها لأنها تكون بمعنى الاسم الموصول، ومن يرى أنها حرف يجعل الضمير عائداً على موصوف محذوف، ونميل إلى الرأى الثانى وهو أن يعود الضمير على موصوف محذوف لأن فى الرأى الأول إخراج لأل عن حرفيتها، ويجوز عندنا أن تكون اسماً من طريق الحمل على المعنى؛ فيعود إليها الضمير حملاً على معنى الذى أو التى.

والألف واللام تختلف عن الموصولات الاسمية فى أن الأخيرة لا توصل إلا بالجمل المحتملة الصدق والكذب، بينما ال لا توصل إلا باسم الفاعل والمفعول نحو جاءنى الضارب والمضروب، ولا توصل بالجمل إلا فى ضرورة شعر نحو قوله:

مِنَ القومِ الرسولُ اللهِ منهمُ لهمْ دانتْ رقابُ بنِى مَعدِّ (٢)

فقد وصل ال بالجملة الاسمية رسول الله منهم، وهذا ضرورة والمعنى الذى رسول الله منهم، ال موصول، ورسول الله منهم جملة صلة الموصول، وهم ضمير يعود إلى ال. وتوصل ضرورة أيضاً بالجملة الفعلية كما فى قول الشاعر:

" ما أنتَ بالحكمِ التُرضى حكومتُه " (٣)

أى الذى ترضى فوصل بالفعل ضرورة، والأصل أن يوصل بالمشتق فيقول: المرضى حكومته، ال موصولة ترضى جملة فعلية صلة الموصول.

ويوصل أيضاً بالظرف اضطراراً كقوله:

---

(١) شرح جمل الزجاجى : ١ / ١٨٠ .

(٢) المرجع السابق: ١ / ١٨١ . وعجز البيت: هم أهل الحكومة من قصى

ويجوز أن تكون ال التى فى الرسول مبقاة من الذين، والأصل من القوم الذين، وحذف الكلمة وإبقاء جزء منها ضرورة. الألوسى: السيد محمود شكرى: الضرائر الشعرية، شرح / محمد بهجة البغدادى، دار الآفاق، ١٩٩٨م، ٢١٧.

(٣) شرح جمل الزجاجى: ١ / ١٨١ . وعجز البيت: ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل.

وفيه أن البعض لا يجعل ذلك خاصاً بالشعر مخالفاً النحاة إذ يمكنه أن يقول: ما أنت بالحكم المرضى.

انظر: شرح التسهيل: ١ / ١٥٠.

" **منْ لا يزالُ شاكراً علـــى المعَـــه فهو حرٌّ بعيشِه ذاتُ ســـعة** "(١)

فوصل ال بالظرف مع، ومن ثـــم ال موصـــولة والظـــرف صـــلة الموصول، وفيه ضمير يعود على ال أو على موصوف محذوف.

ومن ثم فإن ال تستخدم موصولة وتوصـــل بالمشـــتقات ولا توصـــل بالجمل وأشباهها إلا فى ضرورة شعر، وفى كلتا الحالتين لابد من ضـــمير يرجع إلى ال أو على موصوف محذوف على قول المازنى.

ثالثاً: أسماء الإشارة كموصولات: " ولا يكون شـــيء مـــن أســـماء الإشارة موصولاً عند البصريين إلا إذا كان معها ما، وذهب الكوفيـــون أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة وإن لم يكن معها ما، واحتجوا بأشياء منها قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾(٢)، ومن ذلك قـــول الشاعر:

عـــدَس مـــا لـــعبادٍ عـــليكِ إمـــارةٌ نـــجوتِ وهـــذا تـــحملينَ طـــليقُ

الشاهد وهذا تحملين، جعل هذا بمعنى الذى موصولاً، وتحملين صلته أى والذى تحملينه، والصواب ما ذهب إليه أصحابنا (البصريون) ولا حجـــة فيه، فأما الآية فالجار والمجرور بيمينك فى موضع الحال، وما استفهام فى موضع رفع بالابتداء، وتلك الخبر، وكذلك تحملين من قوله وهـــذا تحملـــين طليق، فهذا مبتدأ وطليق الخبر، وتحملين فى موضع الحال والتقـــدير هـــذا محمولاً طليق(٣).

ومن ثم الموصول الذي يعود إليه الضمير أنواع: الموصول الاســـمى الخاص والعام وهذا لابد من الضمير فيه، والموصول الحرفى الذى يـــؤول هو وما بعده بمصدر ولا يحتاج إلى ضمير، وال ولابد فيها من ضمير، وقد يكون ما موصولا اسمياً فيجب الرابط، أو موصولاً حرفياً فلا يكون رابـــط،

(١) شرح التسهيل: ١ / ١٥٠.
(٢) سورة طه: ١٧.
(٣) شرح المفصل: ٤ / ٢٤ .

وأسماء الإشارة على خلاف فى اعتبارها اسماً موصولاً فمن اقر أوجب الضمير العائد.

الصفة المشبهة: من المشتقات ولها صيغ معلومة وفيها معنى الوصف، فهى أسماء مشبهة باسم الفاعل ينعت بها، قال صاحب الإيضاح:" هذه الصفات مشبهة باسم الفاعل؛ لما كان اسم الفاعل مشبهاً بالفعل، وذلك نحو: حسن وشديد وجهه، شبهها باسم الفاعل أنه تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع بالواو والنون والألف والتاء، تقول: حسن وحسنة وحسنان وحسنات وحسنون، وشديد وشديدون وشديدات، وتقصر هذه الصفات عن رتبة اسم الفاعل بأنه ليست جارية على الفعل ولم تكن على أوزانه كما كان ضارب على وزن الفعل على حركاته وسكونه، تقول مررت برجلٍ حسن وجهه وشديد ساعده، وزيد كريم أبوه فيرتفع الوجه والساعد والأب بهذه الصفات"(١).

ومن ثم فالصفة المشبهة باسم الفاعل مشتق يدل على ما دل عليه اسم الفاعل مع زيادة معنوية هى الدلالة على ثبوت الصفة إلا أنها تختلف عنه فى أنها لا تجرى على الفعل ولا تكون على أوزانه.

والصفة لابد فيها من ضمير يعود على الموصوف فتقول: " هذا رجل حسن وجهه كثير ماله، فهذا هو الأصل، لأن الحسن إنما هو للوجه والكثرة إنما هى للمال، ولذلك ارتفعا بفعليهما، وليس فيه نقل ولا تغيير، والهاء فى وجهه وماله هى العائد إلى الموصوف الذى هو رجل" (٢) .

ومن ثم يلزم الصفة المشبهة أن يعود فيها ضمير يربطها بالموصوف قبلها، وهذا الضمير لابد منه؛ لأنه الرابط بينهما، ويكون فى مرفوعها أو منصوبها أو المجرور بالإضافة إليها حسب موقعه الإعرابى، ففى قولنا: مررت برجل كثير ماله حسن وجهه، ضمير يعود من فاعل الصفة المشبهة

(١) الإيضاح: ١٣٨، ١٣٩ .
(٢) شرح المفصل: ٦ / ٨٥ .

(ماله، وجهه) على الموصوف (رجل)؛وبذلك يتم الارتباط بين الصفة والموصوف وإلا أصبح أجنبياً عنها منفصلاً غير مرتبط بها. ولابد من هذا الضمير العائد من الوجه وغيره حتى تصح المسألة على الرغم من أن الصفة نفسها فيها ضمير يعود على الموصوف يقول ابن يعيش: " تعمل فى شيئين لا غير أحدهما ضمير الموصوف، والثانى ما كان من سبب الموصوف، ولا تعمل فى الأجنبى فتقول: مررت برجل حسن، فيكون فى حسن ضمير يعود إلى الموصوف وهو من سبب رجل، ولولا الهاء العائدة على رجل من وجهه لم تجز المسألة"(١) ويقول الزجاجى: " حسن وجهه يلزم فيه تكرار الضمير، لأن فى حسن ضميراً يعود على الرجل، والضمير فى وجهه يعود على الرجل"(٢).

ومن ثم فى الصفة المشبهة نفسها مثل حسن وكريم ضمير يعود على الموصوف قبلها، ولكن هذا الضمير لا يتحقق به الارتباط، بل لابد من تكراره مرة أخرى فى مرفوع الصفة المشبهة أو منصوبها أو المجرور بالإضافة إليها. وفى شرح ابن الحاجب" ما كان فيه ضمير واحد أحسن، وما كان فيه ضميران حسن، ومالا ضمير فيه قبيح، ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهى كالفعل، وإلا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع"(٣).

وهو بذلك يخالف– بقوله: ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهى كالفعل – من سبقه؛ حيث لا يرى فى حسن وجهه إلا ضميراً واحداً هو المضاف إلى وجه، وليس فى حسن نفسها ضمير لأنه كالفعل، فإذا وجد فيها ضمير تكون رفعت فاعلين الضمير والوجه، وهذا لا يجوز إذ لا يكون للفعل

(١) المرجع السابق: ٦ / ٧٢.

(٢) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٥٨٦.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب: ٢٦٤ . ولا تعمل فى الأجنبى فلا يجوز مررت برجل حسن عمرو، ولم يجز لأن الحسن لعمرو؛ فلا يجوز أن يجعل وصفاً لرجل إلا بعلقة وهى الهاء. انظر: شرح المفصل : ٦ / ٧٢.

إلا فاعل واحد، وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل المشبه بالفعل، وهو رأى حسن عندنا.

ومن ثم الصفة المشبهة نفسها فيها ضمير خاصة إذا نصبت بها أو إذا جررت معمولها، أما إذا رفعت فلا ضمير بها حتى لا ترفع فاعلين، وهذا الضمير وحده لا يحقق الربط بينها وبين موصوفها؛ إذ لابد من تكراره في معمولها سواء أكان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً حتى لا تصير أجنبية عن موصوفها.

ومما سبق يتضح أن الحال لابد فيها من ضمير يكون الواو أو الضمير أو الواو والضمير، أما الاسم الموصول فلابد من ارتباطه بجملة الصلة وهذا الربط لا يكون إلا من خلال الضمير المرفوع أو المنصوب أو المجرور، أما الصفة المشبهة فيعود منها رابط يتمثل في الضمير أو الألف واللام، وبهذه الروابط تتواصل هذه الأجزاء.

الفصل الرابع

الربط بين جملتين

فى هذا الفصل نتناول الربط بين مربوط يكون جملة ومربوط به جملة وكلا الجملتين منفصلتان إلا أن الرابط يربط بينهما فيصيران جملة واحدة، وبدون الرابط تكون كل جملة أجنبية عن الأخرى مثل جملتى الشرط والجزاء وجملتى القسم وجوابه والتنازع.

التنازع: من المعروف أن العامل لابد له من معمول سواء ذكر أم حذف، وقد يوجد أكثر من عامل ولايوجد إلا معمول واحد، وهذا المعمول يصح من جهة المعنى لكل من هذه العوامل؛ فيتنازعه العوامل الموجودة، بمعنى أن يعمل أحد هذه العوامل فى المعمول المذكور ويعمل الباقى فى محذوف يدل عليه الموجود.

قال ابن هشام:" إذا تنازع من الفعل أو شبهه عاملان فأكثر ما تأخر من معمول فأكثر فالبصرى يختار إعمال المجاور، فيضمر فى غيره مرفوعه، ويحذف منصوبه إن استغنى عنه وإلا أخره، والكوفى الأسبق فيضمر فى غيره ما يحتاجه"(١) فالتنازع أو الإعمال أن يطلب عاملان أو أكثر معمولاً أو أكثر قد يكون مفعولاً للفعلين أو فاعلاً للفعلين، وقد يكون فاعلاً لأحدهما ومفعولاً للآخر أو العكس، وشرط التنازع – كما سبق– أن يكون العامل فعلاً أو شبهه من المشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول، وأن يكون متأخراً لا متقدماً مثل: عمراً أهنت وحييت، ولا متوسطاً مثل: أهنت عمراً وحييت، ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول : ضربت وأهنت زيداً يوم الخميس(٢)، زيداً مفعول به ويوم ظرف، وكلاهما مطلوبان للفعلين المتنازعين ضربت وأهنت،

(١) شرح شذور الذهب : ٤٢٥.وفيه: جوز بعضهم التنازع إذا توسط المعمول مثل ضربت زيداً وأكرمت. انظر الخلاف فى ترجيح عمل الأقرب من المتنازعين فى شرح التسهيل: ١ / ٤٥٢ .
(٢) شرح شذور الذهب: ٤٢٦.

" ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً قول الشاعر:

أَرجو وأَخشى وأَدعــو اللهَ مبتغيــاً عفواً وعافيةً فى الروحِ والجسدِ (١)

لفظ الجلالة معمول واحد(مفعول به) تتنازعه ثلاثة أفعال هى أرجو وأخشى وأدعو، على رأى البصريين يكون مفعولاً لأرجو، ومفعولا أخشى وأدعو محذوفان لدلالة المتقدم.

وفى مسألة التنازع كلام كثير، والذى يهمنا الرابط، قال ابن هشام عن العاملين فى باب التنازع" لابد من ارتباطهما "(٢).

وتتنوع الروابط فى باب التنازع وهى:

أولاً: العطف: من المعروف أن حروف العطف وسطات بين المعطوف والمعطوف تشركه فى حكمه الإعرابى، وتؤدى معانى لا تؤدى إلا بها إضافة إلى دور الربط بينهما، قال ابن هشام:" العاملان فى التنازع لابد من ارتباطهما إما بعاطف كما فى قام وقعد أخواك" (٣)، قام فاعله محذوف دل عليه الفاعل المتأخر والمعنى قام أخواك وقعد أخواك، والرابط بين الجملة الأولى والثانية حرف العطف، وقال ابن عصفور: إن " العاملين فى هذا الباب لابد أن يشتركا وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبراً... وحتى تكون الجملتان قد اشتركتا أدنى اشتراك فيسهل الربط"(٤) ومن ثم لابد فى جملتى التنازع من رابط يربطهما ومن هذه الروابط حرف العطف الواو، لأنه يشرك الثانى فى حكم الأول.

ثانياً: الشرط: قال ابن هشام:" أو كون ثانيهما جواباً للأول ....، وإما جوابية الشرط" (٥) وفى شرح التسهيل" يختار جواز كون العاملين فعلى

(١) المرجع السابق: نفس الموضع.
(٢) مغنى اللبيب: ٢ / ٥٠٨ .
(٣) المرجع السابق : ٢ / ٥٠٨.
(٤) شرح جمل الزجاجى : ١ / ٦٣٥.
(٥) مغنى اللبيب : ٢ / ٥٠٨ .

شرط"[١]، والمقصود بهذا الكلام أن يكون فعلا التنازع فعلى شرط وجواب؛ فيكون الرابط بينهما أداة الشرط، ومنه:

بعكـــــاظ يعشـــــى النـــــاظرينَ إذ هـــم لمحـــوا اشـــعاعَه [٢]

أصل الكلام يعشى شعاعُه الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه، ولكنه حذف مفعول يعشى لدلالة المتأخر عليه، والرابط بين الجملتين اســم الشــرط إذا؛ لكونها تربط بين جملتى الشرط والجزاء سواء فى التنازع أو فــى غيــره، وجملة يعشى الناظرين هنا دليل الجواب لتقدمها والجواب محذوف.

ثالثاً: كون الجملة جواباً للطلب، فابن هشام يجعل الرابط" كون ثانيهما جواباً للأول"[٣] نحو قوله تعالى: ﴿ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُــولُ اللَّــهِ ﴾[٤] ونــحو:﴿ آتُــونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [٥] فالمقصود – والله أعلم – تعالوا رسول الله يستغفر لكم رسول الله، وآتونى قطراً أفرغ عليه قطــراً، ولكــن حذف المفعول فى الأول استغناء عنه بالفاعل فى يستغفر والمفعول فى أفرغ قطراً، والرابط هنا ليس كون الجملة جواباً للشرط، وإنما هو حرف شــرط محذوف، والتقدير إن تؤتونى قطراً أفرغ عليه قطراً.

رابعاً: جواب السؤال: يجعل ابن هشام من الروابط الجواب كما مضى بأن تكون جواباً لشرط، أو جواباً لسؤال يقول:" أو جوابية السؤال"[٦] نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلاَلَةِ ﴾ [٧]؛ فالكلام علــى جملتــين جملــة السؤال يَسْتَفْتُونَكَ وجملة الجواب قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ، وهما جملتان مستقلتان ربط بينهما كون الثانية صارت جواباً للأولى.

---

(١) شرح التسهيل : ١ / ٤٤٩ .
(٢) المرجع السابق : ١ / ٦٢٨ .
(٣) مغنى اللبيب : ٢ / ٥٠٨ .
(٤) سورة المنافقون : ٥.
(٥) سورة الكهف : ٩٦.
(٦) مغنى اللبيب : ٢ / ٥٠٨..
(٧) سورة النساء : ١٧٦.

خامساً: إعمال الأول فى الثانى: ومن طرق الربط إعمال الفعل الأول بلفظه فى الثانى فيكون بمثابة الذكر الراجع إليه، ويماثل فى ذلك إعادة المبتدأ بلفظه قال ابن هشام:" أو عمل أولهما فى ثانيهما"(١) نحو: ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾(٢) الأصل ظنوا أن لن يبعث الله أحداً كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً، وحذف الأول لدلالة الثانى، والرابط بين الجملة الأولى والثانية إعادة الفعل الأول الظن بلفظه فى الجملة الثانية وجعله عاملاً فى الثانى. ومن ثم التنازع إعمال أكثر من عامل فى معمول أو أكثر، وهذه العوامل تحتاج إلى ارتباط حتى تصح المسألة، وهذا الارتباط يكون بحرف العطف أو الشرط أو جواب الاستفهام أو إعادة العامل بلفظه.

الشرط: الجملة الشرطية تتكون من الفعل الأول ويسمى شرطاً؛ وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثانى، والعلامة تسمى شرطًا، قال تعالى: ﴿ فَقَدْ جَاء أَشْرَاطُهَا ﴾(٣) والفعل الثانى يسمى جواباً وجزاء تشبيهًا له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول، كما يقع الجواب بعد السؤال يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه(٤).

ومن ثم الجملة الشرطية تتكون من جزأين الشرط والجزاء وهما جملتان الثانية تترتب على الأولى وتكون جزاء لفعله، وهما جملتان مستقلتان" ودخل حرف الشرط فربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارت كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر، فكما أن المبتدأ لا يستعمل إلا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستعمل إلا بذكر الجزاء"(٥) ومن ثم فإن أداة الشرط تكون رابطاً بين الجملتين المنفصلتين (الشرط والجزاء) فيصيران جملة واحدة، كما يربط بين المبتدأ والخبر فيكونان جملة واحدة.

(١) مغنى اللبيب: ٢ / ٥٠٨ .
(٢) سورة الجن : ٧.
(٣) سورة محمد: ١٨.
(٤) شرح شذور الذهب : ٥٢ .
(٥) شرح المفصل : ١ / ٨٩ .

والرابط فى الجملة الشرطية نوعان:أدوات الشرط، والحروف الواقعة فى جواب الشرط:

أولاً: أدوات الشرط: الأدوات التى تربط بين جملتى الشرط والجزاء نوعان:

أ – حروف الشرط:" من أصناف الحرف حرف الشرط، وهما إن ولو يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاءً، كقولك: إن تضربنى أضربك، ولو جئتنى لأكرمنك، خلا أن إن تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضياً، ولو تجعله للاستقبال وإن كان مستقبلاً"(١).

ومن ثم فإن إن ولو حرفا شرط، وإن حرف شرط جازم ولو حرف شرط غير جازم، ومعنى أنهما حرفان أنهما ليس لهما محل من الإعراب؛ فلا يكونان فاعلاً ولا مفعولاً ولا مبتدأ ولا خبراً.

ب– أسماء الشرط: من لمن يعقل من الثقلين من الإنس والجن نحو: ﴿ ومن يقترفْ حسنةً نزدْ له فيها حسناً﴾(٢)، وما لما لا يعقل: قال تعالى:﴿ ما يفتحِ اللهُ للناسِ من رحمةٍ فلا ممسكَ لها ﴾(٣)، ومهما من أدوات الشرط تستعمل فيه استعمال ما تقول: مهما تفعل أفعل مثله قال تعالى: ﴿ وقالوا مهما تأتِنا به من آيةٍ لتسحرَنا بها فما نحنُ لك بمؤمنينَ﴾(٤)، وقد اختلف فيها فقيل هى اسم بتمامها وقال الخليل هى ما الشرطية زيدت عليها ما، وحكى الكوفيون مهمن بالنون(٥)، وأى قال تعالى: ﴿ قل ادعوا اللهَ أو ادعوا الرحمنَ أياما تدعوا فله الأسماءُ الحسنى﴾(٦)

(١) المفصل: ٣٢٠ . وفيه: لا يخلو الفعلان فى باب إن من أن يكونا مضارعين أو ماضيين أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً، فإذا كان مضارعين فليس فيها إلا الجزم، وكذلك فى أحدهما إذا وقع إذا وقع شرطا فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع، قال زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالى ولا حرم.

(٢) الشورى:٢٣.

(٣) فاطر:٢.

(٤) الأعراف: ١٣٢.

(٥) شرح المفصل: ٤٦/٧.

(٦) الإسراء: ١١٠.

ربطت أسماء الشرط بين الشرط والجزاء من للعاقل وما لغيره ومهما وأى بمعنى ما تضاف إليه.

أما أنى فأصلها الاستفهام تارة بمعنى أين وتارة بمعنى كيف، ويجازى بها قال:

فأصبحتَ أنَّى تأتِها تلتبسْ بها كلا مَركبيها تحتَ رجليك شاجرُ(١)

وأينما اسم من أسماء الأمكنة مبهم يقع على الجهات الست والأكثر استعمالها مضمومة إلى ما، قال تعالى:﴿ أينما تكونُوا يدركْكم الموتُ﴾(٢)، وليس ذلك بلازم قال الشاعر:

أينَ تصرفْ بها العداةَ تجدْنا نصرفُ العيسَ نحوَها للتلاقِى(٣)

ومتى اسم من أسماء الزمان قال الشاعر:

متى تأتِه تعشو إلى ضوءِ نارِه تجدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ موقدِ

وقد تضم إليها ما(٤)، ومن ثم تستخدم بدون ما ومزاداً عليها ما، وفى كلا الحالين تربط بين الشرط والجزاء.

حيث ظرف من ظروف الأمكنة يقع على الجهات الست، قال تعالى: ﴿ وحيثُما كنتم فولوا وجوهَكم شطرَه ﴾ (٥)، و إذ ظرف لما مضى من الزمان قال الشاعر:

إذ ما أتيتَ إلى الرسولِ فقلْ له حقاً عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ(٦).

فحيث ظرف للمكان وإذ ظرف لما مضى للمكان لكنهما يقومان بدور الربط بين جملتى الشرط والجزاء.

---

(١) شرح المفصل: ٧/ ٤٢، ٤٥.
(٢) النساء: ٧٨.
(٣) شرح المفصل: ٤٦/٧.
(٤) المرجع السابق: ٤٧/٧.
(٥) البقرة: ١٤٤.
(٦) شرح المفصل: ٤٧/٧.

أما إذا فظرف لما يستقبل من الزمان تستخدم مع ما قال الشاعر:

تصغى إذا شدَّها للرحلِ جانحةً حتى إذا ما استوى فى غرزِها تثبْ

ويجازى بها بدون ما قال الشاعر:

إذا قصرتْ أسيافُنا كان وصلُها خطانا إلى أعدائنا فنضارب(١)

ومن ثم إن وإذ ما وأين وأيان ومتى ومهما ومن وما وحيثما تجزم فعلين، وإذا ولو غير جازمتين، وتربط هذه الأدوات بين جملتين الأولى للشرط والثانية للجزاء ولولا ذلك لأصبحت جملة الجزاء منفصلة عن جملة الشرط وغير مترتبة عليها.

ثانياً: الحروف الواقعة فى جواب الشرط: وهذه الحروف تدخل فى سياقات محددة لتؤدى وظيفة معينة، وهى كما يلى:

أ – الفاء: تكون رابطة للجواب حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً (٢) بأن يكون:

– جملة اسمية نحو: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ (٣) وقوله تعالى: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٤) فجملة الجواب اسمية مؤكدة بأن (إِنَّهُمْ عِبَادُكَ)، واسمية المبتدأ فيها ضمير، وكلاهما لا يصلح لأن يكون شرطاً لذلك دخلت الفاء لتؤكد ربط جملتى الشرط والجزاء.

– فعلية فعلها جامد: نحو: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ﴾ (٥) فجملة الشرط فعلها جامد (عسى) من أفعال الرجاء، ولا يصلح أن يكون شرطاً فوجبت الفاء مؤكدة للربط.

– فعلية فعلها إنشائى نحو: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ (٦) فجملة الجواب فعلها إنشائى طلبى فعل أمر (اتبعونى)، ولا يصلح لمباشرة

(١) المرجع السابق: نفس الموضع.
(٢) الإتقان : ٢١٠
(٣) سورة المائدة: ١١٨
(٤) سورة الأنعام: ١٧.
(٥) سورة الكهف: ٣٩، ٤٠.
(٦) سورة آل عمران: ٣١.

الأداة؛ لذلك دخلت الفاء، وكذلك إن كان دعاء أو استفهاماً أو نهياً أو أمراً ... نحو: ﴿ فَإِن شَهِدُواْ فَلاَ تَشْهَدْ مَعَهُمْ ﴾(١).

- ماضية لفظاً ومعنى: قال تعالى: ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ ﴾(٢) فجملة قد سرق ... جملة ماضوية لفظاً ومعنى مؤكدة بقد.
- مقرون بحرف استقبال: ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ ﴾ (٣) فسوف يأتى الله جملة مقرونة بحرف استقبال لا يجوز أن تكون شرطاً لذلك دخلت الفاء.

ومما سبق نجد أن القاسم المشترك بين جمل جواب الشرط التي يجب اقترانها بالفاء أنها جمل لا تصلح أن تكون شرطاً بأن تكون اسمية أو طلبية أو اقترنت بحرف يفصلها عن أداة الشرط، فتدخل الفاء لتؤكد ارتباط الشرط بالجزاء فيصيران جملة واحدة.

ب- إذا: يقام إذا مقام الفاء، وذلك لا يجوز إلا فى الجملة الاسمية، وإذا هنا الفجائية تغنى عن الفاء إن كانت الأداة إنْ، والجواب جملة اسمية (٤) نحو: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (٥). ومن ثم لا تربط إذا جملتى الشرط والجزاء إلا بشروط ثلاثة أن تكون إذا فجائية، وأن تكون أداة الشرط إن، وأن يكون جملة الشرط اسمية؛ فهنا يجوز أن تغنى إذا عن الفاء، وقد توافر ذلك فى الآية الكريمة؛ فإذا فجائية وأداة الشرط إنْ وجواب الشرط جملة اسمية من مبتدأ وخبر (هم يقنطون).

(١) سورة الانعام: ١٥٠.
(٢) سورة يوسف: ٧٧.
(٣) سورة المائدة: ٥٤.
(٤) أوضح المسالك: ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ . وانظر المفصل: ٣٢٢.
(٥) سورة الروم: ٣٦ .

جـ- اللام: وهى لام جواب لو ولولا[١] قال تعالى: ﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾ [٢] وقال : ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ﴾ [٣] ومن ثم تدخل اللام فى جواب لو ولولا وذلك " لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى" [٤] فقد أكدت ارتباط جملة الجواب فى (لعذبنا – لفسدت) بالشرط.

ومن ثم فإن الحروف الواقعة فى جواب الشرط إنما تدخل لتوكيد ارتباط الشرط بالجزاء، وتدخل إذا لم يصلح الجواب لأن يكون شرطاً أى يباشر أداة الشرط، كأن يكون جملة اسمية أو طلبية أو مقرونة بحرف نفى أو تنفيس، ومنها ما يدخل على إن فقط مثل إذا الفجائية وما يدخل على لو ولولا وهو لام الجواب، ويجوز أن تربط بالفاء فى الجملة الاسمية أو إذا الفجائية إحلالاً لها محل الفاء، ويكون ذلك الربط لتأكيد ربط الجواب بالشرط إذ الربط الأول بين الجملتين قد تم بأداة الشرط، ولما لم يصلح أن يكون الجواب شرطاً أكد ذلك بحرف آخر يقع فى جملة الجواب ليكون سنداً ودعامة له.

<u>روابط القسم</u>: القسم يشترك فيه الاسم والفعل، وهو جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية، نحو قولك: حلفت بالله وأقسمت وآليت وعلم الله وعهد الله ولعمرك ولعمرو أبيك ولعمرو الله ويمين الله ويم الله وأمانة الله وعلىَّ عهد الله لأفعلن أو لا أفعل، ومن شأن الجملتين أن تتنزلا منزلة جملة واحدة، كجملتى الشرط والجزاء، فالجملة المؤكد بها هى القسم، والمؤكدة هى المقسم عليها والاسم الذى يلصق به القسم ليعظم به ويفخم هو المقسم به[٥]" فالقسم يؤكد به الجملة التى أجبت بها ويرتبطان

(١) المفصل: ٤٢٧ .
(٢) سورة الفتح: ٢٥.
(٣) سورة البقرة: ٢٥١ .
(٤) المفصل : ٣٢٧.
(٥) المرجع السابق: ٣٤.

ارتباط الشرط والجزاء أى لا تكتفى الجملة الأولى دون الثانية، ولا الثانية دون الأولى، فتصير الجملتان كالجملة الواحدة كما تصير الجملتان كالجملة الواحدة فى الشرط والجزاء"[١] وذلك عن طريق حرف يربط المقسم عليها بالمقسم بها لكون كل منهما مستقل بنفسه، وهو أربعة اللام وإن وهما للإثبات، ولا وما وهما للنفى، ومنهم من يزيد إن النافية فتصير خمسة[٢] ومن ثم يتكون القسم من جملتين منفصلتين ويرتبطان من خلال روابط معينة تتمثل فى الحروف الواقعة فى جواب القسم وهى:

لام جواب القسم، وتدخل على الماضى كقولك: والله لكذب، قال امرئ القيس:

حَلفتُ لها باللهِ حلفةَ فاجرٍ لنَاموا فما إنْ مِن حديثٍ ولا صَالِى

والأكثر فى دخولها على الماضى أن تدخل مع قد وذلك أن أصل اللام للابتداء ولام الابتداء لا تدخل على الماضى المحض، فأتى بقد معها لأن تقربه من الحال، والذى حسن دخولها على الماضى دخول معنى الجواب فيها[٣].

وإن كانت الجملة المجاب بها القسم فعلا ماضياً مثبتاً أو خلا القسم من استطالة وجب اقترانه باللام وحدها، وكذلك إن لم توجد الاستطالة والفعل غير متصرف وجب الاقتران باللام مفردة نحو:

لعَمرِى لنعمَ الفتى مالكٌ إذا الحربُ أصلتْ لظاها رِجالا[٤].

وإن كان الفعل متصرفا فالأكثر أن يقترن باللام مع قد مثل قوله تعالى:﴿ تاللهِ لقدْ آثرَك اللهُ علينا﴾[٥]، أو اللام مع ربما قال الآخر:

لئن نزحتْ دارُ ليلى لرُبما غَنينا بخيرٍ والديارُ جميعُ

(١) شرح المقدمة الجزولية: ٨٥٣/٢.
(٢) شرح ألفية ابن معطى: ٤٣٠/١.
(٣) شرح المفصل: ٢١/٦.
(٤) المرجع السابق: نفس الموضع.
(٥) يوسف: ٩١.

أو بما مرادفة ربما كقول عمر بن أبى ربيعة:

فلئنْ بـــَانَ أهـــلُه لـــبـــمـــا كـــَـانَ يـــُـؤهـــلُ

وقد يستغنى باللام الفعل المتصرف مثل قوله تعالى: ﴿ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرًا لظلوا من بعده يكفرون﴾(١)، ومثل قول الشاعر:

حلفتُ لها بالله حـلفةَ فـاجرٍ لناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالى(٢)

ومن ثم إذا كان الجواب فعلاً ماضياً مثبتاً فيقترن بلقد أو لبما أو لربما أو اللام فقط.

وإذا قدم معمول الماضى المجاب به القسم قرن باللام وأغنت عن قد وربما وبما كما أغنى اقترانها بمعمول المضارع المؤخر عن توكيده بالنون، ومن شواهد اقترانها بمعمول الماضى المؤخر قول أم حاتم:

لعَمرِى لقدْ ما عَضنى الجوعُ عضةً فـــآليتُ ألا أمـــنعَ الدهرَ جائعا

وقد اجتمع فى قول عامر بن قدامة:

فـلبـعدَه لا أخْـلـدَن ومـالـَه بـذلٌ إذا انـقطعَ الإخـاءُ فـودعَا

شذوذان أحدهما عدم الاستغناء بتقدم اللام عن النون، والثانى دخولها على جواب منفى، فلو كان مثبتاً لكان دخولها مع تقدم اللام أسهل(٣).

وقد يجاب القسم بمضارع ماضى المعنى فيقترن بلقد أو لبما، قال الشاعر:

لئـنْ أمـستْ ربـوعُهم يَـبابا لقدْ تـَدعو الـوفودُ لها وفودَا

واقترانه لبما مثل:

فلئنْ تغيرَّ ما عهدت وأصـبحت صـدفت فـلا بـذلٌ ولامـيسورُ

لبما تـساعفْ فى اللقاءِ وليُها فرحٌ بـقربِ مـزارِها مـسرورُ(٤).

(١) الروم:٥١.

(٢) شرح التسهيل: ٣/٢١٣،٢١٤.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٢١٤،٢١٥.

(٤) المرجع السابق: ٣/٣١٥.

ومن ثم إذا دل المضارع على الماضى عومل معاملة الماضى فيقترن بلقد أو لبما.

والمضارع يكون توكيده بالنونين واجباً، وذلك إذا كان مثبتاً مستقبلاً جواب القسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو قوله تعالى:﴿ تاللهِ لأكيدنَّ أصنامَكم ﴾[١] ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفياً نحو قوله تعالى: ﴿ تاللهِ تفتؤُ تذكرُ يوسفَ﴾[٢] إذ التقدير لا تفتؤ، أو كان حالاً نحو قول الشاعر:

يميناً لأبْغضُ كلَّ امْرئٍ

أو كان مفصولاً من اللام[٣] قال تعالى: ﴿ ولئنْ متم أو قُتلتم لإلى اللهِ تُرجعون ﴾ [٤].

ومن ثم إذا أريد بالمضارع الاستقبال وكان مثبتاً غير مفصول من لامه بفاصل وجب اقترانه باللام والنون ، ولا يجوز توكيده بهما منفياً أو مفصولاً من لامه بفاصل.

وإن أريد بالفعل المضارع فى الجملة الفعلية المثبتة الحال أجيب به القسم مقترناً باللام وحدها نحو: والله ليقوم زيد وهو قليل، وإنما يكثر إذا كان فى خبر إن نحو: والله إنَّ زيداً ليقوم، ولا تدخله النون لأنها تدل على الاستقبال، وقيل لام القسم لا تدخل إلا على المستقبل، وأما اللام الداخلة على

---

(١) الأنبياء: ٥٧.

(٢) يوسف:٨٥.

(٣) أوضح المسالك: ٩٥،٩٦/٤. وإن أريد بالمضارع الاستقبال فالأكثر الجمع بين اللام ونون التوكيد مشددة ومخففة قال تعالى فى سورة يوسف الآية الثانية والثلاثين﴿ ليسجننْ وليكونن منَ الصاغرين﴾ أما اللام فللربط، وأما النون فللفرق بينه وبين الحاضر، ولأنها مختصة بتأكيد ما فيه معنى الطلب، ولا يتصور إلا فى المستقبل، وقيل للفرق بين لام القسم ولام الابتداء. انظر : شرح ألفية ابن معطى: ٤٣٢/١.

(٤) آل عمران: ١٥٨.

خبر إن فإنها لام الابتداء"[١]. فيجب الاقتران مجردة من النون إن أريد به الحال لأن النون تدل على الاستقبال ويكثر فى خبر إنَّ.

ومما سبق نجد أن الجواب يكون ماضياً فيقترن بلقد أو لبما أو لربما أو مضارعاً فيقترن باللام والنون أو اللام.

فأما إنَّ فقولك: والله إنَّ زيداً فى الدار، وإنك لقائم، قال تعالى:﴿ حم والكتابِ المبينِ إنَّا أنزلنَاه ﴾[٢]، قال الكسائى إنا أنزلناه استئناف وحم والكتاب كأنه قال حق والله، وقال الفراء قد يكون جواباً[٣]. فاسمية تربط بأن المشددة لاختصاصها بها نحو: والله إن زيداً لقائم وتلزم أن الجملة الاسمية لاختصاصها بها من حيث أنها عاملة، ويجوز الجمع بين اللام وإن للمبالغة فى التوكيد وفى التنزيل: ﴿والصافاتِ صفًا ﴾[٤]إلى قوله ﴿إن إلهكم لواحد﴾[٥] وتربط بأن المخففة نحو: والله إنْ زيدٌ لقائم فإن أعملتها لم تحتج إلى اللام لامتيازها عن النافية بالعمل[٦]. فالرابط فى الاسمية إن الثقيلة أو المخففة وقد تدخل اللام لتوكيد الربط.

القسمان الآخران من الجواب هما الجملتان الاسمية والفعلية المنفيتان، الاسمية تربط بما ولا نحو: والله ما زيد قائماً أو ما زيد قائم على اللغتين جميعاً، ووالله لا رجل أفضل منك ولا زيد فيها ولا عمرو وإنما جىء بحرفين فى النفى ليكونا بإزاء حرفى الإيجاب[٧]؛ فالجملة الاسمية تتلقى فى الجواب بما عاملة ومهملة، أو لا عاملة ومهملة.

(١) شرح ألفية ابن معطى:١/ ٤٣٣.
(٢) الدخان: ١-٣.
(٣) الأصول فى النحو:١/٤٣٥.
(٤) الصافات: ١.
(٥) الصافات: ٤.
(٦) شرح ألفية ابن معطى: ١/ ٤٣١.
(٧) شرح ألفية ابن معطى:١/٤٣٤.

وأما الجملة الفعلية ففعلها إن كان ماضياً فالربط بما نحو: والله ما قام زيد؛ لأنها تقربه من الحال، قال الشاعر:

حَسبُ المُحبين فى الدُّنيا عذابُهمُ والله لا عــذبَتْهم بعدَها سقرُ

أى لا تعذبهم، وإذا قيل والله لا قمت قدر معه لفظة أبداً لتكون فارقــة بين الماضى بمعنى المستقبل وبين الماضى الذى معه كلمة لا بمنزلــة لــم كقوله تعالى: ﴿ فلا صدقَ ولا صلى﴾[١]. وإن كان مضارعاً فالربط بما ولا، أما ما فتخلصه للحال نحو: والله ما يقــوم زيــد الآن، وأمــا لا فتخلصــه للاستقبال نحو: والله لا يقوم زيد غداً[٢]، وإن كان المضارع المجاب به القسم منفياً ونفيه بلا يؤكد بالنون، قال الشاعر:

تاللهِ لا يحمدَنَّ المرءُ مجــتنيًا فعلَ الكرامِ وإنْ فاقَ الورى حَسَبا

والأكثر ألا يؤكد قال تعالى: ﴿ وأقسموا باللهِ جهدَ أيمانهم لا يبعثُ اللهُ من يموتُ بلى وعدًا عليه حقًا﴾[٣] ، ومن ثم تتلقى الجملة الفعلية الماضية بما والمضارعة بما أو لا.

مما سبق نجد أن الحروف التى تربط القسم بالجواب هى الــلام وإن ويتلقى بهما فى الإثبات، وما ولا ويتلقى بهما فى النفى.

ومما سبق نجد أن الربط فى هذا الفصل كان بين جملتين منفصــلتين ارتبطتا من خلال روابط معينة وذلك كما فى التنازع حيث يرتبط الفعــلان المتنازعان للمعمول من خلال حرف العطف أو الجوابية...، أمــا جملتــى الشرط والجزاء فيرتبطان من خلال أسماء وحروف الشرط فى بداية جملــة الشرط، ويؤكد هذا الارتباط بالحروف الواقعة فى جواب الشرط، ويــرتبط القسم بجوابه من خلال الأحرف التى يتلقى بهــا الجــواب وهمــا حرفــان

(١) سورة القيامة: ٣١.
(٢) شرح ألفية ابن معطى: ١/ ٤٣٤.
(٣) النحل: ٣٨.

للإيجاب وآخران للنفى، ولولا هذه الروابط الاسمية والحرفية لانفصل كل جزء عن الآخر وأصبح أجنبياً لا يمت له بصلة.

من خلال هذا الباب يتضح أن ما يحتاج إلى ربط يشمل العمد مثل الجملة الاسمية حيث الربط بين المبتدأ والخبر ويشمل ذلك أسلوب المدح والذم والاشتغال، وكذلك التوابع حيث الربط بين التابع والمتبوع كما فى النعت والبدل والتوكيد وعطف النسق، وكذلك بين الجملتين اللذين لا يكونان جملة واحدة إلا من خلال الربط مثل جملتى الشرط والجزاء وجملتى القسم والجواب، وكذلك فى الحال والصلة والصفة المشبهة.

أما الروابط فقد تنوعت فى الجملة الاسمية حيث الضمير والإشارة والإعادة والعموم...، أما التوابع فيربطها الضمير أو الإعادة، وجملة الشرط والجواب يربطهما أدوات الشرط ويؤكد الربط بالحروف الواقعة فى الجواب مثل الفاء واللام وإذا الفجائية، ويربط جملتى القسم والجواب الحروف الواقعة فى جواب الشرط.

الباب الثانى

الحذف

تحذف كل القضايا التى يفترض مستعمل اللغة فيها أنها لم تعد وثيقة الصلة بتفسير القضية اللاحقة[١] والمقصود بالحذف إسقاط عناصر معينة من التركيب يمكن الاستغناء عنها مع إمكان الفهم وعدم اللبس.

لقد كانت المناقشات حول الحذف حيث يسمى أحياناً الاكتفاء بالمبنى العدمى مثاراً للخلاف، ويمكن التعبير عن هذه المجادلة على النحو التالى: إن البنيات السطحية فى النصوص غير مكتملة غالباً بعكس ما قد يبدو فى تقدير الناظر، وفى النظريات اللغوية التى تضع حدودًا للصواب النحوى أو المنطقى يتكاثر بحكم الضرورة نظرها إلى العبارات التى بوصفها مشتملة على حذف بحسب ما يقتضى مبدأ حسن السبك[٢].

فالحذف لا يكون عشوائياً وإنما حسب ما يقتضيه مبدأ حسن السبك، وألا يتعدى الصواب النحوى، فالبنى السطحية غير المكتملة إذا تأملنا فيها وجدنا أنها تشتمل على حذف سواء أكان لغوياً أم مقامياً لغرض بلاغى.

(١) التحليل اللغوى للنص: ٦٨.

(٢) روبرت دى بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة د/ تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، ٣٤٠.

الفصل الأول

الحذف فى الروابط

الرابط إنما يكون للربط بين طرفين؛ حتى لا يصير أحد الطرفين أجنبياً عن الآخر، فيربط العمد حيث يربط بين المبتدأ والخبر، ويربط التوابع فيربط بين الصفة بالموصوف والبدل والمبدل منه والمعطوف والمعطوف عليه، ويربط المكملات فيربط بين الحال وصاحبه، وهذا الرابط ليس على وتيرة واحدة بل يختلف من نوع لآخر فأحياناً يكون الضمير، وأحياناً العموم، وأحياناً حرف الشرط، وأحياناً الحروف الواقعة فى جملة الجواب، وقد يحتاج الرابط إلى توكيد فيربط برابط آخر.

ولابد من الرابط وإلا كان انفصال بين الطرفين، يقول د/ سعيد بحيرى:" من الضرورى أن يوضع فى الاعتبار أن المكونات السطحية المتحققة على أسس اصطلاحية هى علامات لغوية قائمة على أشكال من التبعية النحوية (علاقات نحوية مختلفة) الغرض منها تشكيل المعنى، أما العناصر التى تعد عناصر ربط بين التصورات الواردة فى عالم النص ربما تكون غير صريحة، أو بمعنى أدق ربما لا تعكسها الأبنية الموجودة على السطح بشكل مباشر؛ ومن ثم يحتاج إلى تصور معرفى أكثر توسعاً، حتى يمكن اكتشافها وتحديدها ووصفها بشكل كافٍ، ويصير معه النص مفهوماً"[(١)] فإذا حذف هذا الرابط أو توكيده جوازاً أو ضرورة فإنما يكون على نية الذكر، وقد ينوب عنه غيره فيكون بمثابة الذكر، ونبدأ بدراسة الحذف فى المبتدأ والخبر.

حذف عائد الخبر: الذكر العائد من الخبر أياً كان نوعه هو الرابط بينه وبين المبتدأ حتى لايصير أجنبياً عنه، ولابد من الرابط سواء أذكر أم حذف

(١) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات: ١٠٨.

فيكون على نية الذكر، وللنحاة كلام فى هذا الحذف سواء أكان العائد فى محل رفع أم فى محل نصب أم فى محل جر كما يلى:

* أولاً: حذف العائد المرفوع: إن كان مرفوعاً لم يجز حذفه أصلاً إلا أن يكون مبتدأ نحو زيد هو القائم فإنه يجوز حذفه فتقول زيد القائم، وتجعل القائم خبراً لمبتدأ مضمر إن شئت إذ لا مانع من ذلك(١). ومن ثم لا يجوز حذف العائد المرفوع إلا إذا كان مبتدأ كقولنا: زيد هو القائم، وهنا يجوز وجهان أن يكون القائم خبراً لمبتدأ محذوف هو الرابط العائد على المبتدأ الأول، أو يكون القائم خبراً من المبتدأ الأول (زيد) ولا يكون ثمة حذف بل يكون العائد ضميراً مستتراً فى الخبر اسم الفاعل (القائم).

وفى شرح التسهيل:" لا يحذف نحو: زيد هو القائم "(٢)، أي أن ما أجازه ابن عصفور يمنع، ليس هذا فحسب بل" واحترز مما رفع بفعل فإنه لا يحذف نحو الزيدان قاما "(٣). أي يمنع حذف العائد المرفوع بالفعل مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا، والنساء قمن إذ يجب إظهار ضمائر تعود على ما تقدم إشعاراً بأنه مثنى أو جمع أو مؤنث.

ومن ثم لا يجوز حذف العائد المرفوع سواء كان الرافع فعلاً بإجماع أم غيره كأن يكون مرفوعاً بالابتداء على خلاف، وترجح عدم جواز حذفه في قولنا زيد هو القائم إذ الضمير هنا للفصل إشعاراً أن ما بعده خبراً لا صفة وإذا حذف قد يؤدي إلى لبس.

وفى مغنى اللبيب" الضمير هو الأصل؛ ولهذا يربط به مذكوراً ومحذوفًا مرفوعاً نحو قوله تعالى:﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾(٤) إن قدر لهما ساحران(٥)، أي على تقدير حذف مبتدأ محذوف تقديره هما يكون عائداً

(١) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٣٥٧ .
(٢) شرح التسهيل: ١ / ٢٣٢ .
(٣) المرجع السابق: نفس الموضع.
(٤) سورة طه: ٦٣.
(٥) مغنى اللبيب: ٢ / ٤٩٨.

على المبتدأ الأول هذان؛ فيكون التقـدير– والله أعلـم – إن هـذان لهمـا ساحران، وتكون إن مخففة وفيها ضمير محذوف مبتدأ ومـا بعـده خبـر، أو تكون بمعنى نعم.

ومن ثم يمتنع حذف العائد المرفوع إذا كان فاعلاً لأنه يؤدى وظيفـة دلالية تنعدم بحذفه وتؤدى إلى اللبس ذلك أنها تشعر بـأن الفاعـل مثنـى أو جمع أو مؤنث، أما إذا كان العائد ضمير الفصل فلا يرجح حذفـه لأنـه أيضاً يؤدى وظيفة دلالية حيث يؤذن أن ما بعده خبراً لا نعتاً، أما إذا لم يؤد حذفه إلى لبس فقد يحذف كما في (لهما ساحران).

* ثانياً: حذف العائد المنصوب: قد يحذف العائد من الخبر أيضاً وهو قليل(١)، قال ابن عصفور:" إن كان منصوباً لم يجـز حذفـه إلا أن يكـون العامل فيه فعلاً أو ما جرى مجراه من أسماء الفاعلين أو المفعولين فإنه قـد يجوز في الضرورة... لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعـه عنـه"(٢)، أي لقطع الفعل المتعدى عن العمل في المفعول بحذف العائد أو تهيئته للعمل في المبتدأ إذا حذف الضمير المشتغل به العامل.

وفى أمالى ابن الشجرى" هو ضعيف... لأن الجملة التى تقع خبراً عن المبتدأ إنما هى حديث عنه وأجنبية منه؛ فالعائد منها يعلقهـا بـه، ولكـنهم شبهوها بالجملة التي تقع وصفاً كما شبهوا جملة الصفة بجملة الصـلة مـن حيث كانت الصفة توضح الموصوف كما توضح الصلة الموصـول إلا أن الموصول يلزمه أن يوصل، والموصوف لا يلزمه أن يوصف"(٣).

(١) شرح المفصل: ٩٢/١.

(٢) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٣٥٧ .

(٣) العلوى: هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسينى العلوى: أمالى ابن الشجرى، ت/د: محمـود محمد الطناحى، الخانجى، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ، ٢ / ٥٢ .

أى ضعف حذف العائد لأنه هو الذى يربط المبتدأ والخبر، وإذا حذف ظن الانفصال وأنها جملة أجنبية، ولكن لما شبهوا جملة الخبر بالصفة، والصفة قد يحذف العائد المنصوب منها حذفوه من الخبر.

ويحذف العائد إذا نصب بفعل نحو:

ثلاثٌ كلُّهنَ قتلتُ عَمداً فأخزى اللهُ رابعةً تَعودُ

أي قتلتهن[١]. ثلاث مبتدأ، وجملة قتلت في موضع الخبر، والعائد محذوف، وهو في موضع المفعول للفعل قتلت.

أو نصب بمشتق قيل:" أو بصفة فتقول:الدرهم أنا معطيك أى معطيكه قال الشاعر:

غِنى نَفسى العفافُ المُغنِى والخائفُ الإملاقَ لا يَتغنَّى

أى غنى نفسى العفاف المغنيه، فيحتمل كون العفاف غنى نفسى، ويحتمل كون غنى نفسى مبتدأ لإضافته، والعفاف مبتدأ ثان، والمغنيه خبره، والجملة خبر غنى، والمعنى غنى نفسى العفاف يغنيه "[٢].

وقد يحذف بإجماع إن كان مفعولاً به والمبتدأ كل[٣] كقراءة ابن عامر: ﴿ وَكُلٌ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾[٤] أي وعده، فكل مبتدأ، وجملة وعد الله الحسنى الخبر، والرابط محذوف في موضع المفعول للفعل وعد.

أو كان" المبتدأ شبهه فى العموم والافتقار، وذلك كل مفتقر أعم من موصول أو غيره نحو: أيهم سألنى أعطى، ونحو: رجل يدعو إلى خير

(١) شرح التسهيل: ١ / ٢٣٢ .

(٢) المرجع السابق:١ / ٢٣٣ . وفيه: إن نصب العائد بغير الفعل أو صفة لا يحذف وهو المنصوب بحرف نحو: زيد إنه قائم.

(٣) شرح التسهيل: ١ / ٢٣٤ .

(٤) سورة الحديد :١٠.

أجيب أى أعطيه وأجيبه"[١]؛ ومن ثم يحسن الحذف إذا كان المبتدأ كل أو ما أفاد العموم.

ويضعف الحذف إن كان المبتدأ غير ذلك (أى غير كل أو شبهه) فى العموم والافتقار كاسم موصول أو نكرة موصوفة كقراءة السلمى ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾[٢] برفع حكم أى يبغونه، ولا يخص جوازه بالشعر خلافاً للكوفيين للقراءة السابقة، وحاصل كلامه أنه يجوز اختياراً، ولكنه ضعيف رغم أن هذا مذهب البصريين وأن الكوفيين لا يجيزون حذفه ما بقاء الرفع إلا فى اضطرار[٣] ومن ثم إذا لم يكن المبتدأ كل أو ما يشبهه فى العموم والافتقار فإنه يختلف فى حذف العائد المنصوب بالفعل أو الوصف فالبصرة تجيز على ضعف، والكوفة لا تجيزه مع بقاء الرفع إلا ضرورة، وإلا نصب المبتدأ مفعولاً للفعل المتأخر؛ لكونه أصبح غير عامل فى غير المبتدأ أو فى شىء من سببه.

* ثالثاً: العائد المجرور: أجاز النحاة حذف العائد المجرور، ولكنهم قيدوا هذا الحذف بشروط ذكرها ابن عصفور فى قوله:" إن كان الضمير العائد مخفوضاً بإضافة اسم إليه لم يجز حذفه نحو زيد أبوه قائم، وإن كان مجروراً بحرف جر (وأدى) إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه... لم يجز ذلك نحو: زيد مررت به لا يجوز أن تقول: زيد مررت"[٤] والمقصود بإضافة اسم" أنه المجرور بإضافة غير صفة "[٥].

---

(١) شرح التسهيل: ١ / ٢٣٤.

(٢) سورة المائدة : ٥٠.

(٣) شرح التسهيل: ١ / ٢٣٤ / ٢٣٥. وفيه: " وقد يحذف العائد من الجملة إن علم، ويمنع من نحو: زيد ضربته في داره، فلا يجوز حذف هاء ضربته؛ إذ لا يدرى أحذف شئ أم لا ". يقصد لوجود ضمير فى داره فيصبح الفعل عاملاً فى زيد فيكون مفعولاً به أو أن الحذف يحدث لبساً فلا يدرى زيداً أم غيره.

(٤) المرجع السابق:١ / ٣٥٨ .

(٥) المرجع السابق:١ / ٢٣٤ .

ومن ثم نجد أنه يجوز حذف العائد المجرور بشرطين:

الأول: ألا يكون سبب الجر إضافته إلى اسم غير مشتق مثل أب وغلام وفتى فلا يصح زيد أبو كريم؛ لأن ذلك يؤدى إلى اللبس وتغيير المعنى، زيد أبوه كريم المقصود الإخبار عن زيد بأن أباه كريم، أما إذا حذف العائد أصبح: زيد أبو كريم أصبح الخبر هو المبتدأ أو أصبح أبو كريم كنية عن زيد وأدت إلى لبس وخلط.

الثانى: ألا يؤدى الحذف إلى تهيئة العمل فى المبتدأ: فإذا قلنا: زيد مررت به فزيد مبتدأ ومررت به فى موضع الخبر؛ لأن مر اشتغل بضمير زيد الذى هو العائد إليه، فإذا حذفت الضمير أدى إلى احتياج الفعل إلى معمول؛ فينصب المبتدأ على تقدير عامل آخر يفسره الفعل الموجود، وكأن المعنى جعلت زيداً فى طريقى مررت.

أما إذا انتفى هذان القيدان فيصح حذف العائد المجرور:

ومنه المجرور بمن: قد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره وذلك قولهم : البر الكر بستين، والسمن منوان بدرهم(١)، أى أن الراجع إلى المبتدأ إذا كان جملة فإنه يجوز حذفه وإسقاطه مع شدة الحاجة إليه وذلك إذا كان موضع المضمر معلوماً غير ملتبس كقولهم: السمن منوان بدرهم، فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان، وبدرهم خبر المبتدأ الثانى، والمبتدأ الأول وخبره خبر المبتدأ الأول، والعائد محذوف تقديره منوان منه بدرهم، فموضع منه المحذوف رفع لأنه صفة لمنوين، وفيه ضميران أحدهما مرفوع يعود إلى الموصوف وهو المنوان، والثانى الهاء المجرورة وهى تعود إلى السمن(٢).

لابد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ، وأن يتصل به، وساغ حذف العائد لأن حصول العلم به أغنى عن ظهوره، وذلك أن السمن هنا جنس وما بعده بعض من الجنس، وإنما يذكر هذا الكلام لتسعير الجنس

(١) المفصل: ٢٤.

(٢) شرح المفصل: ٩١/١.

يقابل كل مقدار منه بمقدار من الثمن، فكأنه قال: السمن كله منوان منه بدرهم، ولولا هذا التقدير لكان المعنى أن السمن كله منوان وأنه بدرهم والمراد غير ذلك(١).

ومن ثم يحذف العائد المجرور بالحرف للعلم به مع شدة الحاجة إليه؛ وذلك لفهم المعنى، مثل قولهم: السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ وجملة منوان بدرهم فى موضع الخبر والرابط محذوف تقديره منه ولولا هذا التقدير لاختلف المعنى وأصبح السمن كله بدرهم، فمن حرف تبعيض دلت على هذا المعنى مع الضمير المحذوف القائم بدور الربط.

وقال عز وجل: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (٢)؛ فقوله تعالى: فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى في موضع خبر مَن طَغَى، والضمير محذوف تقديره فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى له (٣) وحذف العائد وحرف الجر فيما مضى لم يؤد إلى لبس أو إلى تهيئة العامل للعمل فى المبتدأ؛ لذلك جاز الحذف.

أو" ظرفية كقوله:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نساءُ ويومٌ نسرُ

(١) المرجع السابق: نفس الموضع. وفيه: قال تعالى فى سورة الشورى الآية الثالثة والأربعين: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾ فمن رفع بالابتداء، وصبر وغفر الصلة، والعائد ضمير الفاعل فيهما، وقوله تعالى: إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ فى موضع الخبر، وإن المكسورة تقدر تقدير الجمل فلذلك إذا وقعت خبراً افتقرت إلى ضمير عائد إلى المبتدأ كما تفتقر الجملة إذا وقعت خبراً، ولم يوجد العائد فى الآية، فكان مراداً تقديراً، وإنما حذف لقوة الدلالة عليه، والمعنى إن ذلك الصبر منه أى من الصابر.

(٢) سورة النازعات : ٣٧ – ٣٩ .

(٣) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٣٥٨.

أى نساء فيه ونسر فيه[١] أى أو يجر بفى الظرفية؛ لأن الضمير عائد هنا على يوم المنفكة عن الظرفية، فيوم مبتدأ مرفوع، وجملتى نساء ونسر فى موضع خبرين، والرابطان محذوفان تقديرهما نساء فيه، ونسر فيه.

ويحذف كذلك إذا دل عليه جار مماثل قد سبقه: جاء في شرح التسهيل" أو بمسبوق مماثل لفظاً ومعمولاً، كقوله:

أصخْ فالذي تُوصي به أنتَ مُفلحُ فلا تَكُ إلا في الفلاحِ مُنافسَا

أى أنت مفلح به، فحذف به لسبق به فى توصى به"[٢] أنت مبتدأ، ومفلح خبر مفرد، لابد له من رابط وهو محذوف جوازاً؛ لدلالة ما تقدم عليه من لفظه فى توصى به، وهى قرينة لفظية تجيز الحذف وتؤدى إلى فهم المعنى.

ومن ذلك أيضاً الجر بالإضافة لمشتق مثل: " إضافة اسم فاعل، كقوله:

سُبلُ المعالِى بَنو الأعلينَ سالكة والإرثُ أجدرُ من يَحظى بهِ الولدُ

أى سالكتها"[٣] سالكة خبر يجب له عائد، وحذف جوازاً من اسم الفاعل أى سالكتها.

مما سبق نجد أن العائد المجرور لا يجوز حذفه إذا كان مجروراً بالإضافة إلى اسم جامد أو أن حذفه يؤدى إلى عمل العامل فى المبتدأ، وإذا

(١) شرح التسهيل: ١ / ٢٣٣.

(٢) المرجع السابق: ١ / ٢٢٤

(٣) شرح التسهيل:١ / ٢٣٤ . فى الأصول: ١ / ٢٨٨ " لا يجوز أن تسقط من أفعل من سواء جعلته اسماً أو نعتاً تقول: جاءنى رجل أفضل منك ومررت برجل أفضل منك، فلا يجوز أن تقول مررت برجل أفضل، فإن كان خبراً جاز حذفها وأنت تريد أفضل منك وزيد أفضل وهند أفضل، وجاز حذف من؛ لأن حذف الخبر كله جائز، والصفة تبين ولا يجوز حذف من، كما لا يجوز حذف الصفة؛ لأن الصفة تبين وليس لك أن تبهم إذا أردت أن تبين". ومن ثم لا يحذف من الصفة لأن الصفة لا تحذف؛ لأن ذلك يؤدى إلى الإبهام والغرض منها التبيين، ويحذف من الخبر لجواز حذف الخبر كله إذا علم ولم يؤد إلى لبس.

انتفى هذان القيدان جاز حذف العائد المجرور إذا جر بمن أو فى الظرفية أو دل عليه جار مماثل قد سبقه....

مما سبق نجد أن الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ على ثلاثة أنواع: المرفوع ويمتنع حذفه فاعلاً وفصلاً وقد يحذف الضمير المرفوع إذا لم يؤد إلى لبس، والمنصوب ويحذف جوازاً بشرط أن يكون العامل فعلاً أوشبهه، ويحذف بإجماع إذا كان المبتدأ كلاً أو شبهه فى العموم، أما المجرور فيحذف شرط جره بمشتق وألا يؤدى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل فى المبتدأ.

الحذف في نعم وبئس: يحذف فاعل نعم وبئس الذى يشمل بعمومه المبتدأ تقول:" نعم رجلاً زيد، ففى نعم فاعل مضمر فسرته النكرة بعده، والتقدير نعم الرجل رجلاً زيد، أى المضمر كناية عن رجل" (١)؛ ومن ثم يجوز حذف الفاعل الذى يدل على العموم ويشمل المبتدأ بعمومه ولكنه معلوم غير مجهول.

مما سبق نجد جواز حذف الضمير فى الخبر وحذف الفاعل الذى يشمل المبتدأ بعمومه.

حذف روابط التوابع:

لابد من ارتباط المتبوع بالتابع من خلال الضمير فى النعت والبدل والتوكيد أو ما يقوم مقامه ومن خلال حرف العطف فى عطف النسق، وقد يحذف الرابط مع وجوده فى التقدير وذلك كما يلى:

حذف رابط البدل: الرابط للبدل بالمبدل منه لا يكون إلا من خلال الضمير العائد، وهذا الضمير حذفه على وجهين:

أولاً: حذفه لفهم معناه: ومن ذلك حذفه من بدل البعض فـ" يشترط فى بدل البعض من الكل... أن يكون الاسم الثانى ضميراً يعود على المبدل

(١) شرح المفصل: ١ / ٧٧ .

منه، ولا يأتى دون ضمير إلا قليلاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾(١) فمن بدل من الناس، وحذف الضمير لفهم المعنى كأنه قال من استطاع إليه سبيلاً منهم، وذهب الكسائى إلى أنه يجوز أن تكون من شرطاً والجواب محذوفاً فكأنه قال: فعليهم ذلك، ورأى أن حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل، وهذا الذى ذهب إليه حسن، ومن الناس من جعل من فاعل يحج كأنه قال: أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلاً، وذلك فاسد من جهة المعنى؛ لأنه يجىء على هذا معنى الآية أن لله على الناس كافة مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت، وهذا خلف" (٢).

ومن ثم يجوز حذف العائد إلى المبدل منه إذا فهم المعنى مثل حذفه من الآية، والمقصود من استطاع منهم، وإن أمكن الحمل على إعراب آخر كان أسهل من حذف العائد على المبدل منه كما قال الكسائى.

وكذلك يحذف لفهم المعنى فى بدل الاشتمال قال الشاعر:

لقد كان فى حولٍ ثواءٍ ثويته تقضّى لُباناتٍ ويسأمُ سائمُ

المراد ثواء فيه إلا أنه حذف للعلم به، والثواء الإقامة والمراد فى ثواء حول"(٣)، ثواء بدل اشتمال من حول، وحذف الضمير العائد لفهم معناه ووضوحه وعدم خفائه.

ثانيًا: حذفه وإقامة ال مقامه: يختص بدل البعض والاشتمال بإتباعها ضمير الحاضر كثيراً أو ما يقوم مقامه(٤) قال تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾(٥) فالنار بدل من الأخدود بدل اشتمال إما على

(١) آل عمران: ٩٧.

(٢) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٢٩٠، ٢٩١. ومن ذلك ضربت زيداً اليد والرجل، فالمراد اليد والرجل منه، فحذف الضمير للعلم به. انظر: شرح المفصل: ٣ / ٦٤ .

(٣) شرح المفصل : ٣ / ٦٥ .

(٤) شرح التسهيل : ٣ / ٣٢٩ .

(٥) البروج : ٥.

تقدير حذف الضمير أى ذات الوقود (فيه) أو أن الألف واللام قاما مقام الضمير، وقيل: النار بدل الكل على تقدير حذف مضاف أى أصحاب الأخدود أخدود النار [١]؛ ومن ثم النار بدل اشتمال من الأخدود ويجب فيه الضمير العائد على المبدل منه إلا أنه محذوف لدلالة الألف واللام فى النار عليه، وهذا هو الأرجح، جاء فى شرح التسهيل" ومن الاستغناء عن الضمير بالألف واللام النار ذات الوقود" [٢] هذا مع جواز إعراب النار بدل مطابق ومن ثم لا تحتاج إلى رابط.

ومن ثم يجوز حذف الضمير العائد من البدل إلى المبدل منه؛ وذلك إذا فهم المعنى، أو قامت مقامه الألف واللام، يستوى فى ذلك بدلا البعض والاشتمال.

حذف العائد من التوكيد: الذكر العائد من التوكيد إلى المؤكد هو الذى يحكم بكون هذا اللفظ توكيداً، وإلا أصبح أجنبياً عنه، وقد يقع بذلك فى مواقع إعرابية أخرى؛ فيكون مبتدأ وفاعلاً ومفعولاً، وهذا الذكر قد يكون مذكوراً فيحذف، وقد يكون غير مذكور ولكنه على نية الإضافة، وقد ينوب عنه الاسم الظاهر، وذلك كما يلى:

أولاً: الاستغناء عن الضمير بالظاهر:" يستغنى بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الإضافة إلى ضميره نحو:

كم قد ذكرتكِ لو أُجزى بذكركم يا أشبهَ الناسِ كلَّ الناسِ بالقمرِ [٣]

فحذف الضمير استغناء عنه بالإضافة إلى الظاهر فقال: كل الناس بدلاً من كلهم.

ومثله قول الفرزدق:

وأقرب الناسِ كلِّ الناسِ من كرمٍ يُعطى الرغائبَ لم يهممْ بإقتارِ [٤]

(١) ألفية ابن معطى : ٢ / ٨١ .
(٢) شرح التسهيل : ٣ / ٣٣٨ .
(٣) المرجع السابق: ٣/ ٢٩٢ .
(٤) المرجع السابق: نفس الوضع.

فيجوز مع كل الاستغناء عن الضمير بإضافتها إلى مثل المؤكد كقولهم الناس كل الناس.

ثانياً: نية الإضافة:" من التوكيد ضرب مصرح بإضافته للضمير، وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة، وضرب منوى الإضافة إلى ضمير المؤكد وهو أجمع وأخواته، وقد أجمعنا على أن المنوى الإضافة لا يستعمل صريح الإضافة، وأجمعنا على أن غير كل من الصريح الإضافة لا يستعمل منوى الإضافة"(١).

ومن ثم فإن أجمع وأخواتها لا تستعمل مضافة بل منوية الإضافة، فيحذف الضمير ولا يذكر، قال ابن هشام:" يجب فى التأكيد كونه مضافاً إلى ضمير عائد على المؤكد مطابقاً له، ويستثنى من ذلك أجمع وما تصرف منه فلا يضفن لضمير تقول: اشتريت العبد كله أجمع والأمة كلها جمعاء"(٢)، وقال:" إنما يؤكد بها غالباً كل؛ فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد"(٣) وقيل: " لا يتصرف أجمع وأخواته للتعريف بالإضافة المنوية على الأصح"(٤).

ومما سبق نجد أنه يجوز حذف العائد وينوب عنه الاسم الظاهر كما فى يا أشبه الناس كل الناس بالقمر هذا مع المصرح بإضافته للضمير، أما أجمع وأخواته فهو يستخدم محذوف الضمير دائماً على نية الإضافة.

حذف عائد الصفة: يقوم الضمير العائد من النعت إلى المنعوت بدور الربط بين الطرفين، وهذا الضمير تارة يكون فى موضع نصب وتارة يكون في موضع جر وتارة يكون فى موضع رفع، وحكم عائد المنعوت (بالجملة)

(١) شرح التسهيل: ٣/ ٢٩٢.
(٢) شرح شذور الذهب :٤٣٤ .
(٣) شرح قطر الندى: ٣٩٤ .
(٤) شرح ألفية ابن معطى: ١ / ٧٦٠ .

حكم عائد الواقعة صلة أو خبراً، لكن الحذف من الخبر قليل، ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر.

أولاً: حذف العائد المجرور: ويختص المنعوت بها اسم زمان بجواز حذف عائدها المجرور بفى دون وصف [١] مثل: ﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾[٢] وكقراءة عكرمة: ﴿ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[٣] أراد لا تجزى فيه فحذف الجار والمجرور، وأيضاً تمسون فيه وتصبحون فيه، فحذف العائد المجرور بفى لفهم المعنى؛ فهذا عند سيبويه حذف اعتباطاً لأن الظرف يجوز معه ما لا يجوز مع غيره، وعند الأخفش على حذف فى وتعدى الفعل وحذف الضمير[٤].

وإن كان المجرور مجروراً بمن وكان عند الحذف لا يحتمل إلا وجهاً واحداً جاز حذف عائده على الظرف أو على غير الظرف نحو: من شهر صمت يوماً مباركاً، وعندى بر بدرهم، بحذف من والعائد المجرور بها لتعيين معناه إذ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً "[٥]. ومن ثم يوماً ظرف موصوف ومباركاً صفة، وحذف العائد المجرور بمن لأن يوماً بعد حذف العائد لا يحتمل إلا وجهاً إعرابياً واحداً هو النصب على الظرفية، وبر موصوف وبدرهم فى موضع الصفة والمحذوف منه، ولا يحتمل بر إلا وجهاً واحداً هو الرفع مبتدأ مؤخراً.

ثانياً: حذف العائد المنصوب: جاء حذف العائد المفعول من جملة الصلة إلى الموصوف فى قول جرير:

أبحتَ حِمى تهامةَ بعدَ نجدٍ وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

(١) شرح التسهيل: ٣ / ٣١٠ .
(٢) سورة البقرة : ٤٨.
(٣) سورة الروم : ١٧. ومثله قول الشاعر: فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نساءُ ويومٌ نسرُ.
(٤) شرح التسهيل: ٣ / ٣١٠ .
(٥) المرجع السابق: نفس الموضع.

حذف الهاء من حميته، ومنه للحارث بن كلدة الثقفى:

فمـــا أدْرى أغيـــرَهم تنـــاءٍ وطولُ العهـدِ أم مـالٌ أصـابُوا

أراد أصابوه"(١). مال موصوف وجملة أصابوا فى موضع الصـفة وحذف منها العائد وهو فى موضع المفعول، ومن ثم يحذف العائد المنصوب إذا كان فى موضع المفعول جوازاً لفهم المعنى.

ثالثاً: حذف العائد المرفوع: أما العائد المرفوع فلا يجوز حذفه، جاء فى شرح جمل الزجاجى" حكمه فى الحذف والإثبات كحكم الضمير العائـد على الموصول إلا أن يكون مرفوعاً، فإنه لا يجوز حذفه أصلاً مبتدأ كـان أو خبراً"(٢).

وقد تغنى عن العائد فى جملة الصفة الألف واللام مثل:

كأنَّ حفيفَ النَّبلِ منْ فوق عجسِها عوازبُ نَحلٍ أخطأَ الغـارَ مُطيـفُ

أى أخطأ غارها فحذف الضمير وجعل الألف واللام عوضاً عنه(٣).

مما سبق نجد أن العائد على الموصوف يكون على ثلاث حالات :

الأولى: الجر: يجوز حذفه إذا كان مجروراً بفى والموصوف ظرفاً أو كان مجروراً بمن.

الثانية: النصب: ويحذف إذا كان فى موضع المفعول.

الثالثة: الرفع: ولا يجوز حذفه خلافاً للخبر والصلة.

ويجوز أيضاً أن يحذف الضمير ويغنى عنه الألف واللام.

حذف حرف العطف: يجوز حذف حرف العطف وحده لفهم المعنى نحو:

ضرباً طلخفاً فى الطّلى سَخينا

(١) أمالى ابن الشجرى :٢ / ٧١ ، ٧٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجى: ١ / ١٩٥ . حذف العائد من الصفة فى الحسن كالصلة حيث شـبه الصـفة بالصلة من حيث كانت الصفة والموصوف كالشىء الواحد. انظر شرح المفصل: ٦ / ٩٠ .

(٣) شرح التسهيل: ٣ / ٣١٠ .

يريد ضرباً طلخفاً وسخيناً[1] فحذف الواو لفهم المعنى وكون الطلخف والسخين نوعين من السير.

ومنه" قول الآخر:

كيفَ أصبحت كيفَ أمسيت مما يــزرعُ الــودَ فى فــؤادِ الــسقيمِ

يريد كيف أمسيت وكيف أصبحت فحذف الواو"([2]) التى تعطف جملة كيف أمسيت على ما قبلها؛ ومن ثم يحذف حرف العطف لفهــم المعنــى سواء أعطف مفرداً أم جملة.

ومما سبق نجد أن الحذف فى روابط التوابع على النحو الآتى:

البدل: يحذف العائد لفهم المعنى وقد تقوم أل مقامه.

التوكيد: يحل الاسم الظاهر محل الضمير، ومنه ما يستخدم على نيــة الإضافة.

النعت: يحذف العائد المجرور والمنصوب، وقد يغنى عــن الــرابط الألف واللام .

العطف: يحذف حرف العطف إذا فهم المعنى .

ومن ثم يحذف الرابط إذا فهم المعنى أو دل عليه دليل، وقد يغنى عنه اسم ظاهر أو الألف واللام.

حذف العائد من الموصول والصفة المشبهة:

جمعت المتفرقات هذه لكون الرابط فيها الضمير أو الإعــادة وكــان الحذف كما يأتى:

حذف عائد الموصول: الرابط فى جملة الصلة هو الضمير العائد من الصلة إلى الموصول، وهذا الضمير لابد منه، ويكون فــى موضــع جــر

(١) أمالى ابن الشجرى : ١٢٤/٢. وفيه: والطلخف الشديد، والسخين دونه فى الشدة والطلى جمع طُلية وهى صفحة العنق.

(٢) المرجع السابق: ١: ٢٥٥، ٢٥٦.

أو نصب أو رفع، وقد يحذف ولكن على إرادة الذكر، وقد ينوب عنه الاسم الظاهر، ويتردد الحذف فيه بين المنع والجواز كما يلى:

أولاً: حذف العائد المجرور: فصل النحاة فيه القول كما يلى:

أ- المنع: إذا كان مخفوضاً بإضافة اسم له لم يجز حذفه فى نحو: جاءنى الذى قام غلامه، وقد يجوز فى الشعر حذف الضمير والاسم إذا كان فى الكلام ما يدل عليه إلا إنه فى القلة بحيث لا يقاس عليه، قال الشاعر:

أعوذُ بالله وآياتِه من بابٍ يُغلقُ مِنْ خارجِ

تقديره: مِن باب مَن يغلق بابه من خارج، فحذف باب بجملته [١] والمقصود بإضافة اسم اسم غير وصف؛ فلا يكون اسم فاعل؛ فلا تقول: ضاربه مثلاً؛ لأن ذاك له حكم آخر، وما ورد فى الشعر فإنه لا ينقاس عليه.

إذا كان مخفوضاً بحرف وفى الصلة ضمير غيره لم يجز لما يؤدى إليه ذلك من اللبس نحو: الذى أحسن إليه غلامه عمرو، لأنك لو حذفت إليه فقلت الذى أحسن غلامه لم يجز؛ لأنه لا يعلم هل أردت أن إحسان الغلام وقع لسيده أو لغيره [٢] ومن ثم إذا وجد فى الصلة غير ضمير لم يجز الحذف حتى يعلم عود الضمير لئلا يحدث لبس.

وإذا كان مخفوضاً بحرف وليس فى الصلة ضمير غيره ولم يدخل حرف جر على الموصول من جنس ما دخل على الضمير لم يجز حذفه وما سمع من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه، وذلك: جاءنى الذى مررت به، ولا يجوز أن تقول: جاءنى الذى مررت وتحذف المجرور [٣] ومن ثم لا يحذف الضمير إذا لم يدخل حرف جر على الموصول من جنس ما دخل عليه حتى يكون المذكور دليلاً على المحذوف.

---

(١) شرح جمل الزجاجى: ١ / ١٨٥.

(٢) المرجع السابق:١ / ١٨٦ .

(٣) المرجع السابق: نفس الموضع.

لكن ورد من الشعر ما حذف فيه المجرور بحرف وإن لم يدخل على الموصول جار مثل ما دخل عليه، قال الشاعر حاتم:

ومن حسدٍ يجــورُ علــىَّ قــومِى وأىّ الــدهرِ ذو لــم يحســدونى

أى يحسدونى فيه(١)، ذو اسم موصول ولم يحسدونى صلة الموصول والعائد محذوف تقديره فيه.

وقد يحذف وإن اختلف الجار كقوله:

فأصبح من أسماءَ قــيسٌ كقــابضٍ على الماءِ لا يدْرى بما هوَ قابضُ

أى قابض عليه (٢) ولا يجوز فى غير الشعر إن اختلف الجار.

ب- الجواز: شرط حذف العائد المجرور بــالحرف أن يكــون الموصــول مخفوضاً بمثله معنــى ومتعلقــاً كقولــه تعــالى: ﴿ وَيَشْــرَبُ مِمَّــا تَشْرَبُونَ ﴾ (٣) أى منه، وأما قولــه تــعالى: ﴿ فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَــا كَذَّبُواْ ﴾ (٤) فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه فلا إشكال، وبما كذبوا به ويؤيده التصريح فى سورة يونس، وإنما جاز اختلاف المتعلق لأن ما كانوا ليؤمنوا بمنزلة كذبوا فى المعنى(٥) وإنما جاز الحذف لأن العائــد جر بنفس الجار الذى دخل على الموصول فى مما، وأصلها مــن مــا والمحذوف منه، وفى بما والمحذوف به.

---

(١) شرح التسهيل: ١ / ١٥٢.

(٢) المرجع السابق: ١ / ١٥٣.

(٣) سورة المؤمنون: ٣٣.

(٤) سورة الأعراف: ١٠١.

(٥) مغنى اللبيب: ٢ / ٥٦٦ . وفيه : ومنه فى الشعر: نصلى للذى صلتْ قــريشُ ونــــعبدُه وإن جحدَ العمومُ.

يريد الذى صلت قريش له. وفى شرح جمل الزجاجى : ١ / ١٨٧ . وإن تعلق المعنى لم يجــز حذفــه نحو: مررت بالذى مررت به لا يجوز الذى مررت إلا فى ضرورة، ومنه:

أبــلغا خالد بن نضلة وال مــرء معنى بــلوم من يثق

يريد يثق به.

أو أن يخفض بوصف: " قد يحذف الضمير ... إذا كان مخفوضاً بإضافة صفة ناصبة له تقديراً نحو: جاء الذى أنا ضاربه الآن أو غداً؛ فيجوز حذف الهاء ومنه قوله تعالى:﴿ فاقضِ ما أنتَ قاضٍ﴾[١] أى قاضيه، وإذا جر بصفة غير ناصبة له تقديراً نحو : جاء الذى أنا ضاربه أمس لم يحذف[٢]،فإذا كانت الصفة مضافة لا تتوافر فيها شروط العمل لم يجز حذف العائد؛ ومن ثم يجوز حذف العائد المجرور إذا كان الموصول مجروراً بمثله لفظاً ومعنى أو جر بوصف كاسم فاعل أوغيره.

ثانياً: حذف العائد المنصوب: يتردد بين المنع والقلة والجواز كما يأتى:

أ- المنع: يمتنع حذف العائد فى الحالات الآتية:

١- أن يكون فى صلة أل: لم يجز حذفه نحو قولك: جاءني الضاربه زيد، لا يجوز أن تقول فيه: جاءنى الضارب زيد، فإن جاء من ذلك شىء فيحفظ ولا يقاس عليه "[٣] قال:

" **ما المستفزُّ الهوى محمودَ عاقبةٍ ولو أُتيحَ لــه صــفوٌ بــلا كــدَرِ**

أى المستفزه"[٤].ومن ثم لا يحذف العائد المنصوب من صلة ال، وما ورد فغير مقيس.

٢- أن يكون ضميراً منفصلاً: " إن كان منفصلاً لم يجز حذفه، وذلك قولك: الذى ظننى إياه زيدُ قائمُ، ولا يجوز: الذى ظننى زيد قائم "[٥] فإذا كان ضميراً منفصلاً وجب ذكره.

٣- أن يكون فى الصلة ضمير غيره: " إن كان (الناصب) فعلاً وفيها ضمير غيره... لم يجز حذفه لما يؤديه ذلك من اللبس نحو: جاءنى الذى ضربته فى داره، ألا ترى أنك لو قلت: جاءنى الذى ضربت فى داره لم

(١) سورة طه:٧٢.
(٢) شرح التسهيل: ١٥١/١.
(٣) شرح جمل الزجاجى: ١ / ١٨٥ .
(٤) المرجع السابق: نفس الموضع.
(٥) شرح التسهيل : ١ / ١٥٢ .

يعلم هل أردت أنك ضربته فى داره أو ضربت غيره فى داره"[١] ومن ثم لا يجوز حذف الضمير إذا تعددت الضمائر فى الصلة حتى يعلم عود الضمير لئلا يحدث لبس.

ب- القلة: إن كان العامل فى الضمير غير فعل لم يجز حذفه إلا قليل، كجاءنى الضاربه زيد، لا يجوز الضارب زيد إلا قليلاً، وكذلك جاءنى الذى إنه قائم، ولا يجوز إن قائم إلا قليلاً [٢] ومن ثم إذا كان العامل غير فعل كأن يكون اسم فاعل أو حرفاً ناسخاً قلّ حذف العائد إذ اسم الفاعل ليس فى قوة الفعل، وحذفه مع أنه يساوى حذف شطر الجملة إن كانت غير ممطوطة.

جـ- الجواز: إن كان العامل فى الضمير فعلاً وكان فى غير صلة الألف واللام جاز فيه الإثبات والحذف نحو: جاءنى الذى ضربته وإن شئت جاءنى الذى ضربت [٣] وهو حسن كثير[٤] ومنه فى التنزيل: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾[٥] ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[٦] يريد بعثه وخلقته.

ومما سبق نجد أنه يمتنع حذف العائد المنصوب إذا كان فى صلة الألف واللام أو كان ضميراً منفصلاً أو كان فى الصلة ضمير غيره، بينما يقل حذفه إذا كان العامل فيه غير فعل كاسم الفاعل أو الحرف الناسخ، ويجوز حذفه إذا كان العامل فيه فعلاً وكان فى غير صلة الألف واللام.

---

(١) شرح جمل الزجاجى: ١ / ١٨٥ .

(٢) المرجع السابق: نفس الموضع.

(٣) شرح جمل الزجاجى: ١٨٥/١.

(٤) أمالى ابن الشجرى: ٢ / ٧١ . وفيه: ٢/ ٥٣. إنما حسن وكثر حذف العائد من الصلة؛ لأن الموصول مع صلته بمنزلة اسم مفرد، فالصلة منه كبعض أجزاء كلمة فهى كالفاء والراء من جعفر، فإذا قلت: الذى أكرمه أخوك زيد، فقد نزلت أربعة أشياء منزلة اسم مفرد، وهى الذى والفعل وفاعله ومفعوله وهو الضمير العائد، فآثروا التخفيف بحذف الضمير لأنه فضلة.

(٥) سورة الفرقان: ٤١.

(٦) سورة المدثر: ١١.

ثالثاً: حذف العائد المرفوع:إن كان العائد المرفوع غير مبتدأ لم يجز حذفه، فى شرح التسهيل" ولا يحذف المرفوع إلا مبتدأ، وأخرج الفاعل نحو جاء اللذان قاما، ونائبه نحو جاء اللذان ضُربا، والخبر نحو جاء الذى الفاضل هو، فلا يحذف المرفوع فى هذا "(١).

والعائد إلى المبتدأ فصل فيه النحاة القول على النحو الآتى:

أ- أن يكون فى صلة أى: " هنا " يجوز حذفه على كل حال قال تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾(٢).

ب- أن يكون فى غير صلة أى:" إن لم يكن العائد فى صلة أى بل غيرها فهى نوعان:

١ – أن يكون بالصلة طول: وهنا يجوز حذفه، وطول الصلة بأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر نحو: جاءنى الذى هو ضارب زيد يوم الجمعة، تقول فيه: جاءنى الذى ضارب زيد، ومن كلامهم: ما أنا بالذى قائل لك سوءاً، أى بالذى هو قائل لك سوءاً"(٣)، ومن ثم يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ فى غير صلة أى، وطالت الصلة بأن يكون للخبر معمولاً أو أكثر.

٢ – ألا يكون بالصلة طول: نحو" جاءنى الذى هو قائم، لم يجز حذفه إلا حيث سمع كقراءة: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ ﴾(٤) برفع أحسن وقراءة ﴿ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً ﴾(٥) بالرفع وتقديرهما على الذى هو أحسن، ومثلاً الذى هو بعوضة فما فوقها (٦).

---

(١) شرح التسهيل: ١ / ١٥٣. لا يحذف الضمير لأنه إذا حذف لم يدل دليل على حذفه إذ الباقى بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة بخلاف الخبر المفرد. انظر: أوضح المسالك: ١ / ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٢) سورة مريم: ٦٩.

(٣) شرح جمل الزجاجى: ١ / ١٨٤.

(٤) سورة الأنعام : ١٥٤.

(٥) سورة البقرة : ٢٦.

(٦) شرح جمل الزجاجى: ١ / ١٨٤ ، ١٨٥ .

ومن ثم لا يجوز حذف المبتدأ العائد إذا لم يكن بجملة الصلة طول إذ هو شطر الجملة ويكون إجحافاً عند من يرى ذلك، ولكن ورد القرآن بذلك؛ فنرى أن يقاس عليه كما فى الآيتين أى الذى هو أحسن، قال الزمخشرى:" تماماً على الذى أحسن بحذف شطر الجملة" (١) ويرفضه ابن هشام قائلاً:" كون الذى موصولاً اسمياً فيحتاج إلى تقدير عائد أى زيادة على العلم الذى أحسنه وكونه موصولاً حرفياً فلا يحتاج لعائد أى تماماً على إحسانه، وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة ويكون أحسن حينئذٍ اسم تفصيل (٢).

وقد يغنى عن الضمير اسم ظاهر وهو الموصول فى المعنى، إلا أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه، ولا يقال إلا حيث سمع، والذى سمع ذلك: أبو سعيد الذى رويت عن الخدرىُّ، والحجاج الذى رأيت ابن يوسف، أى الذى رأيته ورويت عنه، وقال الشاعر:

فياربَّ ليلى أنتَ فى كلِّ موطنٍ وأنتَ الذى فى رحمةِ اللهِ أطمعُ

أى الذى فى رحمته (٣) ومن ثم يحذف العائد إلى الموصول إذا أغنى عنه اسم ظاهر فى جملة الصلة – كما سبق – فقد حذف الضمير فى رويت عن لدلالة الخدرى على أبى سعيد العائد إليه الضمير، وحذفه من الذى رأيت لدلالة ابن يوسف على الحجاج، وحذف فى الذى فى رحمة الله أطمع لدلالة لفظ الجلالة فى رحمة الله عليه أى فى رحمته.

---

(١) المفصل: ١٤٣.ويعلق ابن يعيش أن الحذف ضعيف جداً إذ فيه إجحاف لأنه شطر الجملة، وسهله العلم بموضعه. شرح المفصل: ١٥٣/٣.

(٢) أوضح المسالك:٤ / ٢٤١.

(٣) شرح جمل الزجاجى : ١ / ١٨٣ .فى شذور الذهب: ١٧٢، ١٧٣. الضمير العائد من الصلة إلى الموصول شرطه أن يكون مطابقاً للموصول فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، وقد يخلفه الظاهر كقوله:

سعاد التى أضناك حبُّ سعادا وإعراضُها عنك استمر وزادا.

أى حبها وخلف الاسم فى (حب سعادا) الضمير أى حبها.

ومما سبق نجد أن العائد المرفوع لا يحذف إذا كان فاعلاً، ويحذف إذا كان مبتدأ فى صلة أى على كل حال، وفى غير صلة أى جوازًا إذا كان فى الصلة طول، ولا يحذف إلا حيثما سمع إذا لم يكن بها طول، وقد يحذف الضمير وينوب عنه الاسم الظاهر.

ومما سبق نجد أن عائد الموصول يكون مجروراً ومنصوباً ومرفوعاً ولكل نوع حالات من المنع والقلة والجواز، إلا إنه لابد من هذا الضمير العائد حتى يربط الصلة بالموصول وحتى لا تصير جملة الصلة أجنبية عن الاسم الموصول.

حذف العائد من الصفة المشبهة: العائد المقصود به الحذف هو المضاف إلى معمول الصفة المشبهة سواء أرفع أم نصب أم جر، وقد يحذف الضمير مع نية الذكر وقد يحذف ويعوض عنه بال:

أولاً: التعويض بال: يجوز أن تحذف الضمير العائد ويعوض عنه بأل، " إذا قلت زيد حسن الوجه أو كريم الأب، فأنت تعلم أن زيدًا لم يفعل شيئاً بالوجه ولا بالأب، والأب والوجه فاعلان فى الحقيقة، وأصل الكلام زيد حسن وجهه وكريم أبوه حسبه، لأن الوجه هو الذى حسن والأب هو الذى كرم"(١).

ومن ثم حسن الوجه وكريم الأب أى حسن وجهه وكريم أبوه حسبه، ولكنهم حذفوا الضمير وعوضوا عنه بأل، يقول ابن يعيش: " وقالوا: امرأة جائلة الوشاح والمراد جائل وشاحها أى يضطرب لوفوره.. ، وقالوا: طاهر الذيل إذا وصفوه بالعفة، وقالوا: فى المفعول: معمور الدار والمراد معمورة داره، ومؤدب الخدام أى مؤدب خدامه، أجروه مجرى حسن الوجه... (٢)؛ ومن ثم يتضح من النص السابق أن أل تدل على الضمير وتؤدى وظيفة الربط بين الصفة والموصوف نيابة عن الضمير المحذوف.

(١) الأصول: ١ / ١٣٢.
(٢) شرح المفصل : ٦ / ٨٣ .

كما يقول: " مررت برجل حسن الوجه بالإضافة وإدخال الألف واللام فى المضاف إليه، وهو المختار بعد الأول، وإنما كان المختار من قبل أنك لما نقلت الفعل عن الوجه وأسندته إلى ضمير الموصوف الذى كان متصلاً بالوجه للمبالغة، ووجه المبالغة أنك جمعت حسن القامة بعد أن كان الحسن مقصوراً على الوجه، أما اختيار الألف واللام فلأنه إنما كان معرفة بإضافته إلى الهاء التى هى ضمير الأول فلما نزعوا ذلك الضمير وجعلوه فاعلاً مستكناً عوضوا عنه الألف واللام" (١).

ومن ثم أل تقوم مقام الضمير المحذوف وفى أل فائدتان: الأولى المبالغة فى الوصف؛ فزيد حسن الوجه دليل على حسن زيد كله وليس الوجه فقط، أما حسن وجهه فدليل على حسن الوجه خاصة، والثانية هى التعريف فلما حذفوا الضمير أرادوا أن يبقى الوجه معرفاً فأدخلوا أل، إضافة إلى ذلك يقوم بدور الربط بين الصفة والموصوف نيابة عن الضمير المحذوف يقول ابن هشام " ال قائمة مقام الضمير المضاف"(٢).

ثانياً: حذف الضمير بلا تعويض: إذا حذف الضمير من قولك: وجهه؛ فقيل مررت برجل حسن وجه لم يعد هذا الذكر من الصفة إلى الموصوف، فجعل حسن للرجل دون الوجه في اللفظ، وصار الحسن شائعاً في جملته كأنه وصفه بأنه حسن العَّامة، بعد أن كان الحسن مقصورًا على الوجه دون غيره(٣). ومن ثم حسن وجه، الذكر من الصفة إلى الموصوف محذوف، وترتب على هذا الحذف أن الحسن أصبح لزيد كله بعد أن كان مقصوراً على الوجه.

---

(١) شرح المفصل: ٦ / ٨٤.

(٢) شرح قطر الندى: ٣ / ٣٧٣ . يرى ابن عصفور أن الصفة لابد فيها من ضمير يعود على الموصوف فإذا قلت: مررت برجل حسن الوجه، فالضمير محذوف لفهم المعنى كأنك قلت الحسن الوجه منه، ومذهب أهل الكوفة أن الألف واللام عوض من الضمير والأصل عندهم الرجل الحسن وجهه. انظر شرح جمل الزجاجى: ١ / ٥٨٤ .

(٣) الإيضاح: ١٣٩ .

والأحسن في معمول الصفة المشبهة أن يكون معرفاً بالإضافة إلى الضمير؛ لأنه هو الأصل ما لم يؤد إلى تكرير الضمير، ثم يليه التعريف بالألف واللام؛ لأنه يشبه الأصل فى أن معموله معرف، ثم التنكير؛ فعلى هذه القوانين تعتبر مسائل هذا الباب فى الجودة والرداءة(١). ومعنى التنكير هنا هو ما فسره ابن هشام بقوله:" أن يكون مقدراً معه ضمير الموصوف نحو: مررت برجلٍ حسنٍ وجهاً أى وجهاً منه" (٢)؛ ومن ثم فقولنا: حسن وجهاً سواء أكان المعمول مجروراً أم منصوباً فإن فيه ضميراً محذوفاً تقديره منه؛ لئلا ينقطع الوصف عن الموصوف.

ومما مضى نجد أن الصفة المشبهة لابد فى معمولها من رابط يربطها بالموصوف وهو على ثلاثة أوجه:

١-مذكور مضاف لمعمولها مثل حسن وجهه.

٢-محذوف معوض عنه بأل مثل حسن الوجه.

٣-محذوف بلا تعويض لفهم المعنى مثل حسن وجهٍ أو وجهاً.

حذف الرابط من الجملتين:

يتمثل فى حذف الرابط الذى يربط جملتين فيجعلهما جملة واحدة ، وذلك بحذف حرف الشرط أو الحروف التى يتلقى بها القسم:

حذف روابط الشرط: الأصل أن الشرط والجواب جملتان يربط بينهما أداة شرط؛ فيكون الثانى مترتب على الأول، فأداة الشرط هى الرابط الأساس، ولكن إذا كان الجواب لا يصلح لمباشرة أداة الشرط وجب رابط جديد يؤكد ارتباط الجزاء بالشرط، وهذه الروابط لابد منها حتى لا ينفصل الجزاء عن الشرط، وإن حذف الرابط فإنما يكون على نية الذكر، وهذا الحذف يكون فى:

(١) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٥٨٤.

(٢) شرح قطر الندى: ٣٧٣.

أولاً: حذف أداة الشرط: قد تحذف أداة الشرط وفعلـــه، وشـــرطه أن يتقدم عليها طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمعناه فقط، فالأول: ائتنى أكرمـــك تقديره ائتنى فإن تأتنى أكرمك، فأكرمك مجزوم فى جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور، هذا هو المذهب أى تعالوا فإن تأتوا اتلُ كقولـــه تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾(١)،..... يجوز أن يقدر فـــإن تعالوا، لأن تعالى فعل جامد لا مضارع له ولا ماضى، ولا فرق بين كـــون الطلب بالفعل أو اسم الفعل كقول عمرو بن الإطنابة:

أبتْ لـــى عفتِـــى وأبَـــى بلائِـــى وأخـــذِى الحمـــدَ بـــالثمنِ الـــربيحِ

وقوله كلمـــا جشـــأتْ وجاشـــتْ مكانَـــك تُحمـــدى أو تَســـتريحى(٢)

فجزم تحمدى بعد قوله: مكانك، وهو اسم فعل بمعنى اثبت.

ومن ثم يحذف حرف الشرط وفعله إذا كان طلباً مثل النهى والأمـــر والاستفهام والعرض والتمنى فتقول: هلا نزلت تصب خيراً، وهـــل تـــأتنى أكرمك فيكون التقدير إن نزلت تصب خير اً وإن تأتنى أكرمك.

ثانياً: الحروف الواقعة فى الجواب: وهذه الحروف تدخل لتأكيد ارتباط الجزاء بالشرط، وقد تحذف وهى:

أ-الفاء: قد تحذف فى ضرورة الشعر، قال المبرد فى قول عبد الرحمن بـــن حسان:

من يفعلِ الحســـناتِ اللهُ يشـــكرُها والشرُّ بالشـــرِّ عنـــدَ اللهِ ســـيانِ

فلا اختلاف بين النحويين أنه على إرادة الفـــاء؛ لأن التقـــديم فيـــه لا يصلح (٣) وقال الزمخشرى:" محذوفة لشذوذ" (٤) وقال:" لا يجوز حذف الفاء

(١) الأنعام: ١٥١.
(٢) شرح شذور الذهب: ١٢٣.
(٣)المقتضب : ٣ / ٧٠ .
(٤)المفصل: ٣٢١ .

إلا ضرورة" [١]. ومن ثم الأصل فالله يشكرها على إرادة الفاء، ولكن لما لم يستقم الوزن إلا بالحذف حذفت الفاء.

ومن ذلك حذفها من خبر المبتدأ الواقع بعد أما" إما لنيابتها عن مهما يكن من شئ لزمت الفاء فى جوابها، ولا تسقط إلا لضرورة كما فى قول الشاعر:

فأمَّا القتالُ لا قتالَ لديكمُ ولكنَّ سيراً فى عراضِ المواكبِ [٢]

ومعنى الكلام مهما يكن من قتال فلا قتال، ويلزم الجواب الفاء عوضاً عن الشرط المحذوف، وجاز الحذف للضرورة.

ب- اللام:" يجوز حذفها قال تعالى: ﴿ لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴾ [٣]؛ ومن ثم يجوز حذف الفاء واللام الواقعتان فى جواب الشرط، فأما الفاء فللضرورة، وأما اللام فلغير ضرورة لورودها فى الكتاب الكريم.

مما سبق نجد أنه يجوز حذف أداة الشرط فى الطلب، وحذف الحروف المؤكدة لارتباط الشرط بالجزاء الفاء ضرورة واللام جوازاً.

حذف روابط القسم: من المعروف أن الحروف الواقعة فى الجواب هى الروابط وقد تحذف، ومن ذلك حذف اللام والحرف النافى...:

فإن كانت جملة القسم فعلاً ماضياً ووجدت استطالة جاز إفراد الفعل مثل قوله تعالى:﴿والسماءِ ذاتِ البروجِ واليومِ الموعودِ وشاهدٍ ومشهودٍ قتلَ أصحابُ الأخدود ﴾[٤] واقترانه بقد وحدها مثل قوله تعالى: ﴿قد أفلح

(١) شرح جمل الزجاجى: ٢٠٢ . ومثل ذلك ما ورد فى ضرائر الألوسى: ٤٤.

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا سيُلفى على طول السلامة نادما.

أى فسيلفى وحذفت الفاء للضرورة.

(٢) المقتضب : ٢ / ٣٥٢ . وفيه: " معنى أما مهما يكن من شىء، والدليل على أنها فى معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ الضحى: ٩.

(٣) سورة الواقعة: ٧٠ .

(٤) سورة البروج: ١-٤.

من زكاها﴾(١)؛ ومن ثم حذفت اللام وقد فى الأولى وحذفت اللام فى الثانية؛ فأدت اللام وظيفة الربط مع حذفها.

وقد تحذف اللام مع المضارع وتبقى النون قال الشاعر:

وقــتيلِ مــرةَ أثــأرن

وتأتى باللام وحدها دون النون قال الشاعر:

لئن تكُ قد ضاقتْ علىّ بيوتُكم لــيعلمُ ربِى أن بــيتِى أوسعُ(٢).

فيجوز حذف اللام وهى الرابطة وبقاء النون كمــا فــى أثــأرن أى لأثأرن ، أو حذف النون وبقاء اللام كما فى ليعلم والمراد ليعلمن.

ويكثر حذف الحرف النافى المضارع المجرد من نون التوكيد مثل:

أقسمــتُ أنساها وأتركُ ذكرَها حتى تغيبَ فى الضريحِ عظامِى

فلو كان المنفى مؤكداً بالنون مثل تالله لا تحملان لم يجز حذف نافيه، فإن كان القسم مثبتاً لم يجز حذف النافى المضارع عارياً كان مــن النــون أو مؤكداً بها هذا هو الأصل، وقد يحذف حرف النفى والقسم محذوف؛ لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره، واحتيج إلى تقدير القسم لأن تقــديره مصــحح لحذف النفى؛ إذ لا يحذف مع غير زال وأخواتها إلا فى جواب قسم بشــرط كونه مضارعاً غير مؤكد بالنون(٣)، وقد يحذف نافى الماضى عند أمن اللبس مثل قول أمية بن عائذ:

فــإن شئت آليتُ بينَ الــمقا مِ والركنِ والــحجرِ الأسودِ

نسيتُك ما دامَ عــقلى مــعِى أمــدٌ بــه أمــدَ الــسرمدِ

أراد لا نسيتك، وهذا النوع مع ظهور المعنى دون تقدم نفى آخر على القسم قليل(٤)، فإن تقدم نفى كان الحذف أحسن قال الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ٢٠٩.

(٢) المرجع السابق: ١/ ٢١٠.

(٣) شرح ألفية ابن معطى: ٤٣٤/١.

(٤) شرح التسهيل: ١/ ٢١٠،.

فلا واللهِ نادى الحىّ ضيفِى هُـدوا بالـــــمساءةِ والــعــلاطِ

أراد فلا والله لا نادى فــحذف النافى الثانى استغناء عنه بالأول، وقد يجتمعان قال تعالى:﴿ فلا وربِك لا يؤمنونَ حتــى يحكمــوك فيمــا شــجرَ بينَهم﴾ (١)، وقد يكون الجواب مثبتاً مع تقدم حرف النفى على القسم(٢) قال تعالى: ﴿لا أقسمُ بهذا البلدِ وأنت حلٌ بهذا البلدِ ووالدٍ وما ولــدَ لقــد خلقنــا الإنسانَ فى كبدٍ﴾(٣).

مما سبق نجد جواز حذف الحروف التى يتلقى بها القسم فتحذف اللام وتحذف لا ...ورغم ذلك يبقى الارتباط بين جملتى القسم والجــواب لكــون الحذف على نية الذكر.

ومن ثم تحذف الحروف التى تربط بين جملتين فتحذف أن الشــرطية والحروف الواقعة فى جواب الشرط وكذلك تحذف الحروف المتلقــى بهــا القسم.

ومن خلال هذا الفصل نجد أنه يربط بين أجزاء الجملة مــن خــلال رابط محذوف لكنه فى نية الذكر؛ فتحذف روابط الجملة الاسمية والتوابــع والصلة والصفة المشبهة وجملتى القسم والشرط.

(١) النساء: ٦٥.
(٢) شرح التسهيل: ١/ ٢١٠، ٢١١
(٣) سورة البلد: ١-٤.

الفصل الثانى
الحذف فى المربوط

المربوط هو ذلك الجزء الذى يوصل أو يربط بالمربط به فيشد إليه ويتماسك معه ليصير الكلام جزءاً واحدًا لا انفصال فيه، وندرس فى هذا الفصل الربط بين مربوط محذوف ومربوط به مذكور، ونبدأ بـ:

حذف المبتدأ:

يحذف المبتدأ جوازاً إذا دل عليه دليل نحو أن يقال: كيف زيد؟ فتقول: صحيح، وإن شئت صرحت بذكره فقلت: هو صحيح(١). ومن ثم يحذف المبتدأ إذا دل عليه دليل لفظى كأن يذكر فى السؤال ويحذف فى الجواب، أو دليل حالى مثل من ينتظر ظهور الهلال فيقول: الهلال أى هذا الهلال.

ويحذف المبتدأ وجوباً فى الحالات الآتية:

أولاً: النعت المقطوع إلى الرفع فى مدح نحو: مررت بزيد الكريم، أو ذم مثل مررت بزيد الخبيث، أو ترحم نحو: مررت بزيد المسكين؛ فالمبتدأ محذوف تقديره هو.

ثانياً: أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس: نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو؛ فزيد وعمرو خبران لمبتدأين محذوفين وجوباً تقديرهما هو.

ثالثاً: أن يكون الخبر نصاً فى اليمين نحو فى ذمتى لأفعلن والتقدير فى ذمتى يمين.

رابعاً: أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل نحو قوله تعالى: ﴿فصبرٌ جميلٌ﴾(٢) فالتقدير صبرى صبر جميل، قال الشاعر:

شكا إلى جَمَلِى طُولُ السّرى صَبرٌ جميلٌ فكلانا مُبتلَى(٣).

(١) ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمدانى، شرح ابن عقيل، ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥، ١/ ٢٢٩.

(٢) سورة يوسف: ١٨.

(٣) شرح ابن عقيل:١/ ٢٣٨،٢٣٧.

خامساً: مع لا سيما تقول أحب الرجال لا سيما زيد، زيد خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو[١]، ومن ثم يحذف المبتدأ وجوباً لدليل لفظى عليه كأن يكون نعتاً مقطوعاً إلى الرفع فى المدح أو الذم أو الترحم أو أن يكون مبتدأ للخبر المخصوص بالمدح أوالذم أو أن يكون الخبر قسماً صريحاً أو يكون مصدراً نائباً عن الفعل أو بعد لا سيما.

حذف المخصوص بالمدح أو الذم: قد يحذف المربوط المبتدأ، قال ابن يعيش:" الأصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان، إلا أنه قد يجوز إسقاطه وحذفه إذا تقدم ذكره، أو كان فى اللفظ ما يدل عليه، وكثر ما جاء فى الكتاب العزيز محذوفاً، قال تعالى: ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[٢] والمراد أيوب عليه السلام ولم يذكر لتقدم قصته، ومن ثم يجوز حذف ما علم أو دل عليه دليل، والمخصوص بالمدح (يقدر) مبتدأ مؤخراً"[٣] قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ ﴾[٤] أى نحن.

ومن ثم يحذف المبتدأ والمخصوص بالمدح أو الذم فيربط مبتدأ محذوف بخبر مذكور.

التوابع:

يتمثل الحذف فى التوابع فى حذف المربوط، وهو المتبوع حيث حذف المؤكد والمعطوف عليه والمنعوت.

حذف المؤكد: قد يحذف المؤكد فيربط بين توكيد مذكور ومؤكد محذوف تقول" كلهم ذاهب، زعم الخليل رحمه الله أن كلهم يكون مبتدأ ذكر قوم فقلت كلهم ذاهب، إنما ابتدأت بعدما ذكرت ولم تبنه على شىء فعممت

(١) المطالع السعيدة:١٩٠.
(٢) سورة ص: ٣٠.
(٣) شرح التسهيل:٣ / ١٨).
(٤) سورة الصافات: ٧٥.

به"[١] التقدير القوم أو الرجال وحذفت للعلم بالمحذوف فقام التوكيد مقام المؤكد.

حذف الموصوف: يحذف من الكلام ما علم ولم يؤد حذفه إلى لبس، ومن ذلك حذف الموصوف فيعود الضمير الرابط على محذوف: " إذا قلت: مررت بالضارب فتقديره مررت بالرجل الضارب فالضمير يعود إلى الرجل الموصوف المحذوف؛ لأنه فى حكم المنطوق به، وتارة تقول: إنه يعود إلى مدلول الألف واللام وهو الذى[٢]؛ ورد فى الكتاب" فأين راغب فى الصدقة"[٣] التقدير رجل راغب فحذف الموصوف للعلم به وأقام الصفة مقامه، وقال أبو محجن الثقفى:

يا رُبَّ مثلِك فى النساءِ غريرة بيضاءَ قد متعتُها بطلاق[٤]

حذف الموصوف وهو امرأة وأقام الصفة مقامه.

ومن ثم يجوز حذف الموصوف وبقاء العائد، ونؤيد أن يعود الضمير على الموصوف المحذوف وليس على مدلول الألف واللام، لأنه قد تحذف الصفة النكرة وتقول: مررت بكريم أى برجل كريم ويعود العائد على محذوف.

حذف المعطوف عليه: وكذلك يجوز حذف حرف العطف والمعطوف عليه لفهم المعنى، فمن ذلك قوله تعالى:﴿ فأوحينا إلى موسى أن اضربْ بعصاك البحرَ فانفلقَ﴾[٥] التقدير فضرب فانفلق؛ فحذف لفهم المعنى، وفى أمالى ابن الشجرى لم يذكر فضربه لأنه حين قال: أن اضرب بعصاك البحر

(١) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، ت/ عبد السلام محمد هارون، الخانجى، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، ١١٦/٢.
(٢) شرح المفصل: ٣ / ٤٤ .
(٣) الكتاب: ٤٣٥/١.
(٤) المرجع السابق: ١/ ٤٢٧.
(٥) الشعراء:٦٣.

علم أنه ضربه[١]، ومثله﴿ فقلنا اضربْ بعصاك الحجرَ﴾[٢]، ومثله وهو أبلغ فى الحذف لأن المحذوف منه جملتان وعاطفان قوله تعالى ذكره: ﴿فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى﴾[٣] التقدير فضربوه فحيى كذلك يحيى الله الموتى[٤].

ومن ثم حذف فى الآيتين الأوليين العاطف والمعطوف عليه وهو فضرب لأنه لا يكون فلق إلا مع الضرب، وكذلك فضرب فانبجست لأنه لا يكون انبجاس للماء إلا مع الضرب، وفى الآية الثالثة حذف عاطفين ومعطوفين عليهما هما فضربوه فحيي وكل ذلك لفهم المعنى.

ومما حذف منه ثلاث جمل وثلاثة عواطف قوله تعالى: ﴿ وقالَ الذى نجا منهما وادَّكرَ بعدَ أمةٍ أنا أنبئكُم بتأويلِه فأرسلون ﴾[٥] ثم قال ﴿يوسفُ أيُّها الصديقُ أفتِنا﴾[٦]، وإنما التقدير فأرسلوه فأتى يوسف فقال له: يوسف أيها الصديق[٧]، فحذف الفاء مع ما عطفت عليه ثلاث مرات.

ومن ثم يجوز حذف المعطوف عليه مع حرف العطف؛ وذلك لفهم المعنى ليس ذلك فقط وإنما قد يحذف أكثر من معطوف عليه فيحذف المعطوفان عليهما والثلاثة.

مما سبق نجد أنه قد يحذف المربوط فى التوابع فيحذف المؤكد والموصوف والمعطوف عليه؛ فيربط بين تابع مذكور ومتبوع محذوف.

---

(١) أمالى ابن الشجرى: ١٢٣/٢. وفى شرح جمل الزجاجى : ١/ ٢٥٤: ومنه قول النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

تقديره أو هذا الحمام ونصفه؛ فحذف هذا الحمام وهو المعطوف عليه، وحذف حرف العطف وهو الواو.

(٢) البقرة: ٦٠.

(٣) البقرة :٧٣.

(٤) أمالى ابن الشجرى: ١٢٤/٢.

(٥) يوسف: ٤٥.

(٦) يوسف : ٤٦.

(٧) أمالى ابن الشجرى: ١٢٤/٢.

الحذف فى الحال والصلة:

تحقق الحذف فيهما على النحو الآتى:

حذف صاحب الحال: يتضح حذف صاحب الحال من خلال حذف العامل فيها لكون حذف العامل كثيراً ما يصحبه حذف الصاحب يقول السيوطى: يجوز حذف عامل الحال لقرينة حالية كقولك للمسافر: راشداً مهدياً أى تذهب، وللقادم مسروراً أى رجعت، أو لفظية نحو: راكباً لمن قال كيف جئت؟ وبلى مسرعاً لمن قال لم تنطلق، وقد يجب حذف العامل إن جرى مثلاً كقولهم: حظيين بنات صلفين كنات أى عرفتم، أو بين نقصاً أو زيادة بتدريج نحو: بعته بدرهم فصاعداً أى فزاد الثمن فذهب صاعداً، أو وقع بدلاً من اللفظ بالفعل نحو: هنيئاً مرئياً أى ثبت له ذلك أو توبيخاً ألاهياً وقد جد قرناؤك[1].

ومن ثم يحذف العامل فى الحال وصاحبه إذا دل دليل حالى كالرؤية والذهاب والقدوم أو قرينة لفظية كسبق الذكر فى السؤال، وكثرة الدوران على الألسنة حتى يصير مثلاً.

الحذف من الموصول: الاسم الموصول هو المربوط بجملة الصلة، وهذا الاسم قد يحذف كاملاً فيربط الضمير بين صلة مذكورة واسم موصول محذوف، أو يحذف منه جزء فيربط الضمير بين مذكور ومحذوف الجزء، وسنعرض لذلك كما يلى:

أولاً: حذف الاسم كاملاً: وقد يحذف ما علم من موصول أى اسمى [2]؛ أى يجوز حذف الموصول الاسمى إذا علم من الكلام ولم يحدث لبس، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [3]، أى والذى أنزل إليكم، وكقول حسان:

(١) المطالع السعيدة: ٣٦٤،٣٦٥.

(٢) شرح التسهيل: ١ / ١٧٨ .

(٣) سورة العنكبوت: ٤٦.

أمــنْ يهجــو رســولَ اللهِ مــنْكم ويمدحُـــه وينصـــرُه ســـواءُ

أى ومن يمدحه، وهذا مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش، ومذهب البصريين المنع، وما ورد مخصوص بالشعر، والآية ظـاهرة التأويـل"(١) ونرى أن رأى الكوفة بجواز حذف الاسم الموصول بعيد، والذى ورد فـى القرآن الكريم والشعر يجوز أن يكون بالعطف، فيعطف ما بعد الواو علـى جملة الصلة فيكون وأنزل معطوفاً على أنزل، ويكون يمدحه معطوفاً علـى يهجو، ولا داعى إلى تكلف الإضمار ما دام المعنى يصح على غيره.

وأما الألف واللام" فلا يجوز حذفهما، فلا يجوز: جاء الضارب زيـداً ومكرمُ خالداً تريد والمكرم"(٢)؛ فلا يجوز حذفها وأنت تريدها إذ يترتب على ذلك تنوين المعرف بالنية، فيجتمع التنوين وال، وأيضاً أن البعض يعتبرهـا هى الاسم الموصول بعد حذف النون والذال أو الياء والتاء فى الذى والتـى فيكون حذفها إجحافاً؛ إذ هى حذف الدليل على ما تبقى من الاسم الموصول.

ثانياً: الحذف من الاسم الموصول: ولاستطالتهن إياه" بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه، فقالوا اللذِ بحذف الياء ثم اللذْ بحذف الحركة ثم حذفوا واجتزأوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف، وقد فعلـوا مثل ذلك بمؤنثه فقالوا اللتِ واللتْ، والضاربه هند أى التى ضربت هند"(٣).

ومن ثم يحذف من الاسم الموصول المفرد المذكر والمؤنـث؛ فتـارة يحذفون الياء فيقولون اللذِ واللتِ، وتارة يحذفون الحركة أيضاً فيقولون اللـذْ واللتْ، وأخرى لا يبقون إلا ال التعريف دلالة علـى الاسـم الموصـول؛ فيقولون الضاربه والضاربته أى الذى ضربه والتى ضربته.

(١) شرح التسهيل: ١ / ١٧٨ .
(٢) المرجع السابق: نفس الموضع.
(٣) المفصل: ١٤٣.

وكذلك" حذفوا النون من مثناه قال الأخطل:

أبنـــى كُليـــبٍ إنَّ عمـــىَّ اللـــذا قَتلا الملوكَ وفَكّا الأغْـلالا "(١)

اللذا أى اللذان، ولكنه حذف النون لطول الاسم بالصلة ولفهم المعنى.

وقد حذفوا أيضا من المثنى المؤنث ومنها " قوله:

هُمـــا اللتَّـــا لـــو ولـــدتْ تمـــيم لقيـــلَ: فخـــرٌ لهـــم حمـــيمُ "(٢)

أى اللتان ولكنه حذف النون.

وكذلك حذفوا من الاسم الموصول فى الجمع، ومنه قول الشاعر:

" يا ربَّ عبسٍ لا تباركْ فـــى أَحـــدْ فى قائمٍ مـــنهم ولا فـــيمنْ قَعـــدْ

إلا الـــذى قـــاموا بـــأطرافِ المســـدْ "(٣)

أى اللذين قاموا وحذف النون استحقافاً.

وكذلك يحذف من جمع الإناث" جمع التى واللاتى واللائى واللواتى بلا ياءات، فهذه ستة ألفاظ، وإثبات الياءات هو الأصل، وحذفها للتخفيف والـــلا كقوله:

وكانتْ من اللا لا يّعيرُّهـــا ابنُهـــا إذا ما الغلامُ الأحمـــقُ الأمَّ عيـــرَا

والأصل اللاتى فحذفوا التاء والياء تخفيفاً"(٤)؛ ومن ثم يجوز أن يعود الضمير على بعض الاسم الموصول، تخفيفاً لطول الاسم بالصلة.

مما سبق نجد أن الكوفة والبغداديين يجيزون حذف الاسم الموصـــول كاملاً والبصرة تمنع ذلك سواء فى ذلك الموصول الاسمى أو أل، ولكن قـــد يحذف من الاسم الموصول فتحذف منه فى المفرد والمثنى والجمـــع وفـــى

(١) شرح جمل الزجاجى : ١ / ١٧٢.

(٢) شرح التسهيل : ١ / ١٤١ . وفيه: هى لغة بنى الحارث بن كعب وبعض بنى ربيعة.

(٣) شرح جمل الزجاجى : ١ / ١٧٢ .

(٤) شرح التسهيل: ١ / ١٤٤. وفيه واللوا كقوله:

جمعتها من أينُق عِكار من الـــلوا شربن بالصِّرار .

والأصل اللواتى فحذفوا التاء والياء تخفيفاً.

المذكر والمؤنث ويكون الجزء الموجود دلالة على الاسم الموصول ويفهم نوعه من خلال السياق.

الحذف من الجملتين:

ويتمثل فى حذف الجزء الذى يربط بالجزء الآخر، وهو جملة الشرط، والقسم:

حذف فعل الشرط: يلى فعل الشرط الأداة مباشرة سواء أكان ماضياً أو مضارعاً، ويكون هو المربوط بجواب الشرط، وقد يحذف هذا الفعل؛ فتربط الأداة بين جواب مذكور وشرط محذوف، وهذا الحذف يكون فى المواضع الآتية:

أولاً: تقديم الاسم وإضمار فعل يفسره الفعل الموجود: وذلك كما يلى:

أ- بعد إن: " إذا وقع بعد أداة الشرط اسم وفعل، فالاختيار أن يليها الفعل، ولا يجوز الاسم وإضمار الفعل إلا فى ضرورة شعر، وذلك ما عدا إنْ فإنه يجوز أن يليها الاسم ويؤخر الفعل فى الكلام، وتقديم الفعل أحسن، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (١)، إلا أن يكون الفعل مجزوماً فلا يجوز تقديم الاسم إلا فى ضرورة نحو: إن زيد يقم يقم عمرو (٢). ومن ثم لا يجوز تقديم الاسم وتأخير الفعل؛ فيكون فعل الشرط محذوفاً يفسره الفعل الموجود إلا مع إن بشرط ألا يكون فعل الشرط مجزوماً " قال الشاعر:

عاودْ هراةَ وإنْ معمورُها خربا

وإنما تفسيرها أنك أضمرت الفعل بينه وبين الاسم، فتقديره إن خرب معمورها، ولكن أضمر، وجاء بالفعل الظاهر تفسير ما أضمر، ولولا ذلك

(١) سورة التوبة : ٦ .

(٢) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٢٠٢ .

التقدير لم يجز لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل" (١)؛ ومن ثم يجوز حذف فعل الشرط بعد إن شرط ألا يكون مجزوماً كحذف خرب.

ب- مع غير إن: ويجوز الإضمار والتقديم مع غير إن ضرورة، يقول المبرد: " لا تقول: من زيد يأته يكرمه، ولا إن زيد يأتنى آته، ... ولا من زيد أتاه أكرمه، فإن اضطر شاعر جاز فيهن الفصل، جزمن أو لم يجزمن، وجاز ذلك فى حروف الجزاء دون سائر عوامل الأفعال لأنه يقع بعدهن المستقبل والماضى، ولا يكون ذلك فى غيرهن من العوامل، فلما تمكن هذا التمكن احتملن الإضمار والفصل، فمما جاء فى الشعر قوله:

صعدةٌ نابتةٌ فى حائرٍ أينما الريحُ تميلها تمل

وقال الآخر:

فمَنْ نحنُ نؤمنه يبتْ وهو آمنٌ ومنْ لا نجرْه يُمسِ منَّا مُفزَعاً

ومن ثم لا يلى أداة الشرط اسم ويؤخر الفعل؛ فيكون فصل وإضمار إلا مع إن بشرط ألا يكون الفعل مجزوماً، وغير ذلك يكون فى ضرورة الشعر؛ ومن ثم قول الشاعر فمن نحن أى فمن نؤمن، ولكن لما أضمر برز الضمير؛ فيكون اسم الشرط قد ربط بين مربوط محذوف (الشرط)، ومربوط به موجود (الجواب).

ثانياً: حذف الفعل مع عدم التقديم: أما إذا اقترنت إن بلا النافية " فيجوز حذف ما علم من شرط بعد إلا، نحو: افعل هذا وإلا عاقبتك، أى وإلا تفعل عاقبتك، قال الشاعر:

فطلقْها فلستَ لها بكفءٍ وإلا يَعلُ مفرقَك الحسامُ

أى وإلا تطلقها" (٢). فحذف فعل الشرط تطلقها لدلالة ما تقدم عليه من قوله فطلقها، وجملة يعل مفرقك الحسام جواب الشرط.

---

(١) المقتضب: ٢ / ٧٢ .

(٢) شرح شذور الذهب: ٣٥٧، ٣٥٨ .

ومن ثم قد يحذف فعل الشرط، وذلك فى حالتين: الأولى إذا أخر فعل الشرط وقدم الاسم يضمر فعل آخر يدل عليه الفعل الموجود ويفسره، والثانية أن يحذف فعل الشرط دون تقديم وتأخير، وفى كلتا الحالتين يكون شكل جملة الشرط كالآتى:

- أداة شرط مذكورة + فعل شرط محذوف + اسم + مفسر + جواب شرط
- رابط + مربوط + مربوط به
- // + مربوط محذوف + // مذكور

فيكون الرابط رابطاً بين محذوف (الشرط) ومذكور (الجواب).

حذف القسم: يحذف القسم كاملاً إذا تلقى جواب القسم اللام وإنَّ ففى المفصل" أما القسم فلا يجوز حذفه إلا إن كان فى الكلام ما يدل عليه، وذلك فى موضعين مع اللام وإن لأنهما لا يكونان إلا على نية القسم، وذلك قولك: ليقومن زيد ولقد قام زيد، وإن زيداً لقائم، جميع ذلك على نية قسم محذوف، وما عدا ذلك لا يجوز حذف القسم لأنه لا دليل عليه(١).

وأيضاً يحذف فعل القسم ويبقى المقسم به دليلاً على المحذوف:" فقد تحذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، فأما الجملة نحو قولهم فى القسم: والله لا فعلت والجواب دليل على الجملة المحذوفة، والله لقد فعلت أصله أقسم بالله فحذف الفعل والفاعل"(٢).

ربما حذفت الجملة الفعلية القسمية لكون ظرف من معمولات فعل القسم دالاً عليها، مثل لا أفعل ذلك عوض العائضين، ولا أفعل ذلك دهر الداهرين، المعنى أقسم بالله لا أفعل ذلك، وعوض العائضين ودهر الداهرين تأكيد يقوم مقام ما فى القسم من تأكيد، فالظرف المذكور دليل على القسم المحذوف ومنه عوض لأفعلن لأن معناه عوض العائضين ثم قطع عن

(١) المفصل: ٣٤٥.
(٢) الخصائص:٢/٣٦٠.

الإضافة وبنى على الضم[1]، ومن ثم يحذف القسم لدلالة الظرف المتعلق به عليه، وهذا الظرف يتعلق بفعل القسم لا بالجواب لأن حروف الجواب لها الصدر.

ومن ذلك حذف الخبر إذا كان القسم جملة اسمية والمبتدأ قسم صريح ففى المفصل" ولكثرة القسم فى كلامهم أكثروا التصرف فيه وتوخوا ضروباً من التخفيف، من ذلك حذف الخبر فى لعمرك وأخواته، والمعنى لعمرك ما أقسم به"[2] وكذلك حذف المبتدأ اذا كان الخبر نصًا فى اليمين تقول: فى ذمتى لأفعلن أى فى ذمتى يمين.

ومما سبق يحذف القسم كاملاً أو فعل القسم وحده لدليل عليه.

وأوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل الذى ألصقته بالمقسم به أربعة أحرف الواو والتاء وحرفين من حروف الجر هما اللام ومن فى قولك: لله لا يؤخر الأجل، ومن ربى لأفعلن وفى اللام والتاء معنى التعجب، وربما جاء التاء من غير تعجب، واللام لا تجىء إلا فيه نحو قول الشاعر:

للهِ يـَبقَى على الأيـامِ ذو حيدٍ بـمُشمخرٍ به الـظيانُ والآسُ[3].

(١) شرح المقدمة للجزولية: ٨٥٥/٣.

(٢) المفصل: ٣٤٤.

(٣) المفصل: ٣٤٥. إذا حذفت حرف القسم فلا يخلو أن تعوض عنه أو لا تعوض، فإن عوض منه شىء لم يجز إلا الخفض، لأن العوض يجرى مجرى المعوض عنه والعوض هنا التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل إلا أن العرب لم تجعل فى اسم الله تعالى نحو: ها الله لا أقومن وأفالله ليقومن زيد، فإنهم استجازوا ذلك لكثرة استخدامه فى القسم تقول: الله لأقومن حكى ذلك عن الأخفش إلا أنه لا يقاس عليه، وإن حذف حرف القسم ولم يعوض عنه جاز فى الاسم وجهان الرفع على الابتداء، والنصب على إضمار فعل والاختيار النصب، فمن الرفع:

إذا ما الخبزُ تأدمه بلحم فذاك أمانةُ اللهِ الثريدُ

رفع أمانة، والأصل وأمانة الله فلما حذف رفع، ومن النصب:

فقلتُ يمينَ اللهِ أبرحُ قاعداً

فإنه روى برفع يمين ونصبه، رفع على تقدير قسمى يمين، ونصب على ألزم نفسى يمين.

انظر: شرح جمل الزجاجى: ٥٤٣/١.

ومن ثم يحذف الفعل وتحذف الباء وتوقع موقعها الواو والتاء واللام ومن.

وحذفوا نون أيمن وهمزته فى الدرج ونون من، ومن حرف القسم فى الله والله بغير عوض وبعوض فى ها الله وآلله وفالله، وإلإبدال عنه تاء[١]؛ ومن ثم يحذف جزء من حرف القسم ويكون المتبقى دليلاً عليه فتحذف نون أيمن فتقول أيم الله وتحذف نون من، وقد يحذف حرف القسم كاملاً مع لفظ الجلالة من غير عوض أو بعوض مثل ها التنبيه وهمزة الاستفهام؛ مما سبق نجد حذف المربوط حتى ولو كان جملة فيربط بين مربوط محذوف ومربوط به مذكور.

من خلال العرض السابق نجد جواز الربط بين مربوط محذوف مثل المبتدأ والمتبوع والقسم والشرط وبين مربوط به مذكور مثل الخبر والتابع وجوابى القسم والشرط.

(١) المفصل : ٣٤٦.

الفصل الثالث

حذف المربوط به، حذف المربوط والمربوط به

أولا: حذف المربوط به

يقصد بالمربوط به الجزء الذى يتصل به الرابط؛ فيشد إليه المربوط وهو الجزء الذى يوصل بالمربوط به، وكل جزء من هذه الأجزاء ضرورى، وإن لم يوجد فى البنية السطحية؛ فلابد من تقديره فى البنية العميقة، وعلى هذا يكون المربوط به فى الجملة الاسمية هو الخبر، والمربوط به فى التوابع هو التابع ....، ونبدأ بدراسة حذف المربوط به فى الخبر ثم التوابع ثم الجملتين ثم المكملات...

حذف الخبر:

يحذف الخبر جوازاً إذا دل عليه دليل نحو أن يقال: من عندكما؟ فتقول: زيد، والتقدير زيد عندنا، ومثله فى رأى خرجت فإذا السبع، أى فإذا السبع موجود، وقال الشاعر:

نحنُ بما عندَنا وأنتَ بما عندك راضٍ والرأىُ مختلفُ

التقدير نحن بما عندنا راضون(١).

ومن ثم يحذف الخبر إذا وجد دليل عليه، كأن يذكر فى السؤال ويحذف فى الجواب، أو بعد إذا الفجائية فى رأى، أو أن يدل عليه دليل متقدم أو متأخر فى الكلام مثل نحن بما عندنا أى راضون وحذف لتأخر ما يدل على ذلك فى قوله راضٍ.

ويحذف الخبر وجوبًا فى الحالات الآتية:

أولاً: أن يكون خبراً لمبتدأ بعد لولا: نحو لولا زيد لآتيتك التقدير لولا زيد موجود، ويحترز مما يذكر فيه الخبر مثل قول الشاعر:

لولا أبوكَ ولولا قبلَه عمرُ ألقتْ إليكَ معدّ بالمقاليدِ

(١) شرح ابن عقيل: ٢٢٨/١.

فعمر مبتدأ وقبله خبر.

وإن كان الخبر كوناً مقيداً ودل عليه دليل جاز حذفه وإثباته نحو: هل زيد محسن إليك؟ فتقول: لولا زيد لهلكت، ومنه قول أبى العلاء:

يـــذيبُ الـــرعبُ فيه كلَّ عضبٍ فـــلولا الـــــغمدُ يـــمسكُه لسالا

وإن لم يدل دليل عليه وجب ذكره نحو: لولا زيد محســـن إلـــىَّ مـــا أتيت(١).

الموضع الثانى: أن يكون المبتدأ نصاً فى اليمـــين: نحـــو لعمـــرك لأفعلن، التقدير لعمرى قسمى، ومثله يمين الله لأفعلن أى يمين الله قســـمى، فإن لم يكن المبتدأ نصاً فى اليمين لم يجب حذفه نحو: عهد الله علىَّ، فعهـــد مبتدأ وعلى خبره، ولك إثباته وحذفه.

الموضع الثالث: أن يقع المبتدأ بعد واو هى نص فى المعية: نحو كل رجل وضيعته، فالخبر محذوف تقديره مقترنان.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حـــال ســـدت مســـد الخبر: وهى لا تصلح أن تكون الخبر فيحذف الخبر وجوباً لسد الحال مسده، نحو: ضربى العبد مسيئاً فضربى مبتدأ والعبد معمول له ومسيئاً حال سدت مسد الخبر، والخبر محذوف وجوباً تقديره إذ كان فى الماضى وإذا كان فى الاستقبال(٢).

ومن ثم يحذف الخبر وجوباً إذا دل عليه دليل لغوى مثل أن يكون بعد لولا، أو بعد واو تفيد المعية، أو بعد مبتدأ قسم صريح، أو سد مسده حـــال لا تصلح أن تكون خبراً.

---

(١) المرجع السابق: ١/ ٢٣٢،٢٣٣.

(٢) شرح ابن عقيل: ١/٢٣٣- ٢٣٥. وفيه: وقيل لا يحتاج إلى تقدير الخبر لأن معنى كـــل رجـــل وضيعته كل رجل مع ضيعته وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر، وإن لم تكن الواو نصاً فـــى المعية لا يحذف الخبر نحو: زيد وعمرو قائمان.

حذف التابع:

التابع هو المربوط به لأنه هو الذى يتصل به الضمير فيوصل به المتبوع حتى لا يصير أجنبياً عنه، ومن ثم يكون النعت والبدل والتوكيد والعاطف مربوطاً بهم.

حذف الصفة: الصفة لا يكون حذفها لأن الغرض منها إما التخصيص وإما الثناء والمدح وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب، والحذف من باب الإيجاز والاختصار فلا يجتمعان لتدافعهما، وقد حذفت الصفة على قلة وندرة وذلك من قوة دلالة الحال عليه، وذلك فيما جاء عن سيبويه من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون ليلاً طويلاً(١).

وكأن هذا إنما حذف فيه الصفة لما دل الحال على موضعها، وذلك بأن يوجد فى كلام القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل، وذلك إذا كنت فى مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً، وتزيد فى قوة اللفظ بالله وتمطيط اللام وإطالة الصوت بها؛ فيفهم من ذلك أنك أردت كريماً أو شجاعاً أو كاملاً" (٢).

ومن ثم لا يحسن حذف الصفة إلا إذا دلت عليها الحال ووجد دليل عليها، كأن يوجد فى كلام القائل من دلالات الصوت ما يدل عليها، كأن يدل بصوته وحركات وجهه وإيماءاته على ذلك فى النطق بالموصوف؛ فتقول: كان والله رجلا، ويطيل فى اللام ويقوى الصوت بلفظ الجلالة ليفهم أن هناك صفة محذوفة.

وكذلك فى" طرق الذم إذا قلت: سألت فلان فوجدته رجلاً وتزوى وجهك وتقطبه؛ فتغنى عن بخيل أو لئيم، فإن عريت الحال من الدلالة لم يجز

(١) شرح المفصل : ٣ / ٦٣ .
(٢)) شرح المفصل : ٣ / ٦٣ .

الحذف[١]، فحين تقول: سألت فلاناً فرأيته رجلاً وتزوى وجهك وتقطبه ولا تبسطه وتظهر حركات الإعراض؛ فتدل على أنه رجلاً بخيلاً مذموماً.

وقد يحذف النعت للعلم به، فيكتفى بنيته [٢]، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ [٣]، أى قومك المعاندون فحذف النعت؛ لأن المعنى يدل عليه؛ إذ لا يكذب به المؤمنون. مما سبق يتضح أن النعت من مقامات الإطناب وأن له وظيفة دلالية، ولكنه مع ذلك قد يحذف إذا أوجد المتكلم دليلاً فى كلامه على النعت المحذوف مثل علامات الوجه أو نبرة الصوت أو التمطيط باللفظ وغير ذلك من حركات الجسد التى تومئ إلى المحذوف، أو يحذف إذا وجد فى الحديث ما يدل عليه، وهنا يحذف النعت ومعه الضمير العائد فيربط الضمير المحذوف بين مذكور هو الموصوف ومحذوف هو الصفة.

حذف المعطوف: يجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فهم المعنى كقوله تعالى: ﴿ سرابيل تقيكم الحر﴾[٤] تقديره تقيكم الحر والبرد، فحذف والبرد لفهم المعنى، ألا ترى أنه معلوم أنها تقى البرد كما أنها تقى الحر، ومن كلام العرب راكب الناقة والناقة طليحان؛ فحذف والناقة لفهم المعنى[٥] ومن ثم حذف حرف العطف والمعطوف فى الآية وهو الواو ولفظ البرد لأن السرابيل تقى البرد والحر، وحذفت الواو والمعطوف من قول العرب لأن ذلك مفهوم غير ملبس.

مما سبق نجد أنه قد يحذف التابع فيربط الرابط بين متبوع مذكور وتابع محذوف مثل الربط بين الموصوف المذكور والصفة المحذوفة.

(١) المرجع السابق: نفس الموضع.
(٢) شرح التسهيل : ٣ / ٣٢٤ .
(٣) سورة الأنعام : ٦٦.
(٤) سورة النحل: ٨١.
(٥) شرح جمل الزجاجى: ٢٥٤/١.

الحذف من الحال والصلة:

يحذف ما يستغنى عنه ويفهم من الكلام، وقد حذف الحال والصلة للعلم، أو لغرض لا يتحقق إلا بالحذف:

حذف الحال: يجوز حذف الحال هذا هو الأصل، وقد يعرض له ما يمنع منه ككونها جواباً نحو راكباً لمن قال كيف جئت؟ أو منهياً عنها نحو قوله تعالى: ﴿ لاتمش فى الأرض مرحاً﴾(١)، أو مقصوداً حصرها نحو: لم أعده إلا حرضاً(٢). ومن ثم الأصل حذف الحال إذا فهم المعنى ودل عليه المقام، ويمتنع حذفه إذا أدى إلى لبس مثل أن يكون جواباً لسؤال أو منهياً عنها.

حذف الصلة: اختلف النحاة فى حذف صلة الموصول فمنهم من أجاز، ففى الأصول " متى حذفت الصلة فى كلامهم فإنما ذاك لأنه قد علم، ..... ويقولون: إن العرب إذا جعلت الذى والتى لمجهول مذكر أو مؤنث تركوه بلا صلة نحو قول الشاعر:

فإن أدْعُ اللواتى من أناسٍ أضاعوهن لا أدعُ اللتيا" (٣)

فقد حذف فى البيت صلة اللتيا، وذلك لغرض بلاغى.

ويجعله ابن يعيش من قبيل الشاذ قال:" وقد جاءت الصلة محذوفة بالكلية، وذلك شاذ فى الاستعمال والقياس، أما قلته فى الاستعمال فظاهر، وأما فى القياس فلأن الصلة هى الصفة فى المعنى، وإنما جاء بالذى وصلة فلذلك لا يسوغ حذفها لأن فيه تفويت المقصود، كما لا يجوز حذف الصفة من أيها فى قولك: يا أيها الرجل لأنه هو المقصود بالنداء وأى وصلة إلى ذلك "(٤) فهو يعلل شذوذ الحذف بأنه يفوت المقصود الذى سيقت من أجله،

(١) الإسراء: ٣٦.
(٢) المطالع السعيدة:٣٦٤.
(٣) الأصول : ٢ / ٣٥٥ ، ٣٥٦.
(٤) شرح المفصل: ٣ / ١٥٣.

ولكننا نرى أن حذفها قد يكون فيه غرض بلاغى لا يتحقق إلا به قال الزمخشرى:" وقد جاءت التى فى قولهم:

بعدَ اللُتَيَّا والتِى

محذوفة الصلة بأسرها، والمعنى بعد اللحظة التى من فظاعة شأنها كيت وكيت، وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه" (١).

وفى شرح جمل الزجاجى" لا يجوز حذف صلة الموصول إلا إذا كان فى الكلام ما يدل عليها نحو:

منَ اللواتِى والتِى واللاتِى يزعمنَ أنِّى كبرتْ لداتِى

يريد من اللواتى يزعمن والتى زعمت فحذف لدلالة يزعمن عليه"(٢).

ومن النحاة من يجعل الحذف ضرورة جاء فى أمالى ابن الشجرى فى قول الشاعر:

نحنُ الأُلَى فاجمعْ جموعَك ثمَّ وجهْهم إلينَا

أراد نحن الألى عرفتهم، فحذف الصلة، وهو من الضرورات البعيدة " (٣)؛ ومن ثم من النحاة من أجاز حذف الصلة لفهم المعنى، ومنهم من أجازها إذا دل عليها دليل، ومنهم من جعلها ضرورة، ونرى أنه يجوز حذفها إذا فهم ولم يحدث لبس اختصاراً ولغرض بلاغى.

الحذف من الجملتين:

تدخل أدوات الشرط لتربط بين الجواب والشرط، وتدخل الحروف الواقعة فى جواب القسم لتربط القسم به، ويربط مربوط به محذوف ومربوط مذكور كما يلى:

---

(١) المفصل: ١٤٣.

(٢) شرح جمل الزجاجى: ١ / ١٨٩.

(٣) أمالى ابن الشجرى: ٣ / ٥٨. " يريد الذين تطلب أو تريد فحذف الصلة لفهم المعنى " انظر: شر ح جمل الزجاجى: ١ / ١٨٩.

حذف جواب الشرط: الجزاء المترتب على فعل الشرط، وحذفه على ثلاثة أوجه:

أولاً: واجب: ويكون فى حالتين:

أ- أن يدل عليه دليل من الجملة المتقدمة لفظاً، مثل: أنت ظالم إن فعلت (١) ومن ثم جواب الشرط محذوف دل عليه جملة أنت ظالم.

ب- أن يدل عليه دليل من الجملة المتقدمة تقديراً: ولها صورتان: إحداهما: إن قام زيد أقوم، قال الشاعر:

وإنْ أتــاهُ خليــلٌ يــومَ مســألةٍ يقولُ لا غائــبٌ مــالِى ولا حــرِمُ

فإن المضارع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط فــى مــذهب سيبويه، والأصل يقول إن أتاه خليل، والمبرد يرى أنه الجــواب وأن الفــاء مقدرة (٢) ولو كان يقول جواب الشرط لانجزم وقال الشاعر يقل، ولكنه رفع على نية التقديم ويكون الجواب محذوفاً دل عليه المذكور، وهو عند المبــرد على إرادة الفاء وهو بعيد لأن فيه حذفاً متكلفاً.

ثانيتهما: أن يتقدم الشرط قسم، نحو: والله إن جاءنى لأكرمنــه، فــإن قولك لأكرمنه جواب القسم فهو فى نية التقديم إلى جانبه، وحــذف جــواب الشرط لدلالته عليه (٣).

ثانياً: جائز: وهو ما علم وفهم من الكلام، يقول المبرد: " حذف الخبر (جواب الشرط) معروف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَل لِّلّهِ الأَمْرُ جَمِيعًا ﴾ (٤) لم يأت بجواب الشرط لعلم المخاطب ومثل هذا الكلام كثير (٥).

---

(١) شرح شذور الذهب: ٣٦٠ .

(٢) المرجع السابق: ٣٦٢.

(٣) المرجع السابق: نفس الموضع .

(٤) سورة الرعد: ٣١.

(٥) المقتضب: ٢ / ٧٨ .

ثالثاً: ممتنع: وهو ما لم يدل عليه دليل متقدم لفظاً أو تقديراً[١] وكذلك إذا أدى إلى لبس.

ومما سبق نجد أن جواب الشرط يحذف وجوباً إذا دل عليه من الجملة المتقدمة دليل لفظاً أو تقديراً، ويجوز إذا فهم وعلم ولم يحدث حذفه لبساً، ويمتنع إذا لم يدل عليه دليل وأدى حذفه إلى لبس، ويكون اسم الشرط في الحالات التى يحذف فيها رابطاً بين شرط مذكور وجواب محذوف.

حذف جواب القسم: إذا اجتمع القسم والشرط فيبنى الجواب على الأول منهما، وحذف جواب الثانى لدلالة جواب الأول عليه، تقول: والله إن قام زيد ليقومن عمرو؛ فيجعل ليقومن جواب القسم وتحذف جواب الشرط ويكون فعل الشرط إذ ذاك ماضياً، وإنما لم تبن الجواب على المتأخر منهما لأنك إن فعلت ذلك لكنت قد حذفت جواب الأول لدلالة الثانى عليه، والباب فى المحذوفات التى يفسرها اللفظ ألا يحذف شيء منها إلا لتقدم الدليل عليه[٢]، فأما قوله:

حلفتُ لها إنْ يدلجِ الليلُ لا يزلْ أمامِي بيتٌ من بيوتِك سائرُ

فإنما بنى على الشرط لأنه جعل حلفت غير مضمن معنى القسم، بل هو خبر محض، ولو ضمنه القسم لبنى لا يزال عليه لتقدمه، فكأنه قال: حلفت وتم الكلام، ثم أراد أن يبين بعد ذلك ما أراد أن يحلف عليه[٣]. ومن ثم يحذف جواب القسم إذا تقدم عليه شرط فيكون الجواب للشرط ويحذف جواب القسم لدلالة الموجود عليه، أما قول الشاعر: حلفت لم يبن الجواب عليه؛ لأنه خبر ولم يرد القسم.

---

(١) شرح شذور الذهب: ٣٦١ . وفيه: إذا تقدم على الشرط والقسم شيء يطلب الخبر وجب مراعاة الشرط تقدم أو تأخر نحو: زيد والله إن يقم أقم، وفى أوضح المسالك لم يجب خلافاً لابن مالك، ولا يجوز إن لم يتقدمها خلافاً للفراء.

(٢) شرح جمل الزجاجى: ١/ ٥٤٠.

(٣) المرجع السابق: نفس الموضع.

وإن تقدم على القسم ما يطلب خبراً أو ما يطلب صلة، فإنه يجوز أن يبنى الجواب على القسم وقد يبنى على المبتدأ والموصول تقول: زيد والله يقوم، وإن شئت قلت: زيد والله ليقومن، ويعجبنى الذى والله يقوم، وإن شئت قلت: يعجبنى الذى والله ليقومن، فإن بنيت على الأول حذفت جواب القسم لدلالة ما تقدم، وإن بنيت على القسم كان القسم وجوابه فى موضع خبر المبتدأ أو صلة الموصول، ولذلك جاز فى هذين الموضعين البناء على الثانى لأنه لا يؤدى ذلك إلى حذف مع تأخير الدليل(١)، ومن ثم إذا تقدم عليه مبتدأ جاز حذف الجواب لدلالة الخبر أو جعله خبراً والقسم وجوابه فى موضع الخبر، وكذلك إذا تقدمه اسم موصول يجوز حذف الجواب لدلالة الصلة، أو جعل المتأخر الجواب، والقسم وجوابه صلة الموصول.

ومما سبق نجد حذف الجواب فيربط بين شرط مذكور وجواب محذوف وبين قسم مذكور وجواب محوذ لكن مع العلم به.

ومما سبق نجد إمكان الربط بين مربوط به محذوف وبين مربوط مذكور مذكور فيربط بخبر محذوف وكذلك بصلة وصفة ومعطوف وجواب شرط...، وكل ذلك مع فهم المعنى.

(١) شرح جمل الزجاجى: ١/ ٥٤١.

ثانيا: حذف المربوط والمربوط به

قد يحذف المربوط والمربوط به ولا يبقى إلا الرابط مثل حذف جملتى الشرط والجزاء، وقد تحذف الجملة بأثرها مربوطاً ومربوطاً به ورابطاً لفهم المعنى كما فى حذف المبتدأ والخبر، وكل هذا على نية الذكر، ومن ذلك:

حذف المبتدأ والخبر:

قد يحذف الجزآن للدلالة عليهما كقوله تعالى: ﴿ واللائى يئسنَ من المحيضِ من نسائِكم إن ارتبتم فعدتُهن ثلاثةُ أشهرٍ واللائى لم يحضنَ﴾(١)،أى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدأ والخبروهو فعدتهن ثلاثة أشهر لدلالة ما قبله عليه، وإنما حذفا لوقوعهما موقع المفرد، والظاهر أن المحذوف مفرد والتقدير واللائى لم يحضن كذلك، وقوله واللائى لم يحضن معطوف على واللائى يئسن، والأولى أن يمثل بنحو قولك: نعم فى جواب أزيد قائم؟ إذ التقدير نعم زيد قائم(٢).

ومن ثم يجوز حذف المبتدأ والخبر إذا دل عليهما دليل مقالى مثل حذفهما فى الآية الكريمة على رأى، أو حذفهما فى جواب السؤال لتقدمهما فى السؤال.

حذف الشرط والجزاء:

يجوز حذف الشرط والجزاء إذا فهم المعنى قال عمر بن أبى ربيعة:

قالتْ بناتُ العمِّ يا سلمى وإنْ كانَ عيياً مُعدَماً قالتْ وإنْ (٣)

فيجوز حذف الشرط والجزاء لفهم المعنى، والمقصود هنا إن كان عييا معدماً رضيته، وفى الضرائر أنه من الضرائر الشعرية(٤)؛ ومن ثم تربط

(١) سورة الطلاق: ٤.
(٢) شرح ابن عقيل : ١/ ٢٢٩.
(٣) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٢٠٣ .
(٤)الضرائر الشعرية: ٥٨ . وفيه: البيت لرؤبة بن العجاج.

أداة الشرط (إن) الثانية بين مربوط به محذوف (كان عيياً معدماً) وبين مربوط محذوف تقديره (رضيته).

مما سبق نجد جواز حذف المربوط والمربوط به والرابط كما فى حذف المبتدأ والخبر، وأيضاً حذف المربوط والمربوط به مع بقاء الرابط دليلاً على المحذوفين كما فى حذف فعلى الشرط والجزاء.

ومن خلال هذا الباب نجد تحقق الحذف فى الرابط فيربط برباط محذوف، وكذلك فى المربوط فيربط بين مربوط به مذكور ومربوط محذوف، ثم تحقق فى المربوط به فيربط بين مربوط به محذوف ومربوط مذكور، وكذلك فى المربوط والمربوط به فيربط بين محذوفين، وأخيراً فى الرابط والمربوط به والمربوط فتحذف الجملة كاملة بجميع أجزائها للعلم بها.

.....

النتائج

من خلال البحث برزت النتائج الآتية:

-الترابط يكون بداية من الجملة، وانتهاء بالنص، حتى وإن كان هذا النص مؤلفاً كبيراً.

-يهتم بوسائل التماسك النصى اللغوية صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية، وغير اللغوية.

-ندرس الربط على مستوى الجملة التى هى حجر البناء فى النص.

-الربط من الناحية المجازية يدل على معنى مقارب للمعنى الحقيقي.

-إذا عدم الرابط أو انقطع عُدم التماسك، وفقد التواصل بين المربوط والمربوط به.

- الربط النحوى جزء من مصطلح أكبر هو التماسك النصى.

-للرابط عدة أسماء منها الرابط والراجع والعلقة.

-الرابط هو الذى يصل بين عناصر الجملة، ويجعلها صالحة لأن تكون كلاماً صحيحاً، وبناء لغوياً ذا معنى.

-يتنوع الكلام الذى يتصل به العائد؛ فمثلاً الخبر يكون مفرداً جامداً ومشتقاً وجملة اسمية وفعلية كما يكون شبه جملة.

-ينقسم النوع الواحد إلى ما يحتاج إلى رابط، وإلى ما لا يحتاج إليه مثل البدل.

-قد يكون فى الجملة أكثر من رابط مثل جملة الحال.

-تتنوع الروابط بحسب المربوط به والمربوط.

-الأشياء التى تحتاج إلى رابط أحد عشر موضعاً، منها الجملة المخبر والجملة الموصوف بها.

-الروابط عشرة أنواع منها حروف وأسماء وضمائر.

-الروابط منها ما يربط جملة واحدة مثل الحال وصاحبه، ومنها ما يربط جملتين مثل الشرط والجزاء.

-قد يحتاج إلى رابط مع توفر الرابط؛ كدخول الفاء على خبر المبتدأ النكرة الموصوفة أو الاسم الموصول.

-قد تتكون الجملة من أكثر من نوع من الجمل؛ فيلزم فى كل عائد، كأن يكون المبتدأ اسماً موصولاً، ويعود إليه من الصلة عائد ثم يعود إليه عائد من الخبر.

-تتعدد العوائد بتعدد المبتدآت.

-قد يحتمل الرابط أكثر من تأويل، خاصة حين يغيب الضمير، مثل اختلافهم فى أل النائبة عن الضمير.

-يختلف الموقع الإعرابى للرابط حسب نوعه؛ فالضمير يكون في محل نصب أو رفع أو جر.

-قد ينتقل العائد من محذوف إلى متعلقه؛ كانتقال الضمير من متعلق محذوف الخبر إلى الظرف.

-قد يلزم الرابط حتى وإن اختلف الموضع الإعرابى للمربوط، مثل الاسم المشغول عنه.

الباب الأول: أنواع الروابط: اتضح من خلالها ما يأتى:

الفصل الأول:

وجوب التماسك النحوى فى الجملة الاسمية بين المبتدأ والخبر، وأن هذا الترابط يكون من خلال: الإحالة وتكون من خلال الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور، ومن خلال أسماء الإشارة، والإعادة الصريحة من خلال إعادة المبتدأ بلفظه، ومن خلال الإعادة غير الصريحة عن طريق إعادة المبتدأ بغير لفظه أو أل وهى تشير إلى سابق أو لاحق، أو من خلال كون بعض جملة الخبر جزء من المبتدأ أو خلال حروف العطف.

- جملتا المدح والذم جملتان اسميتان حيث المخصوص بالذم والمدح مبتدأ والفعل وفاعله جملة فعلية فى موضع الخبر، والرابط العموم الذى يكون فى الفاعل ويدخل تحته المبتدأ.

- الاسم المشغول عنه الفعل يكون مبتدأ والجملة بعده الخبر ويربطها الضمير المشغول به الفعل، أو مفعولاً به والجملة بعده مفسرة ويربطها الضمير.
- دراسة المدح والذم والاشتغال مع الجملة الاسمية لكونهما قد يكونان جملتين اسميتين.

الفصل الثاني: التوابع: البدل ولا يربطه إلا الضمير فى بدلى البعض والاشتمال، أما بدلا النسيان والبداء والغلط فلا يحتاجون إلى رابط، لكون البدل هو المبدل منه فى بدل الكل فيكون بمثابة الذكر العائد، ولكون البدل غير المبدل منه فى بدل الغلط والنسيان والبداء فلا ترابط معنوى بينهما وإنما إضراب وإثبات.

- النعت ولا يربطه إلا الضمير فى النعتين الحقيقى والسببى، أما المجاورة فلا يحتاج إلى رابط لكون اللفظ يتبع لفظاً فى الإعراب وهو فى المعنى لغيره.
- التوكيد اللفظى لا يحتاج إلى رابط لكون التكرير اللفظى بمثابة الذكر العائد أو الإعادة الصريحة، أما المعنوى فيربطه الضمير ظاهراً ومنوياً، سواء أكانت معرفة أم نكرة.
- العطف ويتم الربط عن طريق حرف العطف الذى يشرك المعطوف فى إعراب المعطوف عليه، ويكون من خلال حروف معينة تربط بين الاسم والاسم، والاسم والفعل الذى يكون فى موضع الاسم والعكس، والأفعال المتحدة فى الزمن ولو اختلفت الصيغة...

ونجد أن التوابع منها ما يحتاج إلى رابط ومنها ما لا يحتاج إلى رابط كما مضى، وأنها لا يربطها إلا الضمير عدا عطف النسق فيرتبط من خلال أحرف العطف.

الفصل الثالث: الربط بين جملتين يكون فى جملتى الشرط والقسم كما يلى:

- جملة الجواب ترتبط بالشرط من خلال أدوات الشرط حروفاً وأسماء، ويؤكد الارتباط من خلال الحروف الواقعة فى جواب الشرط إذا لم يصلح الجواب لمباشرة أداة الشرط.
- جواب القسم يرتبط بالقسم من خلال الحروف التى يتلقى بها الجواب، وهما حرفان فى الإثبات وآخران فى النفى.

الفصل الرابع: الحال يرتبط بصاحبه من خلال الضمير أو واو الحال أو كليهما، فى الجمل المضارعة والماضية والاسمية.

- الصلة ترتبط بالموصول من خلال الضمير العائد سواء أكان منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً.
- الصفة المشبهة ترتبط من خلال الضمير العائد أو ال.
- الجمل التى يتصل بها الضمير هى الجمل الخبرية التى تحتمل الصدق والكذب، وإذا كان الخبر أو الصلة أو الصفة طلباً أضمر له القول حتى تصير خبرية تحتمل الصدق والكذب، وإذا وقع الظرف خبراً أو غيره تعلق بمحذوف وانتقل إليه من هذا المحذوف سواء اسماً أو فعلاً ضمير عائد.

الباب الثاني: الحذف: واتضح أنه لابد من الرابط سواء مذكوراً أو محذوفاً، ومن ثم فالمحذوف يكون على نية الذكر حتى يتم الربط ولو فى البنية العميقة، وذلك كما يلى:

الفصل الأول: حذف الرابط وجد فى:

- جملة الخبر خاصة الضمير المنصوب والمجرور أما المرفوع ففيه خلاف.
- العائد من النعت أو التوكيد أو البدل، وقد يحل محله ال أو الاسم الظاهر.
- حرف الشرط للعلم بموضعه.
- رابط الحال إذا وجدت الواو.
- عائد الصلة المنصوب والمجرور أما المرفوع ففيه خلاف.

- رابط الجملتين حيث تحذف إن الشرطية، والحروف الواقعة فى جـوابى الشرط والقسم.
- الحروف المؤكدة للارتباط مثل: حذف الفاء الواقعة فى خبر المبتدأ، والفاء الجزائية.

الفصل الثاني:

حذف المربوط: أو حذف المرجع إليه العائد أو الرابط مثـل حـذف المبتدأ والمخصوص بالمدح والذم، وفى التوابع يحذف المنعـوت والمؤكـد والمعطوف عليه، وفى الجملتين يحذف جملة القسم أو جزء منهـا ويحـذف الشرط أو جزء منه، ويحذف صاحب الحال مع عامله والاسم الموصول أو جزءاً منه.

الفصل الثالث:

أولا: حذف المربوط به: وهو الجزء العائد منـه الضـمير أو الـذى اتصل به الرابط فيحذف الخبر وفاعل نعم وبئس، وفى التوابع يحذف النعت والمعطوف، ويحذف من الجملتين جملتا جوابى القسم والشـرط، ويحـذف الحال والصلة.

ثانيا: حذف الرابط والمربوط والمربوط به مثل حذف الجملة الاسمية كاملة من المبتدأ والخبر والرابط، وقد يحذف المربوط والمربوط به ويبقـى الرابط دليلاً على المحذوف مثل حذف جملتى الشرط والجزاء.

ومما سبق نجد أنه لابد من الربط على مستوى الجملة الواحـدة لأن الجملة هى حجر البناء النصى، ولابد من تماسك أركانها أولاً حتى ننطلـق بعد ذلك إلى التماسك النصى الذى نأمل دراسته فيما بعد إن شاء الله تعالى.

المراجع

١) الألوسى: السيد محمود شكرى الألوسى:
- الضرائر الشعرية، شرح/ محمد بهجة الأثرى البغدادى، دار الآفاق العربية، ١٩٩٨م.
٢) ابن برهان العكبرى: أبو القاسم عبد الواحد بن على الأسدى:
- شرح اللمع فى النحو، ت :د/ فائز فارس، السلسلة التراثية، ط١، ١٩٨٤م.
٣) بدر الدين بن جماعة:
- شرح كافية ابن الحاجب، ت/ محمد محمد داود، دار المنار،القاهرة،٢٠٠٠ م.
٤) د/ جميل عبد المجيد:
- البديع بين البلاغة العربية واللسانيات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م.
٥) ابن جنى: أبو الفتح عثمان بن جنى:
- الخصائص، دار الكتب، د/ت.
٦) روبرت دى بوجراند:
- النص والخطاب والإجراء، ترجمة د/ تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٧) الزمخشرى: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى:
- المفصل فى علم العربية، دار الجيل، بيروت، ١٣٢٣هـ، ١٩٠٣م.
٨) ابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (٣١٦ هـ) :
- الأصول فى النحو، ت: د/ عبد المحسن الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨ م .
٩) د/ سعيد محمد بحيرى:
علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهر، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

١٠) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠ هـ) :
- الكتاب، ت/ عبد السلام محمد هارون، الخانجى، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
١١) السيوطى: جلال الدين السيوطى (٩١١) :
- المطالع السعيدة، مكتبة سوتير، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
١٢) الشلوبين: أبو على عمر بن أحمد بن عمر الأزدى الشلوبين (٥٦٢هـ، ٦٥٤هـ):
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، ت/د: تركى بن سهو بن نزال الغيبى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤١٤،٢هـ،١٩٩٤ م.
١٣) الصنعانى: سابق الدين محمد بن على بن أحمد بن يعيش الصنعانى(٦٨٠):
التهذيب الوسيط، ت/د: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ،١٩٩١م.
١٤) د/ عزة شبل محمد:
- علم لغة النص بين النظرية والتطبيق: مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م.
١٥) ابن عصفور: أبو الحسن على بن مؤمن محمد الحضرمى الإشبيلى(٦٦٣):
شرح جمل الزجاجى، ت/ د: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١ ، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م .
١٦) العكبرى: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى (٦١٦) :
- اللباب فى علل الإعراب والبناء، ت/د: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط١، د ت.
١٧) ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (٦٩٨هـ-٧٦٩هـ) :
- شرح التسهيل المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، ت/ د: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠م.

- شرح ابن عقيل، ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥م.

١٨) العلوى: هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسينى العلوى (٥٤٢):

- أمالى ابن الشجرى، ت: د/ محمود محمد الطناحى، الخانجى، القاهرة، طـ ١، ١٤٠٣هـ، ١٩٩٢م .

١٩) كلاوس برينكر: التحليل اللغوى للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ترجمة د/ سعيد حسن بحيرى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

٢٠) ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ) :

- معجم مقاييس اللغة، ت / عبد السلام محمد هارون، الخانجى، مصر، طـ ٣، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨١م .

٢١) الفارسى: أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى (٣٧٧) :

- الإيضاح العضدى: ت/د:حسن شاذلى فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٢٢) المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد:

- المقتضب، ت/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٤م.

٢٣) محمد خطابى:

- لسانيات النص، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٥ م.

٢٤) ابن هشام: أبو محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام (٧٦١ هـ) :

- شرح قطر الندى وبل الصدى، ت: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

- شرح شذور الذهب، ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

- مغنى اللبيب، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدنى، القاهرة، د/ت.

٢٥) ابن يعيش: ابن على بن يعيش النحوى (٦٤٣) :

– شرح المفصل، مكتبة المتبنى، القاهرة، د.ت.

.....

المراجع الأجنبية

[1])Cha, Jin Soon: Linguistic Cohesion in texts: Theory and description. Soul: Daehan Textbook Printing Co, 1985

[2])Halliday , M .A .K. and R. P. Hasan , Cohesion in English, London, Longman ,1976.

3) Leech, G. This Bread I Break, Language and Interpretation . In Freeman, 1970.